

الأقليات العرقية في مصر في القرن التاسع عشر



أبو عبده البغل

المؤلف
حلمي أحمد شلبي

الأفليات العرقية في مصر

في القرن التاسع عشر

ركتور
علمي (محمد شلبي)

أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية آداب المنوفية

طبعة أولى

١٩٩٣



مكتبة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
١ شارع مصرى باشا بالقاهرة

مقدمة

هذه الدراسة تتناول الأقليات العرقية فى مصر فى القرن التاسع عشر . والواقع أنه لم تتدفق على البلاد قبل هذه الحقبة أقليات بهذا الحجم أو هذه الكثافة ومن بقاع شتى فى أرجاء المعمورة . فقد توافدت عناصر من اليونان وجزر البحر المتوسط من مالطه وكريت وقبرص ؛ وعناصر من افريقيا من الحبشة والسودان . وعناصر من آسيا من الديار الشرقية والمقصود بها تركيا وبلاد أرمينيا وبلاد القوقاز وجورجيا . وقبل أن يبدأ النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت موجة جديدة غربية من أوربا فى التدفق وأخذت عناصرها فى التزايد ؛ بحيث أصبحت جميع أركان الأرض ممثلة فى مصر ، على حد تعبير بريس دافين - أحد المستشرقين الفرنسيين المعاصرين ، الذى يقول : « هناك يرى المرء جميع أركان الأرض ممثلة ؛ الأبيض ذا الشعر الأشقر والعينين الزرقاوين والزنجى المنخفض الجبهة الغليظ الشفتين ؛ والعربى والتركى والشركسى والهندى والحبشى ، كل أولئك يختلطون ويتزاحمون بالمناكب ويتكلمون لغات برج بابل » .

ولا تتطلع هذه الدراسة الى الخوض فى بحث كل هذه العناصر؛ فذلك يصعب تناوله فى دراسة واحدة . وانما سوف تقتصر على تناول فريق منها فحسب ؛ وأعنى به أقليات الديار الشرقية ، أى الأتراك والشركس والأرمن .

وهذه الأقليات تتميز عن غيرها بأن وجودها فى مصر يرجع الى فترات طويلة سابقة على القرن التاسع عشر . هذا بالاضافة الى انها كانت تمثل أهل الحكم والادارة والمال والثراء لحقب طويلة؛ فهى أقليات عرقية حاكمة ومسيطره يمثل القرن التاسع عشر الحلقة الأخيرة من حلقات انفرادها بالسلطة والسيطرة بعدما زاحمتها

أقليات عرقية أخرى وفدت من أوروبا وتمكنت من زحزحتها عن مكانتها ، وبعدما تطلعت الأغلبية الى أن تزاحم هي الأخرى لأول مرة منذ سنوات طويلة .

ومن المهم تتبع هذه القضية من الناحية التاريخية والتركيز عليها ، باعتبارها تمثل مرحلة انتقال فى وعى الأغلبية من المصريين ، وبداية نهاية عصر احتكار الأقلية للحكم وانفرادها بالسلطة والسيطرة . وهو فى الواقع وضع معكوس فالأقلية كانت محتكرة لكل شىء على حين الأغلبية مقهورة صامتة .

أما اطلاق تعبير الأقليات العرقية هنا ؛ فالهدف منه تفادى تقسيم هذه الأقليات على أساس من الدين أو الطائفة . فالمعاملات بين هذه الأقليات على نحو ما ستكتشف هذه الدراسة قد أثبت أن عوامل الانتماء الدينى أو الطائفى كانت فى العادة تأتى فى مرحلة تالية على المصالح الاقتصادية التى تتراجع أمامها كل الاعتبارات الأخرى . فالتسمية هنا لتوضيح الخلافات الجنسية فحسب ولاينبغى أن يشتم منها أى شىء آخر ، فهذه الأقليات جاءت من بلاد الشرق من تركيا وأرمينيا وجورجيا والقوقاز ، وتشابهت ظروفها من حيث نجاحها فى الانفراد بالحكم والسيطرة .

وعلى ذلك فقد انقسمت هذه الدراسة الى فصول ، تتناول أصول هذه الأقليات العرقية ، ثم تناولنا فى بقية أجزائها كل أقلية من هذه الأقليات على حده .

فبالنسبة للأتراك ؛ تناولت الدراسة تكوين الصفوة منهم ، ودور محمد على فى ذلك وهل تأثرت خططه لتكوينها بالتعصب لجنس على جنس أو أقلية على أقلية ؟ ثم كيف تكون ولاء هذه الصفوة ، وكيف ظلت تحافظ على ولائها لمناطق نزوحها أم استبدلته بولاء آخر ؟ وهل كانت هناك تقاليد فى تكوين هذه الصفوة ، وما الحال الذى انتهت اليه بعد وفاة محمد على؛ والظروف التى أحاطت بظهور المصريين بعد ذلك .

كذلك تناولت الدراسة دور البيروقراطية التركية وما تميزت به ، والحياة الاجتماعية للأقلية التركية عموما ، والقيم الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع التركي في مصر آنذاك ، كما تناولت علاقة الأتراك بالأوروبيين وما ترتب عليها من زحزحة الأتراك عن مكانتهم التي ظلوا يتميزون بها لفترات طويلة .

كما تناولت الدراسة الشركس ، وأماكن تركيزهم في مصر ومكانتهم الاجتماعية بها الى جوار الأتراك ، والأبعاد التي تملكوها ، وعلاقتهم بالأقليات العرقية الأخرى ، واندماجهم بها وبالأغلبية على السواء ، والأحوال الاجتماعية لهم وانتشارهم في بيوت الأتراك .

أما الأرمن ، فقد كانوا أقلية متفردة تختلف عن الأتراك والشركس فقد مروا بمراحل ازدهار وتقوقع ، ولعبوا أدوارا هامة في الحياة في مصر خصوصا في بناء الدولة الحديثة . وقارنا بينهم وبين الأتراك والشركس في كل الأمور . وتناولنا دورهم في السياسة المصرية . وكيف كانوا أول من استشعر خطورة قدوم الأوروبيين الى مصر وتهديدهم لوضع الأقليات العرقية الشرقية عموما ، وكيف قاوموا هذا الخطر ، ودور نوبار في ذلك بصفة خاصة ؛ كما تناولنا ازدهار أحوالهم الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر .

أما مصادر الدراسة ؛ فتقوم أساسا على الوثائق ، إذ أن المراجع حين تتناول هذا الموضوع غالبا ما تشير اليه دون افاضة . ولا شك انه كانت هناك صعوبات في جمع وثائق هذا الموضوع ، إذ لا توجد مجموعات وثائقية كاملة تتعرض لهذا الموضوع ، بل انها متناثرة في مجموعات وثائقية عديدة بذلنا جهدا مضنيا في الحصول عليها . ومن أهم هذه المجموعات « وثائق تعداد النفوس أعوام ١٨٤٨ و ١٨٧٠ » ، وأهمية هذه الوثائق انها تسجل أسماء الأفراد

وجنسياتهم وأعمالهم . فرحنا نتعقب هذه الأسماء الواردة فى التعداد
ضمن الآف الأسماء لنتخلص ما يخص الدراسة .

ثم تأتى بعد ذلك « وثائق ديوان الخديوى » وهى تحتل مكانة
هامة أيضا فى مصادر هذه الدراسة اذ تحتوى على مئات الوثائق
التي تتناول شئون عناصر الأقليات العرقية فى مجالات العمل ؛
وتحركاتهم فى مصر أو محاولاتهم الخروج منها عند الضرورة والعودة
اليها ، وموقف الحكومة منها .

أما « أوراق المحاكم الشرعية » وهى فى شكل سجلات ؛ فتعتبر
مصدرا على قدر كبير من الأهمية ، ففيها تفاصيل الأحوال الاقتصادية
والاجتماعية للأقليات ، وقد استفاد هذا البحث منها كثيرا فى فترة
الدراسة .

هذا بالإضافة الى ما عثرنا عليه من وثائق أخرى تخدم الموضوع
فى أوراق ديوان المعية السنية ومحافظ الأبحاث ومحافظ الذوات
ومحافظ بحر برا ووثائق الطوائف والجاليات الأجنبية وملفات الموظفين
الأتراك والشركس والأرمن .

كما اعتمد البحث على مراجع هامة أخرى منها ، كتاب (فصول
مختارة من تاريخ الأرمن فى مصر) وهو من تأليف (ارداشيس)
الأرمنى ويحتوى على عدة أجزاء ومكتوب باللغة الأرمنية . وقد
ظللت أتردد على صديقى الأرمنى (ليفون ديرها جوبيان) ؛ طوال
عام ١٩٩١ من أجل أن يساعدنى فى قراءة ما ورد فى هذا الكتاب
الهام وفى جريدة (الهوسابير) الأرمنية التى تصدر فى القاهرة .

ولا شك أنه يعود اليه الفضل بما بذله من جهد معى فى قراءة ما جاء
فى هذا المصدر الهام . وأنتهز هذه الفرصة لأقدم له كل الشكر والامتنان .

وبعد ؛ فقد بذلت قصارى جهدى للحصول على المصادر الأصلية
والمراجع الخاصة بهذه الدراسة وأرجو أن أكون قد وفقت . وعلى
الله قصد السبيل .

الفصل الأول

أصول الاقليات العرقية

أصول الأقليات العرقية

أقامت بمصر فى القرن التاسع عشر أقليات عرقية تنحدر من قوميات متعددة تتحدث بالسنة مختلفة وتدين بعقائد شتى . ونعنى بالأقليات - العرقية هنا تلك التى كانت تدين بالولاء لعاصمة الدولة العثمانية استانبول واستقرت فى مصر بعدما تحولت الى ولاية عثمانية منذ الفتح العثمانى .

ولها كانت هذه الأقليات أو العناصر تنتمى الى أصول عرقية متعددة ؛ فانه من الضرورى تناول هذه الأصول والبيئات التى نزلت منها واتعتقدات التى كانت سائدة بينها .

و مثل الأتراك أغلبية هذه الأقليات باعتبارهم أصحاب السلطنة الذين توافدت فى ركا بهم باقى هذه الأقليات الشركسية والأرمنية والكرمية وغيرها .

أما الأقلية التركية التى وفدت الى مصر فى القرن التاسع عشر فقد كانت تنتمى الى بلاد الأناضول ؛ وقد استوطنت هذه الأقلية فى بلاد الأناضول قبل نزوحها الى مصر على هيئة بطون وقبائل متفرقة قادمة من آسيا وبخاصة من مدن طرسوس وعين زربه والمصيصة وأطنه ومرعش وملطية وديار بكر (١) .

وشبه جزيرة الأناضول تتكون من العديد من البلدان ؛ وتتجاوز فيها شعوب مختلفة العادات ، متعددة الألسنة ؛ بين أهلها تنابذ بالأصول والدين (٢) . وهم صنوف من الناس منهم البدو والحضر والفلاحون والتجار والمفكرون والصناع والدراويش ، تعرضوا لأزمات اقتصادية وحروب عديدة ، وذاقوا الضنك والهلع فى فترات عديدة مما جعلهم يرتمون - كرد فعل - فى أحضان الدراويش أى أصحاب الطرق الصوفية . وقد احتفظ بعض هؤلاء - بعد توطنهم بلاد الأناضول ونزوحهم من آسيا ببقايا من الديانات القديمة وتقاليدهم الحياة

الاجتماعية ، فبالرغم من اسلامهم كانوا لا يزالون يؤمنون ببعض الخرافات ، كما انهم حافظوا على أساليب حياتهم الاجتماعية والقومية الأخرى التي كانت تتجلى فى الأعياد والمناسبات الأخرى وما كان يرافقها من طرد ومن غزو وسلب . وانتشر بينهم ايمان، بقوة القضاء والتقدير المتجسدة فى العالم والزمان (٣) . معنى هذا أن حياتهم القومية كانت تمضى جنباً الى جنب مع اسلامهم ولم يجدوا غضاضة فى أن يجردوا الجيوش دفاعاً عن اسلامهم .

فعناصر البدو منهم خاصة التى نزحت من آسيا واستوطنت بلاد الأناضول ظلوا متعصبين لمعتقداتهم القديمة على الرغم من اسلامهم ، ورجال الدين عندهم من الدراويش وليسوا من المشايخ الدارسين ، وقد أقام هؤلاء البدو فى القرى حول رؤسائهم الدينيين ، وكان أخص ما يميزهم هو المحافظة على التقاليد التركية الآسيوية وعلى اللسان التركى وهؤلاء هم الغلاة من أتراك الأناضول (٤) .

وحقيقة الأمر أن هذه القبائل البدوية التركية كانت تجذبها أراصر القربى أشد من الدين واللسان ، لذا كانوا أتراكاً قح ، أى أن قوميتهم كانت التركية ؛ وهم يختلفون عن غيرهم من الحضر والفلاحين وأنجار الذين استوطنوا المدن الكبيرة فى الأناضول ويمثلون الطبقات العليا والمتوسطة أو بمعنى آخر يمثلون الأرستقراطية التركية ؛ وهؤلاء انضموا تحت لواء القومية الإسلامية شأنهم شأن غيرهم من الشعوب الإسلامية ، وكانوا ينتمون الى أهل الفتوة ، وأصبحت القومية الإسلامية هى الوجه الوحيد لسياستهم ، ولكن كان بينهم مستشاريهم من المقربين ، الذين لم يحدثوهم بأحاديث الجنة والنار والحدود والولدان ولم يشيروا عليهم الا بالجهاد وسبى النساء وجمع الأسلاب ولم يطربوا الا بسير المتقدمين من جبابرة الفرس والعرب والهند واليونان (٥) . وهم لم يفقدوا مطلقاً شخصيتهم القومية وكيانهم التركى وحافظوا على تقاليدهم وعاداتهم وسبل معيشتهم السابقة على اعتناقهم للإسلام (٦) .

وينتمى هذا العنصر الأخير من الأتراك الى مدن عديدة فى بلاد الأناضول وهم العنصر الذى نرح الى مصر ونسبوا الى المدن التى نرحوا منها عند مقامهم فى مصر وهم يأخذون لقب الأناضولى على وجه العموم أو ينسبون الى احدى مدن بلاد الأناضول - التى كانت الركيز أو القاعدة الثابتة للنازحين الى مصر ، فمنهم من ينتمى الى ولاية آيدين - وهى احدى ولايات الأناضول - ويلقب الواحد منهم بالأدنى - وولاية آيدين - كانت تقع بها حوادث كثيرة من اللصوص مثل قطع الطرق وشن الغارات على القرى ويسلبون كل ما وقعت عليه أنظارهم (٧) وكان جزء كبير من القوات العثمانية يتكون من عناصر تلك الولاية ؛ وعرف عنهم نزوعهم الى الهجرة من أراضيهم الى استانبول وانهم كانوا ضمن عناصر أخرى عديدة فى بلاد الأناضول ضغطت على عاصمة الدولة العثمانية بهدف الوصول الى موقع أليق (٨) .

وتمثل ولاية قونية أهم وثانى بلاد الأناضول التى نرحت منها عناصر عديدة الى مصر ، ويطلق على أبنائها الوافدين اسم القونىلى . وقونيه تمثل بالاشتراك مع أنقرة ولايتين تحملان اسم واحد « قونيه وأنقرة » (٩) . وهذه المناطق شأنها شأن غيرها من بلاد الأناضول بها مساحات جبلية كبيرة ووسائل الاتصال بها مختلفة جدا وتمارس فيها الزراعة وتربية الحيوانات (١٠) . وكانت تكون بحكم تضاريسها ومناخها وحدات اقتصادية منفصلة ، اقتصررت المناطق الجبلية فيها على الرعى ؛ بينما سادت الزراعة فى البقاع القريبة من الثغور وطرق المواصلات (١١) .

اما ولاية سيواس فهى احدى الولايات الكبيرة فى بلاد الأناضول والتى تضم ارضروم وطرابزون فى شمال وشرق بلاد الأناضول وجنوبها حلب وادنه ، وغربها أنقرة . ونرحت عناصر من هذه المناطق الى مصر خصوصا من الارمن والاكراذ ، الذين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من عدد السكان بها (١٢) وتذكر الوثائق فى مناسبات عديدة اسماء هؤلاء النازحين دون القاب وتنسبهم الى مناطق نزوحهم ،

فتشير الى ان هذا الشخص من ولاية سيواس او من ارضروم او طرابزون وهكذا . وكانت هذه الولاية مشهورة بالخيول التى يحتاجها الجيش العثمانى ، حيث كان أهلها يعتنون بتربية واقتناء الخيول (١٣) ويحتفظون فى بيوتهم بالمسدسات والبنادق ، والتلاميذ فى مدارسها يذهبون الى مدارسهم ومعهم الاسلحة من مسدسات وخناجر ينازل بعضهم بها بعضا (١٤) وهذا يدل على طبيعة أصيلة فيهم قائمة على العنف ، وهى منقولة من البيئة التى نزحوا منها فى أواسط آسيا قبل ان يتجهوا الى الاناضول (١٥) .

وتتردد فى الوثائق اسماء مدن واقاليم أخرى من بلاد الاناضول ، الموطن الاصلى للأتراك الذين نزحوا الى مصر ، وهى اورفا ومرعش وعينتاب وقيصريه وملطية وبروصة . وتتردد اسماء هذه المناطق كثيرا ، فنجد اسماء الاورفلى والمرعشلى والعنتابلى والقيصرلى والملطى والبروصلى وهى عناصر كما نرى اناضولية تمثل الاقليات العرقية فى مصر والحريصة على ان تنتسب الى مناطق نزوحها ، ولا زالت هذه الاسماء مقرونة الى الآن باسماء بعض العائلات فى مصر .

وقريبا من شواطئ الاناضول توجد بعض الجزر التى نزحت منها الى مصر عناصر ترددت اسمائها كثيرا فى الوثائق من مناطق قبرص ورودس فنجد فى احيان كثيرة اسماء القبرصلى والرودىلى وغيرهما ، ويتركز هؤلاء فى مدينة الاسكندرية على وجه الخصوص . اما اكثر العناصر عددا وتتردد اسمائهم بصورة اكبر من اى عنصر آخر ، فهى العناصر النازحة من استانبول ، عاصمة الدولة العثمانية ويطلق على هذه العناصر الاستانبولية ، وحيانا الاسلامبولية ، وهى كلمة تركية معناها دار الاسلام (١٦) .

ولا عجب ان نزح الى مصر من اهل استانبول اعداد اكبر من اى اعداد اخرى من عناصر الاقليات العرقية ، فمصر منذ تولى محمد على الحكم فيها عام ١٨٠٥ أصبحت لها علاقات متميزة مع استانبول ،

فهى وان كانت قد أصبحت لها شخصيتها شبه المستقلة فانها كانت لاتزال باقية فى حياتها وضمن أملاكها ، وللعناصر الوافدة اليها من عاصمة الدولة العثمانية مصالح عديدة ترجع الى فترات سابقة على القرن التاسع عشر ، فضلا عن ان حكام مصر من أسرة محمد على هم من اتباع السلطان ورعاياه ، وانه كان على كل حاكم ان يتوجه فى بداية حكمه الى الآستانة لاستلام خلعة توليته بنفسه ، وان يسك النقود ويجبى الضرائب باسم السلطان . وجيشه جزء لا يتجزء من جيوش الامبراطورية ، وولايته تطبق القوانين والمعاهدات العثمانية وتقدم خراجاً سنوياً للسلطان (١٧) . هذا جعل استانبول بالنسبة لهؤلاء الحكام كعبة تهفو اليها نفوسهم ، فهم وان كانوا حكاما لمصر فقلوبهم معلقة باستنبول ولهم بها اوثق العلاقات . وتدل الوثائق على ذلك بشكل واضح تماما ، فوثائق ديوان الخديوى مليئة بمئات التوصيات المرسلة من استانبول من كبار الموظفين والوجهاء بها الى حكام مصر فى القرن التاسع عشر لأشخاص من استانبول وافدين الى مصر من أجل فرصة عمل او الالتحاق بدواوين الحكومة المختلفة ، وعن هذا الطريق تزايدت اعداد النازحين من الاتراك الى مصر أكثر من غيرهم من الاقليات العرقية فى مصر ، الذين لم يكن لديهم ادنى معرفة بأحوالها ، ولكنهم استقروا فيها بعد أن طابت لهم سبل الحياة بها .

والاقلية التركية فى مصر - على نحو ما رأينا - تختلف جهات نزوحها من بلاد الاناضول ، الا انهم يتميزون على وجه العموم بصفات جثمانية واحدة ، حيث ارتفاع القامة الى حد ما ، والرأس الضخم ، والعينين متباعدتين عن بعضهما ، والانف قوى ومرتفع ، والشفاه سمكة وبارزة من وجه كبير ، ولون البشرة أبيض والبنية قوية (١٨) .

ولم يطرأ على هذه الصفات او الملامح تغيير . فقد احتفظ الاتراك الآسيويين خصوصا بملامحهم المميزة لجنسهم . اما الاتراك القادمين من استانبول فقد كانوا يمتازون بالبشاشة واللفظ ومنهم من

يميلون الى الزهو بأنفسهم الى حد الغرور ، على حين نرى البعض منهم ممن يطلق عليهم الاتراك اليونانيين يمتازون بالعزة واللف (١٩) .
والجدير بلذكر أن فترة محمد على شهدت زيادة ملحوظة فى أعداد الوافدين الى مصر من الاتراك الذين ينتمون الى أصل أرندى أو أوربى ومن الالبانيين عموما . ومن منطقة (قوله) خصوصا - موطن رأس محمد على ، فتزدت اسمائهم فى الوثائق كثيرا ، ويسمى الفرد منهم القوالى نسبة الى قوله ، وهؤلاء كانوا اكثر عناصر الاتراك ذهواً ولفاً .
وهم اكثر اتباع محمد على اخلاصا له (٢٠) .

اما البيئة التى نزع منها هؤلاء ، فتتميز بأنها مناطق جبلية . وقوله بصفة خاصة تقع فوق صخرة ، وان السواد الاعظم من أهلها مسلمون ، ويصف (ادوارجوان) هذه البقاع بقوله : « تعيش فى هذه المناطق أمة ما برحت على الفطرة ، وهى فى عاداتها وأخلاقها كالصخر الصلب أو أشد قسوة » . واضاف ان احياء الطقوس القديمة - طقوس اله الخمر باكوس ما برحت مرعية بينهم . وانهم يطلق عليهم - الجوفندجية - وهى كلمة فارسية معناها الوثابون ، لأنهم على أهبة دائمة للقتال والقرار والعبث « (٢١) .

وهكذا نرى ان هناك فوارق بين الاتراك الذين نزحوا الى مصر تبعاً لاختلاف البيئات التى وفدوا منها من جهات الدولة العثمانية . ولكنهم ارتبطوا بالولاء لاسطنبول ، ومزجوا بين ولائهم القديم لعاداتهم وتقاليدهم التى نشأوا عليها فى بيئاتهم الأولى وبين ولائهم الجديد ، وهذا الولاء الجديد لم يكن سوى السعى للمحافظة على بقاء مصر تحت السيادة التركية .

وفى هذا الاطار وفدت عناصر اخرى غير الاتراك من ارجاء الدولة العثمانية الى مصر فى القرن التاسع عشر ، وكانت تحتل مكانة متميزة ايضا ، وهى العناصر الشركسية التى كانت تخدم نفس الاهداف . وهى عناصر نازحة من بلاد القوقاز ، الموطن الاصلى لكل العناصر التى خدمت فى الجيش التركى عموما ، ونزع بعضهم الى مصر .

وبلاد القوقاز طبيعتها جبلية باردة تغطيها الثلوج (٢٢) وهى فى مركزها الجغرافى تشبه قنطرة عظيمة بين آسيا وأوربا ، مما هياها لأن تلعب دوراً تاريخياً فى العلاقات بين الشرق والغرب وجعلها منطقة تتنازع عليها وتتجاذبها تركيا وروسيا وفارس (٢٣) .

وتتكون بلاد القوقاز أو القفقاس من أقوام عديدة ، فيذكر يوسف عزت باشا الشركس أن منهم الجركس والكرج والداغستان (٢٤) . ومنهم عناصر تتردد اسمائها فى الوثائق التركية التى عثرنا عليها فى ديوان الخديوى فنجد فى عصر محمد على اسماء الشركسى والكرجى والداغستانى (٢٥) وهى عناصر كان لها دور بارز فى مصر فى القرن التاسع عشر .

اما الجركس او الجراكسة ، فان المصادر الشركسية تشير الى ان اسمهم (الاديفغة) وهو الاسم القومى للجراكسة ومعناه الانسان الكامل ، وهم المثل الأعلى للعرق الابيض ، وعاداتهم وتقاليدهم تخضع لقوانين البيئة التى نزحوا منها (٢٦) . ويذكر راسم رشدى الشركسى « ان الامة الشركسية تتألف من مجموعة قبائل ولكل قبيلة لهجة خاصة ، وانهم مشهورون بتربية الخيل المعروفة بشدة احتمالها ، وكانوا يصدرونها الى تركيا (٢٧) » .

والمعروف ان الشراكسة الذين جاءوا الى مصر فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وكان يطلق عليهم المماليك هلك اكثرهم فى مذبحة القلعة وما بعدها عام ١٨١١ ، وصودرت اموالهم وزوج محمد على نساءهم الى ضباطه وجنوده ، على نحو ما سيجىء ذكره تفصيلا فيما بعد .

وهذا البحث ليس من شأنه الخوض فى تاريخ الفترة السابقة على القرن التاسع عشر ودور الشراكسة فى مصر فى تلك الفترة ، ولكن من الضرورى الاشارة الى ان وجود هذه العناصر فى مصر يرجع الى ازمة سابقة ، وانهم جاءوا من بلاد القوقاز فى فترات متباعدة وظلوا يتوافدون عليها فى ظروف مختلفة (٢٨) .

وتد حرص هؤلاء الشراكسة طيلة وجودهم فى مصر على الا يختلطوا بأهل البلاد واعتمدوا فى حروبهم وزواجهم على الرقيق المجلوبين فتيانا وفتيات ، اما الغلمان منهم فيدربون منذ نعومة اظفارهم على اعمال الفروسية والحرب والصيد ويعلمون القراءة والكتابة والقرآن وشىء من الدين (٢٩) .

ولم يعرف هؤلاء الشراكسة طريقة للاحتفاظ بنقاء محتدهم سوى اللجوء الى أسواق الرقيق لشراء ما يلزمهم منه بغرض ملء صفوفهم به ، ثم يقومون بتدريبه ، فما أن يبلغ الغلمان الثامنة عشرة حتى يحررهم ساداتهم ويمنحونهم مالا وأرضا وجوارى ، فيتزوجون ويؤسسون بيوتا يملؤها بالرقيق كساداتهم (٣٠) .

ويذكر راسم رشدى الشركسى « ان الشراكسة فى القوقاز كانوا فى حروب دائمة مع القوميات الاخرى ، وان الشراكسة فى مصر لجأوا الى افتداء بنى جلدتهم بالمال بعد أن يباعوا أسرى فى تركيا ، وفى مصر يتلقون فنون الحرب والسياسة (٣١) .

معنى هذا ان العناصر الشركسية التى وفدت من بلاد القوقاز الى مصر ابتيعت من أسواق الرقيق ، وانها انتقلت اليها فى ظروف تهرية ، وانهم حين نقلوا الى مصر جاءوا بتقاليدهم وعاداتهم فى البيئات التى نزحوا منها . ولاشك ان هذه التقاليد والعادات التى نقلها هؤلاء الشراكسة كانت مغايرة عما هو سائد فى البيئة التى نزحوا إليها ومما لاشك فيه انهم تمسكوا بما كان جاريا فى بيئاتهم الاصلية وجروا عليه فى مصر فى جميع الاحوال (٣٢) .

اما عناصر الكرج ، وهم من بلاد القوقاز ايضا ، فتشير اليهم الوثائق باسم الكرجى . والكرج تقع الى الجنوب من بلاد القفقاس ، وكانت تقع ضمن املاك تركيا منذ عام ١٧٢٩ وظلت مثار نزاع دائم بين تركيا وروسيا ودارت الحروب بينهما بسببها الى ان خضعت لروسيا عام ١٧٩٢ واصبحت تابعة لها (٣٣) واحيانا تشير الوثائق اليهم باسم

الجورجى او جورجى نسبة الى جورحيا على اعتبار ان بلاد الكرج هى جورجيا (٣٤) . وتردد بين اسماء عناصر الاقليات العرقية فى مصر فى احيين كثيرة كلمة - جورجى - ، وانهم كانوا مقربين من الاتراك ومن اتباعهم المخلصين ، وربما كانوا هم والشراكة الاباضية من اكثر العناصر ولاء للحكم فى مصر فى القرن التاسع عشر ، يدل على ذلك تبوئهم مناصب الجيش والادارة العليا فى ذلك الوقت .

ووفد الى مصر فى القرن التاسع عشر عناصر اخرى من بلاد القوقاز ، وهم قوم يطلق عليهم الداغستانيون ، وهم اقرب من حيث الطباع والعادات الى الشراكة ، ويتميزون عن الشراكة بتمسكهم بالاسلام ، فضلا عن انهم معروفون بالشجاعة ، وقد قاتلوا معا الروس الذين احتلوا مدينة قارس Kars فى القوقاز فى ٢٨ نوفمبر عام ١٨٥٦ ، وبعد أن تعرضوا للهزائم هاجر بعضهم الى بلاد الشرق الادنى ومنها مصر (٣٥) .

وفى الوثائق تتردد اسماء الداغستاني نسبة الى هؤلاء الذين هاجروا فى القرن التاسع عشر منهم الى مصر - وهم معروفون - اى الداغستانيون عند حكام مصر الاتراك بشدة تعلقهم بالاسلام وكثرة ترددهم على الاراضى الحجازية واقامتهم فيها آنئذ ، لذا كانوا يقدمون اليهم التسهيلات حين وفادتهم الى مصر بغرض الإقامة او عبور ارض مصر الى الاراضى الحجازية ، فقد اعطى محمد على عام ١٨٢٩ - على سبيل المثال - هبات واعانات للبعض منهم حين وفدوا الى مصر بعد ان شعر بأنهم فقراء وذوى حاجة فأعطى لاحدهم ويدعى ياسين الداغستاني من الخزينة مائة قرش على سبيل الصدقة (٣٦) . وحين كانت تضيق بهم السبل فى ارض الحجاز كانوا ينزحون الى مصر للإقامة فيها لتوفير وسائل العيش (٣٧) .

والجدير بالذكر ان عناصر منهم استوطنت مصر بخلاف النازحين

من ارض الحجاز ، وانهم اندمجوا فى البيئة المصرية ولا زالت هناك عائلات فى مصر حتى الآن تحمل لقب الداغستانى .



وتشير الوثائق الى انه كانت توجد فى مصر فى القرن التاسع عشر ايضا عناصر كردية ولكن باعداد قليلة جدا ، وانهم كانوا يتمتعون بمكانة متميزة (٣٨) ومعروف ان الاكراد عناصر ترجع اصولها الى منطقة كردستان . وان هذه المنطقة عبارة عن سلاسل جبلية ، وانهم ينحدرون من قبائل سكنت غرب المنحدرات الشرقية لجبال طوروس وحتى زاغروس (٣٩) .

ولاشك ان الطبيعة الجبلية لكردستان تركت آثارها الواضحة على قبائل الاكراد ، فكانوا فى حالة ترحال دائم خصوصا فى أشهر الصيف ، حيث ترحل القبائل الى المراعى فى الجبال العالية وترجع فى أواخر الخريف الى مساكنها لقضاء فصل الشتاء (٤٠) .

والواقع ان وجود الاكراد فى مصر يرجع الى فترات بعيدة قبل القرن التاسع عشر وانهم قاموا بدور بارز خلال وجودهم بها (٤١) ليس من شأن هذا البحث تناوله وان كانت هناك عناصر كردية باعداد ضئيلة جدا فى القرن التاسع عشر فى مصر لها دور فى الحياة الاجتماعية ، فتشير الوثائق الى اسمائهم وتلقبهم بالكردى نسبة الى مناطق نزوحهم الاصلية ، كما تشير الى ان البعض منهم قد تولى مناصب فى الادارة والجيش ، وان محمد على كان يرحب بهم فى مصر (٤٢) .



والارمن اقلية عرقية نزحت الى مصر فى القرن التاسع عشر ، وتتميز بأنها من اكثر الاقليات العرقية شهرة . وهم النازحون من

ارمينيا او استانبول . وموطنهم الاصلى ارمنستان القديمة ، وهى البلاد الواقعة ما بين نهر قفقاسيا والشمال الغربى لايران والشمال الشرقى لآسيا الصغرى ، وثلاثا هذه القطعة داخلان فى حدود ايران وروسيا والثلث الباقى فى املاك الدولة العثمانية (٤٣) .

والواقع ان الارمن اصابوا نجاحا اقتصاديا ملموسا فى ظل الدولة العثمانية وتميزوا بمقدرة فائقة فى المسائل التجارية والحسابية والنفوذ ، مما مكنهم من شغل مناصب مالية فائقة واتيحت لهم فرصا عديدة فى التنقل الى العديد من اقطار الدولة العثمانية ومنها مصر والعمل فى المناصب الحكومية العالية وأعمال التجارة والمحاسبة وغيرها ، على نحو ما سنرى تفصيلا .

وبالرغم من ذلك فان بلاد الارمن تعرضت كثيرا للحروب والغزوات والكوارث والهجرات ، بسبب موقعها الجغرافى ، مما أدى الى فقدانها لاستقلالها - فى ارمنيا - فى مواجهة الدول المجاورة ، وهى فارس وروسيا والدولة العثمانية (٤٤) .

وربما كان ذلك سببا فى ضعف المفهوم القومى للارمن ، وان كان ذلك لم يقض على مسألة الارمن ، فقد ظلوا اقلية عرقية فى المناطق التى نزحوا اليها تتوق الى انشاء كيان مستقل ، بخلاف الاقليات الاخرى التى كانت اكثر قابلية للذوبان والاندماج فى الاكثرية الموجودة .

والارمن ، كما هو معروف من العناصر غير الاسلامية التى نزحت الى مصر فى فترات عديدة (٤٥) . واكثر الارمن الذين نزحوا الى مصر كانوا من الكاثوليك (٤٦) على الرغم من ان السلطات العثمانية كانت تؤيد الارمن الارثوذكس (٤٧) . وكانت صلاتهم وتبعيتهم الدينية لقيادتهم الدينية للبطريرك الارمنى فى استانبول . وقد منح السلطان عبد العزيز فى عام ١٨٦٣ الارمن نوعا من الحكم الذاتى جعل المسائل

الارمنية من اختصاص مجلس وطنى عام يجتمع مرة كل سنتين فى استانبول برئاسة البطريرك الارمنى مع وجود مجلسين صغيرين احدهما للمسائل الدينية وكان اعضاؤه من القساوسة الأرمن ، وآخر للمسائل المدنية واعضاؤه من المدنيين (٤٨) . معنى هذا أن الأرمن فى مصر ، بالرغم من أنه كان لهم هيكل خاص لاقامة شعائرهم الدينية ، الا انهم كانوا يتبعون الرئاسة البطريركية والمجالس المذكورة والتى كانت تمثل جميعا التجسيد لأمال الارمن وطموحاتهم فى الدولة العثمانية .

ولا نجد اقلية عرقية فى مصر حافظت على تقاليدها وعاداتها المنقولة من البيئة التى نزحت منها كما حافظت الاقلية الارمنية ، ويعزى ذلك الى أمرين ، الامر الاول ، أن أغلبية الارمن الذين نزحوا الى مصر كانوا من الذين ينتمون الى العقيدة المسيحية وسط أغلبية من المسلمين ، والامر الثانى ، أنهم بخلاف الاقليات العرقية الأخرى . عملوا فى مجالات التجارة واعمال المال ، وهى أمور كانت تقتضى قدرا من حسن المعاملة مع الآخرين واثبات التفوق والحفاظ على الخصوصية ، وكانت هذه الخصوصية قد نقلوها من أماكن نزوحهم ، اذ أنهم كانوا يسيطرون على طرق التجارة العالمية آنئذ مما اكسبهم مهارة فائقة حافظوا عليها بإصرار (٤٩) .

وتعتبر الاقلية الارمنية بذلك أقلية متميزة عن الاقليات العرقية الأخرى ، اذ ان اندماجها بالبيئة المصرية كان معدوما تقريبا ، على حين كانت الاقليات الأخرى اكثر قابلية بالرغم من حرصها الظاهر على تكوين ارسنقراطية تركية شركسية متميزة من الناحية الطبقية والعرقية .



وهناك اقليات عرقية عثمانية اخرى نزحت الى مصر فى القرن التاسع عشر بخلاف الاتراك والشراكسة والارمن ، هذه الاقليات

من جزر البحر المتوسط استوطنت مصر من مناطق كريت وقبرص ورودس ، وترددت اسماء من هذه المناطق فى الوثائق . وهى عناصر تركزت فى الاسكندرية بصفة اساسية ومنهم الكريتلى او الجريتلى والقبرصلى والروديسى نسبة الى المناطق التى نزحوا منها .

واهمية هذه الجزر تكمن فى تمييزها عبر التاريخ بالموقع الاستراتيجى كمعبر للدول من الغرب الى الشرق ومن أوروبا الى أفريقيا وبالعكس ، لذا كانت موضع نزاع ومنافسة بين الدول ، ومعروف ان هذه الجزر خضعت للحكم التركى ولم تفقد الدولة العثمانية سيطرتها على هذه الجزر الا بعد ان دخلت طور الانهيار لذلك كان سكان هذه الجزر ينزحون الى اقطار الدول العثمانية ومن بينها مصر والبعض منهم استوطنها ، كما تدل على ذلك وثائق المحكمة الشرعية لمدينة الاسكندرية فى القرن التاسع عشر .

وهذه الجزر ، خصوصا رودس كانت تمثل حلقة اتصال بين استانبول ومصر ، على حين كانت قبرص ذات أهمية خاصة بالنسبة لمركزها الجغرافى بالقرب من سواحل الشام ومصر . اما كريت فكانت تتميز بموقع هام عند مدخل اربيل اليونان وذات أهمية فى طريق استانبول (٥٠) لذلك كان من الطبيعى ان نجد بعض سكان هذه الجزر ، وهى عناصر قليلة ينزحون الى مصر ، باعتبارها من املاك الدولة العثمانية وكان لهم فيها دور .



وهناك اقلية اخرى من الاحباش الذين تدفقوا على مصر من بلاد الحبشة ، وتدل الوثائق على ان معظمهم من الجوارى الذين كان لهم وجود مؤثر جدا فى منازل وبيوت هذه الاقلية العرقية من الاتراك والشراسة بصفة خاصة ، ولا نجد منزلا من منازل هؤلاء

يخلو من هذه العناصر التى لعبت دوراً مؤثراً جداً فى الحياة الاجتماعية للأقليات العرقية العثمانية .



وتدلنا الوثائق أيضاً على أنه كان يوجد أقليات أخرى من الشوام والمغاربة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، ولكنها أقليات تختلف عن سابقتها فى أنها اندمجت فى البيئة المصرية من أول وهلة ولم تجد أية صعوبات فى ذلك .



وهكذا نرى ان الأقليات العرقية العثمانية التى نزلت الى مصر فى القرن التاسع عشر ولعبت دوراً ملموساً فيها كانت ترجع الى أصول عرقية متباينة وبيئات مختلفة ، ولكنها كانت فيما بينها صفوة من اصحاب المناصب الحربية والادارية والفنية ظلت فى موقع الصدارة فى المجتمع المصرى طوال القرن التاسع عشر تقريبا ، حتى بداية نزوح الاوربيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فبدأ التراجع التدريجى والبطيء جداً للصدارة التى استحوذت عليها هذه الصفوة .

الهوامش

- (١) أحمد السعيد سليمان (دكتور) : التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة ص ١٤ : الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦١ .
- (٢) ولى الدين يكن : المعلوم والمجهول ص ٩٩ القاهرة عام ١٩١١ « المؤلف تعرض للنفى الى بلاد الاناضول فى عام ١٩٠١ وظل بها نحو سبع سنوات ، وكان يعمل فى ولاية سيواس فترة من الزمن ، واختلط بأهالى هذه المناطق » .
- (٣) كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ص ٢٦٠ ترجمة أمين فارس ومنير البعلبكي ، بيروت ١٩٤٨ .
- (٤) أحمد السعيد سليمان (دكتور) : مرجع سابق ص ١٨ - ٢١ .
- (٥) ولى الدين يكن : مرجع سابق ص ١٠١ (بلاد الاناضول) .
- (٦) حقى درسون يلديز : التطور التاريخى للعلاقات التركية العربية (بحث منشور ندوة دراسات فى الادب والتاريخ التركى المصرى (٢ - ٤ مارس ١٩٨٥) دار الفكر العربى بالقاهرة .
- (٧) ولى الدين يكن : مرجع سابق ص ١٠٢ .
- (٨) هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢ مترجم ص ٨٦ - ٨٧ ، يتحدث هنا بالتفصيل ص ٥٤ - ٨٧ عن الروملى والاناضول ، ويشير الى ان الظروف الاقتصادية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت وراء ظاهرة الهجرة من الاناضول ، وأن أهالى هذه الولاية كانوا يلجأون الى المدن حيث يحاولوا ان يبنوا مستقبلهم .
- (٩) ولى الدين يكن : مرجع سابق ص ١٠٢ « قونية كانت امانة سلجوقية : ضمها العثمانيون الى املاكهم بعد سقوط سلطانها » . اما « انقره فكانت مقر سلطنة القرمان وضمها العثمانيون الى املاكهم ايضاً » انظر ، محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ٣٩ - ٤٤ ، وانظر ايضاً ، ه . جب ، ه . بوون : مرجع سابق ج ١ ص ١٢٨ .
- (١٠) جب ، ه . بوون ، ه : مرجع سابق ج ٢ ص ٥٤ .
- (١١) محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ - ١٩١٤ ص ٦٤ - ٦٥ القاهرة مكتبة الانجلو المصرية (د . ت) .

- (١٢) ولى الدين يكن : مرجع سابق ص ١٠٦ ، كان عدد السكان فى هذه الولاية طبقا لاحصاء ١٣٢٥ هـ ستة عشر مليوناً وخمسة وثمانون من المسلمين ، ومنهم الاكراد والمستوطنون من مهاجرى القوقاز (٩٦٨٧٨٦) والباقون من الأرمن واليهود والاقباط .
- (١٣) نفسه ص ١١٠ .
- (١٤) نفسه ص ١١٤ - ١١٦ .
- (١٥) عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية . . ، الجزء الاول ص ٤٩ مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة عام ١٩٨٤ .
- (١٦) نفسه ص ٦٣ .
- (١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل ص ٥ - ٦ . دار المعارف ، القاهرة عام ١٩٦٧ .
- (١٨) حلمى محروس اسماعيل : دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر فى ٦٨ (رسالة دكتوراه غير منشورة . آداب القاهرة عام ١٩٧٧) .
- (١٩) نفسه ص ٦٨ - ٦٩ .
- (٢٠) ادوارد جوان : مصر فى القرن التاسع عشر ص ٢٩٤ - ٢٩٨ مترجم ، الطبعة الثانية القاهرة ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م وانظر ايضا ، محمد سليمان : رسائل سائر ص ١٩٤ ، المطبعة السلفية بالقاهرة .
- (٢١) نفسه .
- (٢٢) راسم رشدى : شركسى يتحدث عن قومه ص ٦ . القاهرة ١٩٤٧ ، وانظر ايضا ، يوسف عزت باشا (شركسى) ، تاريخ القوقاز ص ١ ترجمة عبد الحميد غالب بك . القاهرة ١٩٣٣ .
- (٢٣) جمال حمدان (دكتور) : استراتيجية الاستعمار والتحرير ص ٥١ كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٦٨ .
- (٢٤) يوسف عزت باشا : مرجع سابق ص ٢٩ ، ٣٥ .
- (٢٥) نفسه ص ٤٢ .
- (٢٦) نفسه ص ٥٩ ، ٢٠٠ .
- (٢٧) راسم رشدى : مرجع سابق ص ١٣ ، ١٥ .
- (٢٨) نفسه ص ٤٠ - ٤٦ .
- (٢٩) محمد رفعت : تاريخ مصر فى الأزمنة الحديثة ص ١٣ .
- (٣٠) نفسه ص ١٤ .
- (٣١) راسم رشدى : مرجع سابق ص ٤٢ .
- (٣٢) يوسف عزت باشا : مرجع سابق ص ٢٠٠ .

- (٣٣) نفسه ص ٤٢ - ٤٧ .
- (٣٤) راسم رشدی : مرجع سابق ص ١٦ ، ه جب ، بووس . مرجع سابق ج ١ ص ٢٠١ .
- (٣٥) نفسه ص ٣٣ .
- (٣٦) انظر وثائق ديوان الخديوى ، محفظه رقم (٢) من الجنباب العالى الى حبيب افندى ٢٤ شوال ه / ١٨٢٩م (دار الوثائق القومية) .
- (٣٧) نفسه .
- (٣٨) جليلى جليل (كردى) : انتفاضة الاكراد عام ١٨٨٠ ص ١٥ . بيروت عام ١٩٧٩ .
- (٣٩) نفسه .
- (٤٠) شرف خان البدليسى : شرفنامه ص ٥٦ مترجم عن الفارسية ترجمة محمد على عونى الجزء الاول القاهرة ١٩٥٨ وانظر ايضا : آنى شابرى ولورانت شابرى : سياسة وأقليات فى الشرق الادنى ص ٣٤٣ ترجمة ذوقان قرقوط . القاهرة عام ١٩٩١ .
- (٤١) اسد رستم (دكتور) : المحفوظات الملكية المصرية . بيان بوثائق الشام ، المجلد الثانى ص ١٩ ، ٢٧٣ وفى وثائق الاقاليم فى مصر ما يدل على ان هناك شخصيات كردية فى القرن التاسع عشر تولت وظائف ادارية عليا مثل وظيفة حاكم خط (اى مجموعة قرى) . انظر وثائق اقليم المنوفية دفاتر الادارة . صادر ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .
- (٤٢) نفسه .
- (٤٣) يوسف عزت باشا : مرجع سابق ص ٢٠ .
- (٤٤) عبد العزيز الشناوى (دكتور) : مرجع سابق ج ٣ ، ص ١٥٤٦ .
- (٤٥) جمعية اصدقاء الثقافة الارمنية : ارمنيا على مر العصور ص ٣ ، مطبعة ماتوسيان ، القاهرة ١٩٤٤ .
- (٤٦) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ١ ص ٤٩٣ ترجمة محمد مسعود القاهرة (د . ت) .
- (٤٧) عبد العزيز الشناوى : مرجع سابق ج ٣ ص ١٥٤٠ .
- (٤٨) كارل بروكلمان : مرجع سابق ج ٣ ص ١١٥ .
- (٤٩) مروان المدور : الارمن عبر التاريخ ص ٣٨٥ بيروت (د . ت) .
- (٥٠) محمد فريد بك : مرجع سابق ص ٨١ ، ١١١ ، ١٢٨ .

الفصل الثاني

الاتراك

الأتراك



يمثل القرن التاسع عشر الحقبة الاخيرة فى تاريخ الاتراك فى مصر ، وذلك قبل ان يظهر المصريون العنصر الاصلى واغلبية السكان بها . ولفترة طويلة ظل هؤلاء المصريون بعيدين عن شئون البلاد ، وانفردت الاقليات العرقية التى تسلت الى مصر فى شكل موجات بشرية متلاحقة ، كانت تأتى - على نحو مارأينا فى الفصل السابق - من آسيا الوسطى وغيرها ، انفردت هذه الاقليات العرقية بتصدر الحياة فى مصر على حين نجد ان المصريين انصرفوا الى ممارسة شتى انواع الزراعة والصناعة والتجارة .

والواقع ان هذه الاقليات لم تتمكن من إصابة هذه المكانة الا فى ظروف غير عادية ، هى التهديدات التى تعرضت لها مصر . فمعروف ان هذه الاقليات اتخذت الجندية مهنة لها وكانت هى المهنة الرئيسية فضلاً عن عدم وجود نظام للجندية او للتجنيد من المصريين ، وهو الاتجاه الذى اتخذه وعى المصريين . كل تلك العوامل جعلت هذه الاقليات وعلى رأسها الاتراك تتبوأ هذه المنزلة .

والأتراك كانوا يمثلون اكثر الاقليات العرقية عدداً فى مصر ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى هم الذين جلبوا الاقليات الاخرى اليها والتى كانت قريبة منهم وساعدتهم فى البقاء والاستمرار . ويبدو واضحاً ان توافد الاتراك على مصر قديم يرجع الى ما قبل بداية الوجود العثمانى بها وان كثيرين منهم قد انصهروا فى البيئة المصرية الاجتماعية عبر قرون عديدة - خصوصاً الذين اختاروا مهناً غير الجندية - وهؤلاء كانوا مضطرين الى ذلك بعدما اصبحوا غير قادرين على مزاوله مهنتهم الاساسية . معنى هذا أن هناك اعداداً كبيرة منهم قد ذابت فى المحيط الواسع . والثابت أن بداية تواجدهم تعود الى

القرن التاسع الميلادى ، اى ان الاتراك استمروا ما يقرب من احد عشر قرنا ، مما ساعد على تركيز وجودهم واستمراريته .



تركزهم واماكن انتشارهم :

ان الاحصائيات التى توفرت لنا عن عدد الاتراك فى مصر فى القرن التاسع عشر غير دقيقة ، وواضح من مطالعتها انها لا تعبر عن الحقيقة ، فتعداد النفوس وهو اقدم احصاء عن اعداد الاتراك (اعوام ١٨٤٨ ، ١٨٦٠) يدل على امرين : الاول ، ان اعدادهم كانت تتناقص وتضعف عاما بعد عام . والثانى ، ان اغلب هذه العناصر اقامت فى عواصم المديريات والقاهرة والاسكندرية ، وان اقلية ضئيلة منهم مشتتون فى جميع انحاء البلاد ، ففى كل قرية منهم اثنان او ثلاث فى العادة وفى كل مدينة اثنى عشر او عشرون فردا .

وفى القاهرة تركزت اغلبيه العناصر التركية فى ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر ، فى الاحياء القريبة من القلعة فى عابدين والدرب الاحمر والخليفة وقيسون . ففى الدرب الاحمر كان هناك طبقا لتعداد ١٨٤٨ ما لا يقل عن مائة من المنازل التى يقيم فيها اتراك ، وفى حى قيسون اقام عدد كبير من الشخصيات التركية البارزة فى الحكم والادارة وكبار الضباط امثال سر عسكر المدينة والمحتسب ونخبة من كبار الضباط الاتراك .

وقد اقام هؤلاء فى منازل فخمة وقصور خاصة بهم ونشأت الى جانبهم منازل تضم اتباعهم الذين يشغلون مناصب ادنى وهم من عناصر الاتراك الاغوات والنظار والمعاونين وكبار الموظفين فى الدواوين ، وكانوا يمثلون نخبة تضم الى جانب الاتراك مختلف الجنسيات العثمانية سواء من الشراكسة او الاكراد او الارمن .

والظاهرة الجديرة بالتقوية هي أن هذه الأقليات العرقية المتعددة التى تضم اغلبيه تركية فى هذه الاحياء لم تنفصل عن الوطنيين المصريين من حيث الاقامة ، فقد نشأت الاحياء التركية وسط محيط واسع يضم منازل للوطنيين من مختلف المهن والصناعات ، ولم يجد الاتراك غضاضة فى ذلك ، بالرغم من انهم يأتون على رأس الهرم الاجتماعى ، ولم يخش هؤلاء كونهم اقلية قد تتعرض للذوبان فى وسط الاغلبية الوطنية ، فقد كان هؤلاء يقبلون الاختلاط ويرفضون الذوبان ، بمعنى أنهم كانوا يدركون ان تميز صنعتهم - وهى الحكم والادارة والقتال - كفيلة بان تجعل ذوبانهم عملية مستحيلة ، والدليل على ذلك هو التركيبة السكانية فى احياء القاهرة فى تلك الفترة ، فهناك منازل كانت تضم مزيجاً من الاتراك والوطنيين ، وأخسرى قاصرة على الاتراك وحدهم ، وثالثة تضم عناصر خليط من كافة عناصر الإقليات العرقية من الاتراك والشوام والارمن والشراكس والاكراد وربما الاوربيون فى احيان قليلة ، وهناك امثلة عديدة فى وثائق التعداد ، نذكر بعضها للتدليل على ما نقول ، ففى حى عابدين اقام احد كبار الضباط ويدعى حسين اغا ومعه زوجته - (من ابناء الموره) - وأولاده وجاريته فى منزل مملوك لاحدى السيدات التركيات ويضم هذا المنزل ايضا محمود اغا (أحد الضباط) وهو من ابناء الموره ويدعى محمود المورلى واحمد اغا المورلى ويعمل موظفا كبيرا وأحد الشوام ويعمل (بائع دخان) واحد اهالى مديرية المنيا (١) .

وفى حى قيسون كانت توجد منازل تقيم فيها عناصر تركية بارزة الى جانبها اقليات عرقية من جنسيات مختلفة منهم الارمن والشوام ، ففى سوق السلاح منازل موقوفة يسكنها اغوات بيرون وغلمان الباشا وعساكر اترك (قواصه) الى جانبهم الخواجه يعقوب (صراف ارمنى) واحد الشوام واحد الهنود واحد اهالى مكة وعدد آخر من الوطنيين (٢) .

اما فى حى درب الجماميز فتقد اقامت فى منزل يوسف اغا
(يوزباشى) بالآلاى المحافظين عناصر خليط من الاتراك
والوطنيين (٣) .

والواقع ان المنازل التى كانت تضم هذه التركيبية الخليط من هذه
العناصر كانت قليلة ، على حين كانت المنازل التى تضم عناصر تركية
فقط هى الغالبية فى هذه الاحياء ، ولكن ليس هناك ما يدل على
انهم قد انعزلوا كما ذكرنا من قبل ، فلا توجد فواصل بين الاقلية
التركية والاعلبية الوطنية تدعو اليها طبيعة دورهم القيادى او كونهم
ارستقراطية منعزلة بدليل ما ذكرناه منذ قليل عن اقامة عناصر من
الوطنيين فى منازل تضم اقلية عرقية من مختلف الاجناس ، والدليل
على كثرة اعداد المنازل التى تضم عناصر تركية فقط ما جاء فى
تعداد النفوس عام ١٨٤٨ فى الاحياء التى يغلب تواجدهم فيها كانت
شوارعها تحمل اسماءهم فى بعض الاحيان او تكون قاصرة على سكانهم
فى احيان اخرى ، وفى حى قيسون كان يوجد درب الاغوات الاتراك
وحارة المحتسب وعطفة ديوان الجهادية وعطفة طاهر اغا ارناؤوط
وعطفة اسماعيل بك ، وكانت تضم هذه الدروب والحوارى اغلبية
تركية (٤) .

والمنازل التى كان يقيم فيها هؤلاء الاتراك وتكون سكنها قاصرة
عليهم اما تكون مملوكة لهم او موقوفة واكثر هذه المنازل مملوكة لهم .
والبعض منهم كان يمتلك العديد من المنازل فى هذه الاحياء ، وهم
اما يقيمون فى هذه المنازل او خارجها ، على سبيل المثال المنازل
العديدة المملوكة لكل من على بك برهان « مدير الجهادية » و حسين
بك « شامشجى ولى النعم » فى حى قيسون . وسليمان افندى
« ناظر عموم البصمخانات » وعثمان اغا البرديسى فى حى درب
الأحمر (٥) .

وقد اقام عدد كبير من الاتراك فى المنازل الموقوفة ، ومعظم هذه العناصر من فقراء الاتراك حيث كانت هذه المنازل موقوفة لاعمال الخير وللانفاق من ريعها على الحرمين والمساجد الكبرى والأروقة والمكاتب وغيرها ويشرف عليها نظار يقومون بتحصيل الريع ، ومن ابرزهم الشيخ السادات ، الذى كان يعمل ناظرا على عدد كبير من المنازل الموقوفة من كبار الاثرياء فى حى قيسون وحى عابدين (٦) .

وفى الاحياء التركية بالقاهرة ايضا اقام دراويش الاتراك او الصوفية فى تكية خاصة بهم فى عابدين تسمى « تكية دراويش الاتراك » كانت تضم آنذاك أسماء عديدة منها سليمان افندى بن خليل ، وباكير افندى بن حسين ، وسعد الله افندى وكان عدد من هؤلاء الاتراك قد انقطع فى داخل هذه التكية التى جعلت خلوة للعبادة وملأها لفقراء الاتراك (٧) وكانت لهم تكية اخرى فى « حى قيسون » تسمى « تكية وقف السليمانية » تضم عددا كبيرا منهم ، من ابرزهم ابراهيم افندى - من اتراك استانبول - وابراهيم اغا وحسين اغا ومحمود اغا واحمد قبطان ومحمد جركس ومصطفى البغدادلى (٨) . والمعروف ان القاهرة كان بها فى ذلك الحين ثمان عشرة تكية موزعة فى كافة انحاءها (٩) .

وكان فقراء الاتراك موزعين فى الاحياء التركية فى القاهرة ، وهم اكثر ميلا للسكنى والاقامة مع الوطنيين ، واغلبهم من النازحين من الموره ، الذين قدموا فى عصر محمد على وعاملهم معاملة حسنة ، ولم يجدوا غضاة فى العمل بمهن دنيا وخالطوا السكان واقاموا معهم علاقات اجتماعية واسعة ففى ربيع رستم افندى - والربع اسم مكان يطلق على عدة منازل - فى حى عابدين ، على سبيل المثال ثمانية وثلاثون شخصا من ابناء الاتراك المورليين والمصريين والشوام ،

اغلبهم من ابناء الموره الذين يعملون فى اعمال متواضعة . كذلك فى ربح حسين بك طبوزاده اقام عدد من غلمان الباشا (١٠) .
على حين اقام اثرياء الاتراك واغلبهم من القوليين - نسبة الى قوله - فى منازل خاصة بهم فى نفس الاحياء ولم يقيموا احياء خاصة بهم ، وهم من الذين تولوا مناصب الادارة والحكم وكبار الضباط ، وآخرون من اصحاب المعاشات الذين تدرجوا فى الوظائف أو خاضوا الحروب ، وبعض هذه المنازل كانت مهجورة ولكنها مملوكة لهم ، ففى حى عابدين على سبيل المثال منازل عديدة مملوكة لورثة (محو بك) - وهو من أبرز الشخصيات التركية فى عصر محمد على وأحد قواده البارزين ، وهذه المنازل كانت مهجورة لا يسكنها احد (١١) وبعضها كان يضم جواريتهم واتباعهم فقط اثناء غيابهم خارج القاهرة سواء فى عواصم المديریات او الاقاليم لآداء مهام موكولة اليهم من الباشا أو خارج مصر لنفس الغرض (١٢) .

والجدير بالذكر ان معظم هذه المنازل الخاصة باثرياء الاتراك كانت قد آلت اليهم بعد عام ١٨١١ بمقتضى انعامات الباشا عليهم ، فاقاموا بها ، بعد أن خلت من أمراء المماليك ، واصبحت ملكاً لهم ، ويذكر على مبارك « ان الباشا قد انعم ببيوت الامراء بما فيها على على خواصه فسكنوها ، وجددوا فرشها مما نهبوه ، والبسوا النساء الخواتم مما سلبوه » (١٣) .

وكان مدير الجهادية وحسين بك طبوزاده ومحو بك وحسين بك - شماسرجى الوالى « وسلمان افندى - ناظر مدرسة العمليات « وجوارى الباشا وأقرب خواصه قد حازوا بالفعل اكثر بيوت هؤلاء الامراء وجعلوها مأوى لهم (١٤) ففى شارع الصليبيه من حى قيسون أعداد كبيرة من منازل هؤلاء . منها منزل للسراى وعسكر وآخر للباشا « ولى النعم » وغيرها (١٥) .

وكانت المنازل الخاصة بأثرياء الاتراك فى اغلب الاحيان مكتظة
بأتباعهم من مختلف العناصر والعرقيات واكثرهم من غير المصريين بل
كانت توجد بعض هذه المنازل التى اختصوا اتباعهم بها يسكنوها ،
وهؤلاء الاتباع كانوا يحظون بمكانة اجتماعية مرموقة وكان الكثيرون
منهم يمتلكون الجوارى (١٦) .

ولا شك ان بيوت الكثيرين من اثرياء هؤلاء الاتراك قد الت
الى هؤلاء الاتباع بعد وفاتهم وبعد ان اصبحوا ورثة لهم ، اذ ان
النظام الاجتماعى كان يتيح هذه المزايا للجوارى والاتباع ، فكثير من
المنازل فى الأحياء التركية كانت مسكونة بهم ، خصوصا النسوة
الشركسيات اللاتى كن ينلن حظوة عند هؤلاء الاتراك ، وهناك امثلة
عديدة على ذلك . نذكر منها على سبيل المثال جلفدان هانم فى حى
قيسون (١٧) .

ولا يكاد يخلو منزل من منازل هؤلاء الاتراك من وجود عناصر
الرقيق والجوارى السودانين والاحباش وفى بعض المنازل كانوا يزدون
عن عدد الاتراك أنفسهم . (١٨) وهذا يتمشى مع حقيقة كون هؤلاء
الاتراك كانوا فى الغالب يعتبرون أنفسهم متميزين بأداء مهمة ولهم
دور قيادى وان حرمانهم من وجود الجو العائلى كان يجعلهم باستمرار
يتقدمون على جعل بيوتهم مليئة بهذه العناصر المجلوبة من اسواق الرقيق .

والملاحظة الجديرة بالتنويه هى ان هؤلاء الاثرياء الاتراك على
الرغم من ان اعدادهم كانت قليلة - طبعا - بالقياس للمصريين ،
الا انهم حازوا اكثر المنازل وغدوا أصحاب املاك عقارية واسعة فى
القاهرة وانهم قاموا بتأجير هذه المنازل للوطنيين (١٩) . وكانوا قد
حصلوا على هذه المنازل والعقارات من الباشا فى شكل انعامات او عموما
نظارا على المنازل الموقوفة لأعمال الخير ، ونادرا ما نجد منازل

مملوكة للمصريين فى هذه الاحياء التركية او عناصر تركية تقيم فى منازل مملوكة للمصريين (٢٠) . والعكس صحيح اذ ان هذه المنازل المملوكة للاتراك كانت تضم فى أحيان كثيرة عناصر من الوطنيين الى جانب عناصر من الاقليات العرقية الاخرى (٢١) .

فى الارباع - جمع ربيع - وهى مجموعة المنازل المملوكة لأحد الاشخاص كما ذكرنا ، كانت تقيم هذه الاقليات الممتزجة بالوطنيين ، فربيع حسين بك طبوزادة فى باب الخلق الذى كان يضم عام ١٨٤٨ نحو ٥١ شخصا كان بينهم غلمان ولى النعم وجميعهم من « ابناء الموره » فضلا عن اكثرية من الوطنيين ، وربيع سليمان افندى التركى « ناظر عموم البصمخانات » فى الدرب الاحمر كان يوجد ٣٣ شخصا اكثرهم من الوطنيين الى جانب عناصر اخرى من الاقليات العرقية (٢٢) .

وعلى هذا النحو يتبين لنا ان الاقلية التركية من كبار ملاك العقارات كانت تستحوذ على منازل عديدة فى الاحياء التركية مما جعل تأثيرها كبيرا فى القاهرة اذ انها جمعت الى جوار مكانة الصدارة التى تتبوأها لأنها تحتل مراكز القيادة فى الجيش والادارة ، تميزها بالثراء والتملك . ولاشك ان ذلك مما كان يدعم وضعها كاقلية فى مواجهة أغلبية من الوطنيين .



اعدادهم :

وبالرغم من ذلك فقد لوحظ ان عدد هذه الاقلية التركية أخذ فى التضاؤل التدريجى فى مصر فى القرن التاسع عشر ، فكثير من منازلهم - خصوصا الذين كانوا يوفدون منهم فى حروب خارجية الى بلاد العرب والسودان والموره وغيرها تكاد تكون خالية ، فضلا عن ان المناطق التى كانوا ينزحون منها ، والتى تكلمنا عنها فى فصل سابق

لم تعد ترسل الاعداد الكبيرة منهم كما كان يحدث من قبل ، ولم يبق منهم فى مصر سوى هذه الاعداد القليلة التى تسجلها المصادر المختلفة المعاصرة وأهمها تعداد عام ١٨٤٨ وتعداد عام ١٨٧٠ والتى تشير الى أن أعدادهم كانت آخذة فى التناقص دون شك (٢٣) . وتؤيد المصادر الاخرى هذه الحقيقة فيشير تقرير « جون بورنج » الى ان عدد الاتراك فى مصر لا يجاوز عشرين ألفا . كما يذكر « البارون دى بوالكمت » الى ان عددهم يتراوح بين عشرين الفا وثلاثين الفا ، على حين يذكر « كلوت بك » أن أعدادهم لا تزيد عن اثنى عشر الفا (٢٤) .

وهذه المعلومات عن عدد الاتراك فى مصر فى القرن التاسع عشر رغم ما يشوبها من غموض ونقص الا أن جميع المصادر تتفق على حقيقة تناقص أعدادهم بالتدريج بما يشبه دخولهم فى طور الانقراض . ولا شك ان العامل الاساسى وراء ذلك يرجع الى ان هجرتهم الى مصر اخذت تضيق بشكل ملحوظ ، وتطالعنا وثائق ديوان الخديوى - وهى التى يتضح منها اعداد النازحين الى مصر - فى اواخر عصر محمد على بهذه الحقيقة فى جلاء فلا نجد فى هذه الوثائق ما يدل على تشجيع هذا النزوح بل يتضح العكس اى الحرص على الحد منه ، فضلا عن لجوء الحاكم الى التخلص من العناصر التى يتبين عدم ولائها أو ارتكابها للاخطاء عن طريق ابعادها اما بتسهيل عودتها الى البلاد التى نزحوا منها أو نفيها الى خارج البلاد الى مناطق الأناضول (٢٥) .

والواقع ان انفصال الاقلية العرقية التركية فى مصر فى القرن التاسع عشر عن مصادر جلب الاقليات العرقية وان ترتب عليه تناقص ملحوظ فى أعدادهم الا انه لم يؤد الى زحزحتهم عن مكان الصدارة وتبوا المناصب والرتب ولكن بدا واضحا أن مصير الاتراك كأقلية عرقية فى مصر معلق فى خيط رفيع ، وان عملية تناقص أعدادهم

التي لم يفتنوا الى خطورتها سوف تجعل مسألة وجودهم وزيادة نفوذهم - على الاقل فى المستقبل - مسألة شبه مستحيلة ، خصوصا اذا زاد حضور الوطنيين واقتربوا من تبوأ المناصب فى البلاد - والثابت ان هذه المسألة لم تحظ باى اهتمام من جانبهم فى مصر منذ عصر محمد على ، على الرغم من انها لم تكن خافية ، فقد كانت الاسر التركية قليلة النسل والبعض منهم لا يعقب ذرية قط ، بالرغم من كونهم يعيشون فى وسط عدد كبير من الحريم ولا يعيش لهم اطفال الا نادرا (٢٦) .

وعدم انتباه الاتراك الى خطورة تناقص اعدادهم وانهم يمثلون اقلية ضئيلة جدا بالقياس الى المصريين امر طبيعى ، طالما لم يحدث تهديد لوضعهم الطبقي . ولم يكن يزعجهم من هذه الناحية سوى فقدانهم للجو الاجتماعى الأسرى المحيط بهم ، فتركيب العائلات التركية من اخلاط تضم العنصر التركى ، بالاضافة الى عناصر أخرى غير معروفة الانساب من مناطق عديدة بسبب ولعهم بالجوارى والاماء ممن لا تعرف اصولهن وعدم اكترائهم بصلات النسب ، فاسماء الجوارى والاماء لا تنسب الى بيوت آبائهن فهن مجهولات النسب ، ناهيك عن اقبالهم على الزواج فى احياء كثيرة - وهو ما يثبت تركيب هذه العائلات - من اماء لهن أبناء من أزواج آخرين وولعهم باقتناء الاتباع ، كل تلك الأمور كانت تعكس حقيقة احساسهم بالحرمان من الجو الأسرى ولا تعكس احساسهم بأنهم أقلية .

والاسر التركية فى مصر رغم ضالة اعدادها كان يتبعها آلاف المماليك ، وفى الثلاثينات من القرن التاسع عشر قدروا بنحو ألفين ، معظمهم من الشباب ، يعملون خدما وحراسا ، وكان هناك نحو ثلاثة آلاف من جوارى جورجيا وبلاد الجركس وغيرها (٢٧) . واستمر بقاء

هذه الاعداد عند هذه النسبة أو هذا الحد تقريبا حتى اواخر القرن التاسع عشر حيث قدروا بنحو ألفين على نحو ما يدلنا تعداد عام ١٨٧٠ . وقد حرص الاتراك على اقتناء الجوارى والاتباع وصاروا من مستلزمات الحياة الاجتماعية التركية ودعامتها ، أفلا يكاد يخلو بيت تركى منهم تقريبا (٢٨) .

وحسب الاتراك من هؤلاء الجوارى والاتباع أنهم موضع ثقتهم وظنوا فيهم الولاء والاخلاص ، فبيوت الاتراك - وهى قليلة على نحو ما نعلم - كانت تضم من هؤلاء اتباعا أتوا فى سن الطفولة من المناطق التى جلبوا منها وتربوا فى هذه البيوت وكانوا عضدا لهؤلاء الاتراك ، الذين لم يكونوا فى حاجة الى الأغلبية من المصريين لا عن خشية فى الذوبان فيهم أو الاندماج معهم - على نحو ما أشرنا - ولكن لأنهم ارتضوا بالاندماج مع هذه العناصر المجلوبة وحدها وظلوا متمسكين بذلك .

وهكذا نرى ان الاتراك كانوا اقلية متميزة لا تزيد عن بضعة آلاف ولكنها ظلت تحافظ على خصوصيتها ولا تخشى الذوبان أو الاندماج فى الاغلبية وتقوى نفسها بالتمسك بكونها اقلية يسندها وضع طبقي متميز .

تكوين الصفوة التركية :

بدأ خلق وبناء الصفوة التركية فى مصر فى القرن التاسع عشر على يد محمد على ، فقد احتلت هذه المسألة حيزا كبيرا من تفكيره ثم تبعه خلفاؤه فى هذا المجال ، تلك الصفوة هى الارستقراطية المتكلمة باللغة التركية وتتمثل فى أولئك الذين ارتقوا الى المناصب الحربية والادارية والفنية ويستشعرون تميزهم الطبقي .

وهذه الصفوة ذات أصول عرقية متباينة يمثل الاتراك نواتها ، وعلى الرغم انها اتخذت اللغة التركية لسانا لها فانها انطبعست فى سلوكها واسلوب معيشتها بالطابع العثمانى ، لذلك كانت تركية اللسان عثمانية لحماً ودماً .

والواقع ان أترك مصر - كما سبق ان ذكرنا - كانوا عدة فرق ينتمى بعضها الى آسيا وينتمى البعض الآخر الى أوروبا . اما أترك آسيا ، فهم الذين يرجعون الى أصل أناضولى ، وهؤلاء احتفظوا بالصفات المميزة لجنسهم ، فلم يطرأ عليهم تغيير ، ومنهم على ما جاء فى (الجبرتى) ، عناصر الدلاة - وكلمة دلاة جمع دالى أو دينى - وهى كلمة تركية ، معناها - جرىء لما عرف عن هذه الفرقة من الشجاعة والتهور . وكان معظم رجالها من الاكراد الذين اتخذهم السلاطين حرسا خاصا لهم (٢٩) .

اما أترك اوربا ، اى اترك اليونان ومقدونيا ، فكانوا يمثلون الاغلبية فى مصر ، وهم منقسمون أيضا الى عدة فرق ، منهم « الاسلامبولية » وهم أرقى الطوائف التركية ، ويمكن ان يضاف اليهم أترك الروملى وتراقيا . وهناك فرع آخر من الاتراك وهم الارنؤود والالبانيون ، الذين وصفهم « كلوت بك » بأنهم جنس مستقل بذاته وذريته لاتمت الى الاتراك بحبل القرابة ، وهم مشهورون بالبسالة والولع بالقتال (٣٠) .

وهذا الفرع الاخير من أترك مصر كان يمثل الاغلبية بها ، وهو الذى تنحدر منه أسرة محمد على ، الذى يعزى اليه انه أول من اهتم بخلق وبناء الارستقراطية التركية فى بداية القرن التاسع عشر ، ثم

سعى خلفاؤه من بعده فى هذا السبيل . وقد عرف عن محمد على أنه كان ينتقى رجاله بعناية فائقة ، فهو يجمعهم من العالم العثمانى الواسع آنئذ . فجمع البعض منهم أحداثا صغارا من المماليك والاحرار وسبى الموره او اللاجئين منها ، كما لحق بدولته كبارا تعلقوا به وجذبهم اليها شهرته وتعلق هو بهؤلاء الذين رأهم معتد آماله فى بناء دولته . ولم يتردد فى منحهم اعز ما لديه ويفدق عليهم العطايا والهبات لبلوغ غايته . ولا نبالغ ايضا اذا قلنا انه يعزى اليه ايضا أنه اول من اهتم بوضع تقاليد ومعايير لاختيار الصفوة فى مصر فى القرن التاسع عشر .

واول ما يلفت الانتباه فى هذا الصدد ان محمد على بدأ من حيث انه لا يجد امامه غير الاقليات العرقية ذات الاصول المتباينة لى ينتقى منها هذه الصفوة ، على اعتبار أن الأغلبية الوطنية لم تكن نطمح فى ذلك الحين الى تبوأ أية مناصب (٣١) . ويعبر عن ذلك بصراحة للسياسى الفرنسى - البارون دى بوالكمت - عام ١٨٣٣ بقوله : « اننى صرفت كل عنايتى الى اجتذاب ضباط من الترك ، مما اضطررنى الى أن اعترف من المعين الذى ينهل منه السلطان » (٣٢) .

والواقع ان محمد على حين أراد ان يبني الصفوة التركية أخذ عن النظم العثمانية الأولى ضرورة ربطها بولى الامر ، ولما كان يريد ان تكون هذه الصفوة فعالة فقد سعى الى ان يحسن ويدقق فى اختيارها ويقدم المزايا لافرادها . ووثائق ديوان الخديوى تثبت ذلك ، وتوضح المحاولة الجادة التى تام بها لصناعة الولاء عند هذه الصفوة من عناصر الاقليات العرقية فى مصر .

واول الصعوبات التى واجهت محمد على فى هذا الصدد ، هى تباين الاجناس التى ينتمى افراد هذه الصفوة اليها ، وما ينجم عن

هذا التباين من تعصب أدى الى خلق البغضاء والحزازات بينها . ولكي يقضى على ذلك قام بمحاولة ايجاد رباط مشترك بين هذه الاقليات عن طريق ربطها به شخصيا ، فاهتم بأدق تفاصيل حياة افرادها ففي عام ١٨٣٧ مثلاً طلب الى مأمور ديوانه موافاته بعدد ووصف البيوت التي اشتراها لكبار قادة الجيش من الاميرالايات والقائمقاميات والبكباشية ، وتولى بنفسه إختيار زوجات لهم من بين معتوقاته (٣٣) . واختيار محمد على على زوجات هذه الصفوة من بنات قصيرة وجواريه مدا يسهل عليه كثيرا صهرها وربطها به ربطاً وثيقاً ويضمن ولائها له ، فضلا عن انه بذلك خلق نظاما ابويا - ان صح التعبير - يتماشى مع طبيعة تباين هذه الاقليات وحقيقة انها تفتقد الى أية جذور محلية فى مصر . ولكن هذه العلاقة الابوية كانت تقتضيه ان يأخذهم باللين احيانا وبالغلظة احيانا اخرى . ففي مراسلاته الى مأمور ديوانه يستخدم كلمات التأديب ضد المقصرين او المذنبين ولا يتردد مثلاً فى عام ١٨٣٠ ان يطلب اليه ان يرسل ثمانية من كبار ضباطه الى ليان الاسكندرية تأديبا وتربية لهم (٣٤)

وهؤلاء هم الذين انتقاهم محمد على من الممالك او الغلمان الصغار أخذهم منذ نعومة أظفارهم وتربوا فى كنفه ، وهم الذين حرموا لذة الجو الاجتماعى العائلى ونقلوا بغتة من بيئاتهم التى نشأوا فيها الى وسط اجتماعى لا تلحمهم بأهله أية قرابة فأراد ان يعوضهم عن هذا الحرمان .

أما الاتراك الذين لحقوا بخدمته كبارا وهم الذين انجذبوا الى شهرته فقد كانوا يعملون فى فلكه ، وكان يعتبرهم ملك يمينه ، إذ إحتلوا مناصبهم بعد ترشيحه لهم ، واحتلوا مكانة متميزة عنده ، وهؤلاء فتحت امامهم ابواب الارستقراطية على مصراعيها ولم يعاملهم

على أساس معاملة السيد للمسود بل جعلهم شركاء له وربط نجاحه بنجاحهم واستجلبهم بنفسه من أرجاء العالم العثماني وغيره ، ولم يشترط الاسلام فيهم ، فقد جرى على استخدام غير المسلمين عند الحاجة ، ففي عام ١٨٢٤ مثلاً استقدم من « جزيرة طاشيوز » فريقاً من هؤلاء من الذين يعملون بتربية النحل للاستفادة بخبرتهم واجزل لهم العطاء (٣٥) وفي عام ١٨٣٢ وافق على جلب فريق من العسكريين من « بولونيا » للانخراط في القيادة العسكرية ومنحهم مرتبات عالية وطلب اليهم جلب أسرهم معهم ووفر لهم الإقامة والاستقرار في مصر (٣٦) لكن محمد على في سبيل تكوين الصفوة ، وهي ليست من اصحاب السيف فحسب كما رأينا بل كانت تضم عناصر فنية لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيدها ، لا يتردد في جمع افراد هذه الصفوة ويسدى اليها النصح الابوى ، اذا ما خرجت على الطريق المرسوم لها ، يقول في خطابه اليهم عام ١٨٤٧ : « ما كنت لأسمح لنفسى ان تتحدث بما أودعته في التقرير الآتى بيانه .. الا ان احوالكم وسلوككم اضطرانى الى هذا ، واضاف : « يعلم الناس كلهم أن تربة مصر صالحة للعمار والتقدم جدا ، اذا ما وجد الاتفاق والاتحاد في الآراء والثبات في العمل والاستقامة في الافكار ، غير ان اختلاف القلوب يحول دون تحقيق هذه الامنية ، وانه يتراءى لى ويلوح - من سير الأمور - ان خطتى وآرائى فى واد وخطط وآراء افراد أسرتى الذين يتولون الأمور العامة وغيرهم من رجالى وعمالى الاخضاء فى واد آخر » (٣٧) .

والحق ان محمد على كان يرمى الى جعل افراد أسرته نواة هذه الصفوة التركية ، وهذا امر طبيعى ، اذا ما ادركنا انه قرر ان يكون أبا لقواده ورجاله الآخرين ، ولكنه كان يدرك - على نحو ما رأينا - مدى الصعوبات التى سوف تواجهه من جراء ذلك ، لذلك كان قاسياً معهم كل القسوة وكان بذلك يريد أن يضرب المثل بهم أمام عناصر الاقلييات

الآخري ويلومهم على تقاعسهم وتضارب افكارهم فيقول فى خطابه اليهم عام ١٨٤٧ : « انه لا يجوز ان نكون فى وطن واحد وان يكون لنا مع ذلك آراء مختلفة وافكار متضاربة فى اعلاء شأن ذلك الوطن الواحد ، والا فلا يؤمل شىء من الرقى » (٣٨) .

والواقع ان محمد على لم يكن يقصد باختلاف الصفوة التركية معه فى الرأى أن يقتضى على أسلوبهم المستقل فى التفكير وان يصبح حاكما مطلقا ولكنه كان يرى ضرورة ان تتخلص هذه الصفوة من تمسكها المطلق بمصالحها الذاتية وتبتعد عن أنانيتها من أجل المصلحة العامة ، وكان يرى انه لى يتم ذلك يكون من خلال تكوين مجالس مشورة لكل شأن من من الشؤون العامة ، لذلك نشأت فى عهده عدة مجالس لا تقتصر مهمتها على الادارة فحسب ، بل كانت هيئات لها غرض آخر هو تكوين الصفوة من الرجال وتشجيعهم على التفكير المستقل » (٣٩) .

ولا شك ان هذه الخطوة الجريئة التى أقدم عليها محمد على تدل على حنكته وبراعته وادراكه لاهمية أن يصبح كل فرد فى هذه الصفوة زعيما فى ذاته ويكون هو على رأس هؤلاء الزعماء ، كما تدل على حقيقة إدراكه لتباين أصول هذه الصفوة التى جمع أفرادها من مناطق شتى ، ففى كل أوامره ما يدل على استيعاب لهذه الحقيقة ، فكان المعيار الوحيد الذى يحتكم اليه فى قبول أفراد هذه الصفوة هو نجاحهم فى تحقيق المهام الموكلة إليهم ، فلا يتردد فى اقضاء أى فرد منهم واحلال غيره ، دون النظر الى عرقيته ، اذا فشل فى أداء مهمته ، فقد عزل طاغلى أوغلى عام ١٨٣٦ - مثلا - وهو زعيم الجند غير النظامية وأحل غيره محله حين فشل فى أداء مهمته (٤٠) .

لم تكن خطته اذن تتأثر بالتعصب لجنس على جنس او اقلية عرقية من هذه الاقليات الموجودة فى مصر آنئذ على غيرها ، وانتفى عنده عنصر الوطن كمعيار وحيد لتقدير كفاية افراد هذه الاقليات العرقية ، بمعنى ان يكون مولد اى فرد فى وطن بعينه يقضى بحرمائه او حصوله على عمل ما ، وبذلك تصدى لمسألة الاقليات العرقية وما تسثيره من بغضاء وحزازات بان حدد - خدمة الوطن الذى تقيم عليه هذه العناصر - قبلة أمام الصفوة التركية ، فيضع شروطا لتولى المناصب العليا التى تستحوذ عليها هذه الصفوة لا يكون الجنس والانتماء لعرقية من بينها ، ففى مناسبة تعيين « الكولونيل نادر بك » عام ١٨٣٢ قائدا لتدريب السوارى (الفرسان) ، يتضح من مستندات نظارة الجهادية الدقة المتناهية والعناية الفائقة فى الاختيار دون النظر لاعتبار العرقية - او العنصرية فلا يعتنى بالنظر الا فى الخبرة والدراية والكفاية التى تثبتها المناورات الحربية ومعرفة اللغة التركية ، يقول تقرير نظارة الجهادية : « انه صار الابقاء على الكولونيل نادر لكونه قد أظهر مهارته اثناء الحرب وانه قد ترقى فى اثناء الحرب بين الروس وبولونيا الى رتبة ودرجة ميرميران وقبلها كان برتبة يوزباشى » (٤١) .

وبالرغم من أنه نجح فى الحد من الحزازات والانقسامات الناجمة عن تباين الاجناس وتعدد العرقيات التى تتكون منها هذه الصفوة عن طريق المساواة بينها ، الا انه لم ينجح قط فى القضاء على نزاعاتها القديمة الموروثة والتى انتقلت خلال السنوات الطويلة من الحكم التركى والتى تتمثل فى الإدارة والمماشة للحكم حتى اذا استشعروا القوة نزعوا الى الثورة والشغب . وربما كانت تلك صفة لازمة للاقليات الحاكمة على وجه العموم - والواقع ان محمد على كان يعى ذلك ، فلا يكاد يرى أن هناك خطرا يتهدد خطته حتى يبادر الى التهديد والوعيد وضرورة التزام العهد ، ففى كل اوامره الى القادة - وهم اهل الصفوة - ما يدل

على النصح والترغيب والترهيب وضرب الامثال ، واذا اقتضى الامر التنكيل وظل نوع العلاقة التى تربطه بهذه الصفوة من اصحاب المناصب العليا الحربية والادارية والفنية مرهونا بمدى نجاحه فى اختراع القيود لىبقى كل فرد من ابناء هذه الصفوة عند الحدود التى رسمها له ، فلا يسمح مثلا بان يطلب احد عملاً غير الذى حدده له ، ولا يقبل منهم ادنى تراخ فى تحقيق الاهداف . ففى عام ١٨٣٦ حين طلب احد كبار الضباط الاتراك ويدعى « اسماعيل افندى » الا يسافر الى اليمن ويلتمس تعيينه مترجماً فى ديوان الجهادية ، فإنه يأمر باستدعائه الى ديوان الجهادية وان يوقع عليه الجزاء ويضرب خمسمائة عصا ويسلم الى اليمن فوراً (٤٢) . كما يرسل الى مأمور ديوانه بان يختار رجلاً ذو بأس لمراقبة المراكب التى تنقل الغلال من اقاليم الصعيد وان ينزل بالمسؤولين - من رجال الادارة - فى حالة تأخير وصول هذه الغلال العقاب الصارم فوراً (٤٣) .

ولا شك ان الخصال التى كانت تتميز بها هذه الصفوة - والتى كان من بينها النزوع الى الثورة والشغب - جعلت محمد على يدقق الى حد كبير حين كان يقع اختياره على فرد منها لكى يضمه الى حظيرته فكان يضع القادة الذين جلبهم من مواطنهم تحت الاختبار ، وفى بعض الاحايين كان يعيدهم الى اماكن نزوحهم اذا تبين له عجزهم عن التحرك فى اتجاه خطته واهدافه ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ، نذكر منها الاوامر الصادرة فى عام ١٨٣١ برفق محمد نجيب الاستانلى واعادتهم الى الآستانة لهذا السبب ، وذلك بعد صرف مستحقاته المالية (٤٤) . ولكنه حين كان يتأكد من رجوع احدى عن عناده يأمر بإعادته الى منصبه ، ففى عام ١٨٣٧ أعاد نسورى بك الى منصبه « بعد أن جاء الى مصر تائباً ومتعهداً بأداء الخدمة وبالصدقة وفى دائرة رضا جنابه العالى » (٤٥) .

والواقع ان محمد على فى اطار تكوينه هذه الصفوة ، انشغل بمسألة على درجة كبيرة من الأهمية هى تثبيت عناصر هذه الصفوة بتقديم ولائها للأفراد ، وبكلمات أخرى ان الفرد فى هذه الصفوة درج على العمل فى اطار الولاء لفرد أقوى لا لنظام او دولة ، وهى امور متوارثة ، فقبل عهده كان شائعا التغاف الجنود مثلاً حول البكوات المماليك والاتراك والالبانيين دون ان يكون هناك ما يكبح جماحهم أو يلزمهم حدود النظام ، وقس على ذلك اوجه النشاط الأخرى ، فبنى على ذلك اعطاء الولاء والتبعية للأفراد لا لنظام بعينه . وقد حاول الباشا ان يخفف من هذه النزعة القديمة ، ومر فى ذلك بمرحلتين أساسيتين : الأولى هى التى تمكن فى نهايتها من القضاء على هؤلاء البكوات القدامى عام ١٨١١ بمذبحة القلعة الشهيرة ، والثانية ، هى التى حاول عن طريقها صهر هذه العناصر فى شخصه ، ولئن كان قد نجح فى المرحلة الأولى فى التخلص من البكوات المماليك ، فانه ظل يعتمد بعد ذلك فى بناء الصفوة التركية على عناصر من المماليك التى كان يستجلبها من مواطن رأسها ، ولكنه لم يكن يقبلها قبل ان يخضعها لاختباره ويتأكد من انها لن تكون عتبة امامه . يذكر الجنرال (فيجان) فى مجال حديثه عن هؤلاء « انه بدأ بأعداد ضباط اختارهم طوعا أو كرها من بين أفراد أسرته ومماليكه ثم جاء لهم بالمعلمين والمدربين » (٤٦) لذلك ظل هناك حتى عام ١٨٢٥ حوالى ثمانية آلاف من الآسيويين منهم يؤلفون جموعا لا نظام لها ، كل منها خمسمائة رجل وعلى رأس كل جماعة منهم قائد برتبة بك تجدد له مدة التحاقه بخدمة الباشا ، ولكل من تلك الجماعات امتيازاتها المستنده الى مالها من طول الاستعمال ، تؤمر فتطيع بشرط ان يسار بها الى النصر (٤٧) . ويذكر بوايينه - احد الجنرالات الفرنسيين المعاصرين - عام ١٨٢٥ ايضا ، « ان كل واحد من هؤلاء كان ذو مكانة بمصر وله فى بيته

من الارقاء البيض الذين يركبون الجياد على غرار المماليك
الاقدمين « (٤٨) .

والحق ان محمد على لم يكن يطمح الى القضاء على تثبيت هذه
العناصر بهذه النزعة الموروثة فى تقديم تبعيتها وولائها للأشخاص على
وجه العموم ، بل كان يرى ضرورة بقائها لى تكون ساعده الأيمن
فى تحقيق اهدافه ويشترط ان لا تشرد عن جادة الطاعة والانقياد .
معنى هذا انه كان مضطرا الى الابقاء على ظاهرة تكوين ولاء هذه
الصفوة حول الأشخاص على ان يكون هو الراعى ، لهذا افتقدت هذه
الصفوة التركية المملوكة ما يسمى بالعقل الجمعى وسادت بينها عقلية
الاتباع ، مما جعلها فى النهاية تفتقد الى الوحدة وظل محمد على
يمثل بالنسبة لها القمة التى تحسم عندها كافة الأمور . وبالتالى
حلت فكرة الراعى الصالح او ما اطلقنا عليه النظام الابوى ، واصبح
الوصول الى موقع الصفوة يعتمد على الاسلوب الشخصى والعلاقات
بين الراعى وتابعيه من المماليك والاتراك . ولا يمرون من خلال
قنوات محددة تحكم عملية وصولهم الى المناصب العليا . والدليل
على ذلك وثائق ديوان الخديو التى تبين فى جلاء ان كافة عناصر
هذه الصفوة من الاقليات العرقية التركية المملوكة حصلت على مناصبها
بعد موافقة الباشا شخصيا (٤٩) .

وقد لجأ محمد على ايضا فى سياق بناء هذه الصفوة الى
العناية بتعليم وتدريب أفرادها فلم ييخل عليهم بشئ فى سبيل ذلك ،
لانه كان يرى ان الولاء الشخصى له لابد ان يدعمه التجربة والدراية
وضرب المثل بنواة هذه الصفوة من افراد أسرته . وضم اليهم من رأى

فيهم نجابة ، وكانت لهفته على تتبع أخبار أفرادها ظاهر للعيان ،
فيرسل فى التشديد بالعناية بهم وضرورة السهر من اجل تثقيفهم
وتربيتهم وانزلهم فى أعلى مكانة . ففى عام ١٨٣٤ أرسل تكليفا الى
(ارتين افندى) بالبحث والتحرى عن الكتب اللازمة لتعليم نجله
سعيد باشا وان يرسلها فوراً الى مصر مع الكتب التى تم ترجمتها .
وكان معظم هذه الكتب يتناول كل ما له علاقة بأصول التدريب فى
الجيش والادارة (٥٠) . واعتنى بمدرسة الخانكة التى كانت تضم
الامراء والافندية الاتراك وكفل كل الذين سافروا من « أولاد الذوات »
الى اوربا مع ابناء العائلة الخديوية فأغدق عليهم الكثير من
انعاماته (٥١) .

وفى عامى ١٨٣٧ و ١٨٣٨ قام بأكبر اجراء يستهدف شراء إخلاصهم
المطلق له ، وذلك عن طريق اجزال العطاء لهم بالارزاق السخية فى
صورة منح - اراضى الرزق - أى المعفاة من الضرائب - وتحتوى وثائق
ديوان الخديوى تفاصيل كثيرة عن أوامر صادرة منه شخصيا بالانعام على
شخصيات من هذه الصفوة من أصحاب المناصب الحربية والادارية والمالية
بأطيان زراعية تتراوح مساحاتها بين ٥٠ و ٣٠٠٠ فدان للفرد
الواحد (٥٢) فاعطى بذلك لهذه الصفوة ضمانا من الثروة المادية وجعل
ملكية الارض تمثل أساسا من الاسس التى تساهم فى بناء وتكوين هذه
الصفوة .

أمر آخر لجأ اليه محمد على فى تكوين هذه الصفوة هو أنه
الى جانب اخضاعها لأختياره الشخصى فإنه ترك أيضا لأعلى
الشخصيات المقربة اليه فحص أفراد هذه الصفوة والتدقيق فى ذلك ،
وأسند هذه المهمة الى اكفأ الشخصيات فى عهده أمثال حبيب افندى
وعبدى بك ومختار بك (٥٣) وهؤلاء جمعوا بين كونهم محل ثقته
أنهم ذوى كفاءة عالية ، فعبدى بك ومختار بك مثلا كانا على رأس

النابعين من طلاب البعثة الاولى الى الخارج (١٨٢٧ - ١٨٣٣) وتولى كليهما متعاقبين رئاسة مجلس الحكومة (٥٣) والواقع أن هذا الاسلوب جعل محمد على ينجح فى بسط يده على جميع أفراد هذه الصفوة ، فقد كانت هذه الشخصيات المقربة اليه عقد الوساطة بينه وبين افراد الصفوة البعيدين عنه ، مما جعله فى النهاية قادراً على حشد هذه الصفوة لتنفيذ الاغراض التى يرمى اليها .

والامر الذى لاشك فيه ان هذه الصفوة التركية بالرغم من اختلاف نوعياتها العرقية أو الدينية وكونها تبدو غير متجانسة ، أنها تمثل كتلة غير متميزة ظهرت فى شكل شلل متغيرة وتجمعها قائم على أساس المهنة وليس على أساس الجنس او الدين . توضيح ذلك انه كانت توجد بين هذه الصفوة وابناء البلاد فواصل شديدة ولكنها كانت من طبيعة الفواصل التى تقوم بين الصناع والزراع واصحاب المهن الحرة من ناحية واهل الدولة - اى رجال الصفوة من ناحية أخرى . ولما كان أصحاب هذه الصفوة مهنتهم الحكم وصناعة السلاح فان هذه المهنة تثير فيمن يشتغل بها عادة روح الأنفة والاستعلاء والاستهانة بالغير . والحق ان محمد على كان يشجع ذلك لا عن تعصب لهذه الصفوة ولكن لانه كان يرى ان التركى أصلح للحرب والقيادة ، اذ يشعر بأنه انما خلق ليحكم ، ويحس ابن العرب فى حضرته ان التركى احق بالقيادة (٥٥) .

والواقع أن ذلك كان يجعله موصولاً دائماً برضاء استانبول عليه ، فالرجل كان يعرف انه من كبار موظفى السلطنة ، وانه بإمكانه عن طريق هذه الصفوة أن يصل الى أعلى مناصب السلطنة ، لذلك جعل من مصر ملتقى لأبرز رجالات الحكم فى استانبول وكان كثير الضيافة

لهم وينزلهم منزلا كريماً مما جعل نجمه يرتفع فى سماء استانبول وجعل مصر تتحول الى حصن متميز يجتذب اليه عناصر من خيرة رجال الاتراك الذين كونوا هذه الصفوة (٥٦) .

صحيح انه قاد برجال هذه الصفوة حروبه فى اراضى الشام عام ١٨٣٢ وظل يتوسع الى ان قارب استانبول ذاتها ، الا انه لم يتزحزح قط عن ايمانه بضرورة توثيق العلاقة بين الصفوة التركية التى كان يكونها فى مصر وجذورها الضاربة فى استانبول ، فقد كان من المعروف ان الأمراء الاتراك فى مصر يطمحون للوصول الى أرفع المراكز فى استانبول بعد ان يصبحوا اثرياء فى مصر .

وهكذا نرى ان الصفوة التركية فى مصر جمعت بين ولأئين متساويين هما : ولأؤها لمحمد على من ناحية ولأؤها لاستانبول من ناحية اخرى . والولاء الاول كان من النوع الذى يربط بين أصحاب المصلحة الواحدة . اما الولاء الثانى فكان من نوع الولاء للوطن الاصلى وهذا يفسر لنا لماذا لم تقطع الصفوة التركية فى مصر علاقاتها بتركيا طوال عصر محمد على وبعده .

وازداد اتجاه الصفوة التركية فى مصر الى توثيق علاقاتها باستانبول فى فترة حكم عباس الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) بالرغم من ان تسوية لندن فى يوليو عام ١٨٤٠ والاتفاقيات التى اعقبتها حددت وضع مصر وميزتها بأن جعلت الحكم فيها وراثياً فى اسرة محمد على ، وكان ذلك مما يشجع هذه الصفوة على توهين علاقاتها باستانبول . ولكن فيما يبدو أن سياسة الحذر من أوروبا التى أمعن عباس الاول فى اتخاذها جعلت هذه الصفوة ترى انه لزاما عليها ان تحتذى بجذورها الاصلية فى تركيا ولم تتخل عن صفاتها التى تكونت فى عهد محمد على ، وهى صفات كانت تجعلها عثمانية لحما ودما . فقد كان عباس

الاول يؤمن بأن مصر ليست سوى ولاية صغيرة تابعة للدولة العثمانية (٥٧) .

وهذه النظرة هي التي ميزت عباس الاول بتأثير من تربيته العثمانية ، اذ المعروف عنه أنه الوحيد من ابناء محمد على واحفاده الذى لم يتنق تعليمًا عصريًا ولم يتم زيارة أوروبا . بل كانت استانبول معقل تكوينه ، لذلك بادر بالذهاب اليها فى ديسمبر عام ١٨٤٨ فور توليه الحكم ليتسلم فرمان وخلعة التولية من الباب العالى بصفته الشخصية (٥٨) .

ولاشك أن ذلك انعكس على اسلوب تكوين الصفوة التركية فى عصره فالرجل جعل استانبول مصدر كل شىء وأعلى من مكانتها ، اى انه اتخذ موقفًا منحازا ، على حين تراجعت العناصر التى تلقت تعليمها فى أوروبا من ابناء هذه الصفوة الى حد ما عن مكانتها . ودب خلاف بين انصار كلا التيارين فى الصفوة التركية . وهما التياران اللذان أسفر عنهما كفاح محمد على باشا طيلة سنوات حكمه ، التيار الاول الذى يمكن ان نطلق عليه التيار العثمانى ، الذى يتزعمه عباس الاول . والتيار الثانى الذى يمكن ان نطلق عليه التيار المتأثر بأوروبا بفعل تكوينه الثقافى .

وهكذا اخذت تقاليد تكوين الصفوة التى سعى الى تثبيتها محمد على فى الانهيار وحلت محلها اسباب الصراع بين العناصر التى سعى محمد على الى جعلها تدور فى فلكه ، ودب الخلاف لأول مرة داخل نواة الصفوة التركية وهى أسرة محمد على ذاتها . ففرع ابراهيم باشا كان يأمل فى استبدال الحكم لصالحه وتعلقت آماله بالأمير أحمد اكبر ابناء هذا الفرع ، فضلا عن انه قيل وقتئذ ان عباس ذاته استولى على الجزء الاكبر من ثروة محمد على الخاصة

وعلى مجوهرات بناته مما دفع اعضاء الاسرة الحاكمة فى مصر الى الشكوى الى استانبول (٥٩) .

وكان داخل افراد الاسرة الحاكمة - نواة الصفوة التركية ذاتها - كلا التيارين فهناك امراء ذوى نزعة الى الغرب خصوصا فرنسا ، كانوا يؤازرون اغلبية عناصر الصفوة التركية من الموظفين الاتراك الذين تعرضوا للفصل من الخدمة فى الحكومة فى عهد عباس الاول ، وبعد أن أثارتهم اجراءاته . وهناك امراء عثمانيون كانوا يؤازرون عباس الاول فى اجراءاته وفى نظرتهم الى استانبول (٦٠) .

والواقع ان تاريخ هذه الاسرة من ابناء محمد على حتى قبيل سقوط اسماعيل فى عام ١٨٧٩ هو تاريخ جهود افرادها من اجل تثبيت اقدامهم ومحاولة كل فرع من فروعها الاستحواذ على حق الوراثة . فقد عزز عباس مساعدته لتركيا فى حرب القرم وخطب ابنة السلطان عبد المجيد لابنه الهامى ، كما طلب من الباب العالي ان يمنحه لقب « العزيز » واتسعت آماله فى تعديل نظام او وراثة العرش فى مصر لمصلحة ابنه الهامى . وكذلك فعل سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) الذى كان يطمح الى تعديل نظام وراثة العرش لمصلحة ابنه طوسون (٦١) .

انفرط اذن عقد تقاليد تكوين الصفوة التركية الذى صنعه محمد على فى عهد خلفائه ، فلم يكن أحد منهم يدانيه كفاءة ومقدرة فاحاط بكل من عباس وسعيد نفر من المؤيدين أخذوا مكانة أعلى مما كانت عليه أقرانهم من الاتراك السابقين فى المرحلة الاولى من تكوين الصفوة . ولم يكن ذلك لأنهم يتمتعون بمزايا أفضل من سابقيهم ولكنها - فيما يبدو - أطوار أى نخبة بجوار حاكم قوى يتضخم دورها حين تجد الفرصة - بتأثير من ضعف أسلافه - وهى التى سنحت

فى أعقاب وفاة محمد على وربما لأن ارتباط هذه الصفوة الوثيق به شخصيا لم يعد هناك ما يماثله فى عهد خلفائه (٦٢) . ولكن هذه الصفوة اكتسبت ميزة هى نجاحها فى أن تتكيف مع الاوضاع فى كلا العهدين وان تقيم تحالفها على أساس شخصى - كما كان فى عصر محمد على ، مع فارق اساسى هو ان تحالفاتها فى عصر محمد على كانت تقوم على اساس الدوران فى فلكه (علاقة الاب بابنائيه) ، على حين أدت هذه التحالفات فى الحالة الثانية الى الانقسام وتميزت بعدم الاستقرار حيث لم تعد هناك علاقة من نفس نوع علاقة محمد على بافراد هذه النخبة ومع ذلك ظلت خاصية تبعية هذه النخبة للحاكم مستمرة ولكن فى شكل جديد : ففى كل مرة كان يحشد سواء عباس او سعيد وراءه الاتباع من افراد هذه الصفوة بغية الاحتفاظ بالحكم فى الفرع الذى ينحدر منه فى أسرة محمد على بغض النظر عما قررته تسوية لندن فى هذا الصدد ، كما اشرنا منذ قليل ، وغدت مسألة الاحتفاظ بالحكم هى المحور الذى تدور حوله طموحات الفرقاء فى هذه الصفوة . ولم يكن ظهور « الصفوة الوطنية » فى عصر سعيد باشا اذن صدفة ، فقد وفرت لها الانقسامات وعدم الاستقرار فى تكوين الصفوة التركية فرصة التسرب من كل ثغرة ، وشجع على ذلك اتجاهات سعيد باشا ذاته ، فقد اتخذ كما يقول صبحى وحيد : « لهجة قومية لا عهد لاحد من الحكام بها فى مصر من قبل » (٦٣) .

هذا بالاضافة الى ان « الصفوة الوطنية » التى أخذت فى الظهور بشكل اكبر فى عصر سعيد باشا ، ثم بعد ذلك فى عصر اسماعيل وتوفيق لم تشكل نسيجاً فى الصفوة التركية قط ولكنها كانت تعبيراً عن واقع جديد هو بداية تضائل الدور الذى تلعبه الصفوة التركية على الأقل من الناحية الظاهرية فقد كان الاتراك لا زالوا يهيمنون ولهم مهابة نافذة عند الوطنيين ، الا ان ما ينبغى التنويه

اليه هو أن الصفوة الوطنية حملت في ثنانيا ومراحل وتضاعف تكوينها نفس السمات التي ميزت الصفوة التركية من انقسام وعدم استقرار وتابعة ، بمعنى أن يعمل الفرد فيها في خدمة فرد آخر أقوى ، وكذلك التثبث بالاتجاه الفردي ، فلم تتكون من بينها جماعات منظمة ، وترسخ الولاء الأسرى أو العائلي للأفراد من هذه الصفوة الجديدة (٦٤) وربما كن ذلك وراء بقاء الصفوة التركية حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر تحتل مكانة قوية ، بالرغم من أنها على - نحو ما رأينا كانت تواجه منذ نهاية عصر محمد علي مشاكل كثيرة بغياب محمد علي صاحب الفضل في بنائها . والذي ميز الصفوة الوطنية عن مثيلاتها التركية هو ان الأولى كانت ذات جذور محلية ضاربة ، على حين كانت الثانية تفتقد هذه الخاصية ، مما جعل الأولى بالرغم من حملها نفس السمات التي تحملها الثانية إلا أنها بحكم ارتكازها على أصولها الوطنية البحتة تتمكن من فتح ثقب في جدار الثانية ، ولو أنها ظلت تمثل أقلية هي الأخرى بالنسبة للأغلبية ، فهي عبارة عن مجموعة من الأسر والعائلات التي احتكرت المناصب العليا الحربية والإدارية والفنية التي إتاحتها فرصة ظهورها إلى جانب الصفوة التركية . والواقع ان هذه القلة من الأسر والعائلات هي التي أخذت تمارس نفس الهيمنة التي كانت تمارسها الصفوة التركية بعد أن تضاعل دور الأخيرة في بداية القرن العشرين . وتوثقت العائلات والروابط بين هذه الأسر - بعد أن حاولت في بداية تكوينها أن تقترب من الصفوة التركية عن طريق المصاهرة الأسرية . وظل دور الأسرة بذلك هو أساس الصعود إلى سلم الصفوة كبديل عن التقاليد التي سعى محمد علي لتأصيلها من أجل خلق وبناء صفوة تركية اللسان عثمانية لحما ودما التي تناولناها تفصيلا .

البيروقراطية التركية :

تكون الجهاز الحكومى الوظيفى البيروقراطى فى مصر فى القرن التاسع عشر من عناصر الصفوة التركية وتمتع افراده بنفس المكانة الرفيعة ، بمعنى أن الموظفين الاتراك كانوا يمثلون أحد أجنحة الصفوة التركية الذين احتكروا الوظائف العليا ، مما جعل الترتيب الوظيفى - قبل كل شىء - تركيا سواء فى مصطلحاته أو فى أشخاصه الممثلين له (٦٥) .

وقد مارس الموظفون الاتراك فى مصر فى الدواوين التى التحقوا بها نفس الاساليب التى مارسها رجال الحكم والادارة ، بمعنى أنهم مارسوا دورهم كموظفين بمفهوم رجال السلطة والحكم وهو دور قائم على التسلط . ومع قلة خبرتهم وكفاءتهم الا أنهم اعتلوا أرفع المناصب الوظيفية فى الدواوين على الرغم من أن الأقباط كانوا يتميزون عنهم بالكفاءة ومع ذلك لم يتعد ترقيتهم فى الجهاز الوظيفى حدودا معينة مما جعل هذه الفترة تشهد تزايد نفوذ الأقلية العرقية فى الجهاز الوظيفى على الأغلبية من الأقباط ، وبالتالي انفراد اللغة التركية بالصدارة فى الدواوين الحكومية بحيث أصبحت لغة الجهاز الوظيفى البيروقراطى كله كما أصبحت لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر (٦٦) .

على ان أهم ما يلفت الانتباه هو استمرار نفس الاساليب البيروقراطية المتوارثة فى أوساط فئة الموظفين الاتراك ، وهم الذين تميزوا بالقدرة الفائقة على اخضاع رؤسيتهم بالقسوة والشدة والكبرياء والغرور ، معنى هذا ان البيروقراطية التركية فى القرن التاسع عشر كانت متأثرة بالطرق السائدة فى الجهاز الوظيفى فى مصر قبلهم والتى تمتد الى أزمنة بعيدة ، والتى تعبر عن حقيقة أساسية

فى تاريخ البيروقراطية فى مصر بان الجهاز الوظيفى دائماً أداة طيعة فى يد الحكومات المتعاقبة أكثر من أى شىء آخر فقد ارتكزت علاقة محمد على - مثلاً - بهذا الجهاز على أساس الترغيب والترهيب كوسيلة بينهما ، فلا يكاد يخلو أمر من أوامر الباشا الى أحد النظار الاتراك - وهم رؤساء الدواوين والمصالح المختلفة - من التهديد والوعيد فى حالة حدوث أى تقصير او الأمل والرجاء فى حالة تنفيذ الاوامر على وجه الدقة ، فيذكر محمد على فى أحد أوامره الى أمين جمرك مصر عام ١٨٣٤ « اننى لا أخشى أن يعدم أحد المنسوبين الى عائلتى فى سبيل اسعاد مصر » . كما يذكر فى أحد أوامره الى عثمان بك عام ١٨٤٣ « اننى سوف أنزل العقاب بأقرب الناس الى اذا خرجوا عن مقتضيات أعمالهم الوظيفية (٦٧) » .

وبالاضافة الى ان الموظفين الاتراك فى الدواوين والمصالح انئذ - وان كانوا ينتمون الى أهل الصفوة - الا انهم اتصفوا أيضاً بكل صفات الموظف الحكومى التقليدى مع بعض الاختلافات ، فقد وصف (جون باورنج) الكاتب الانجليزى المعاصر تقاليد البيروقراطية فى الدواوين عام ١٨٣٩ ، بقوله : « ان الأعمال العامة فى مصر كما هى فى بلاد الشرق تؤدى فى « ديوان » أو مجلس يرأسه موظف كبير فتفتح الرسائل وتقرأ وتملى الاجابات على الكتبة المحيطين بالرئيس - وهم بلا استثناء من الاقباط - وفى بعض الاحيان يحدث نقاش وتؤخذ آراء الحاضرين فى الاعتبار ولكن يعطى الاعتبار الاول لرأى الرئيس فى كل مرة بلا استثناء . ويسود نوع من العلانية هذه المناقشات ويواظب المستمعون والمشاهدون على الحضور ولو أن كثيراً منهم لا يهتمون بالموضوعات التى تبحث » (٦٨) .

ووجه اختلاف البيروقراطية التركية فى مصر عن سابقتها انئذ يتمثل فى أنها قد تسلط عليها الشعور بالتميز العرقى وساد بين

أفرادها اعتقاد مؤداه أنهم سادة وأنهم أرقى الأجناس وأن على الآخرين اطاعتهم وخدمتهم وكفالة أسباب الترف لهم ، فمارسوا أعمالهم الوظيفية فى الدواوين الحكومية بهذا الأسلوب الذى خلق بينهم وبين رؤسهم الاقباط المصريين جفوة وأقام سائراً أحال بينهم وبين استعدادهم للتطور فى مجال الوظائف فكان كل مايعنيهم التملق لمن هم أكبر منهم مكانة وابداء الكبرياء لمن هم دونهم ، لذلك ظلوا يمارسون أعمالهم الوظيفية بشكل مظهرى بحت ، فمما يلاحظ على الموظف التركى فى ديوانه ايهام رؤسياه بالجد والعظمة فلا يتكلم الا قليلا ويتظاهر بعدم فهم الرسائل الواردة اليه من الوالى بغرض التهرب من الاتهام بالتقصير . والواقع ان ذلك لم يكن سوى صدى للامية التى كانت منتشرة بين صفوف الموظفين الاتراك ، اذ كان من المعروف أن هناك تسامح فى تعيين الجهلة والاميين من الاتراك فى شتى الوظائف ، حتى الرئيسية المرموقة منها ، ويذكر الامير عمر طوسون « انه لم يكن من بين ضباط » برنجى الاى سوارى غارديا - ومعناها الاى اول من الحرس الخيالة - فى عام ١٨٤٨ من يعرف القراءة والكتابة ، فقد كانوا جميعاً من الاتراك الاميين » (٦٩) . ولم يكن ذلك ايضا سوى ترجيح لفكرة أهل الثقة على أهل الخبرة التى ظلت موجودة طوال القرن التاسع عشر ، ومما يدل على ذلك انه لم تكن تعرف حدود للتخصص الوظيفى سواء فى مجال الوظائف المدنية أو الحربية ولم تكن هناك قاعدة مطردة فى هذا الشأن فكثيرا ما استخدمت الحكومات أشخاصا فى غير الوظائف التى تناسب معلوماتهم ومن الامثلة على ذلك ان يعمل الطبيب كاتباً والمهندس يعين مفتشاً . وهكذا (٧٠) .

وكان ذلك تعبيراً عن حقيقة أساسية هى أن محمد على يسبى جاهدا الى إرساء قاعدة هامة هى ضرورة الولاء والطاعة له شخصياً ، فكان يلزم موظفيه الاتراك بالمحافظة على مراسم العبودية له ، والا

استحلوا نعمته ، فقد جاء فى قانون « الاستئانة » الصادر فى ربيع الاول سنة ١٢٥٣هـ / يوليو ١٨٣٧م : « فاذا كان المستخدمون بالمصالح الاميرية من كبار وصغار لم يوفوا حكم اللوائح والقوانين كما هو واجب عليهم ، أو يفعلوا شيئا مخالفا للشرف الانسانى أو لشروط العبودية ، فيلزم أن يجازوا بجزاهم اللائق بهم ، لأجل أن يكون تاديبا وعبرة لغيرهم » (٧١) .

وهذا يبين التأثير الكبير للحاكم على الجهاز الوظيفى وأن المكانة التى يتمتع بها هذا الجهاز مستمدة من السلطة السياسية للحاكم ، بمعنى أن الحكومة فى مصر فى القرن التاسع عشر كانت هى المصدر الاكبر للبيريقراطية التركية ، لذلك جاءت الوظائف العليا فى الدواوين متمشية مع هذه الحقيقة ، فكبار الموظفين من الاتراك كانوا ينتمون الى طبقة اجتماعية اقتصادية عالية فى الغالب ، وهناك أسماء تركية بارزة فى عصر محمد على وخلفائه من الموظفين ، منها : حبيب أفندى وزكى أفندى وسامى بك وأحمد باشا المنكلى وغيرهم (٧٢) .

فضلا عن أن هذا الوضع الذى تميز به الجهاز البيروقراطى جعل مكانة الموظف الاقتصادية ترتفع باستمرار بخلاف ما كان عليه الحال فى الغرب ، فالموظف فى الغرب يستمد قوته من قوة اقتصادية خاصة لا تكون فى العادة مستندة على الحكومة على حين نجد ان الموظف التركى كان يستمد قوته من طبيعة صلته المباشرة بالحكم ذاته ، فالموظفون الاتراك - عبيد - وعليهم المحافظة على واجب العبودية ، وهى العبودية المستمدة من السلطة الابوية - التى اشرنا اليها قبلا بالتفصيل حين كنا نتكلم عن الصفوة - ومما يدل على ذلك كافة الرسائل الديوانية الى (ديوان الخديوى) الذى هو أعلى سلطة ديوانية وظيفية آنئذ ، فلا تكاد تخلو رسالة من استعمال الفاظ تدل على سيادة هذه الروح بين الموظفين الاتراك فى الدواوين المختلفة (٧٣) .

وترتب على هذا الوضع وهذه المكانة المتميزة التي يتمتع بها الموظف التركي أن أصبح هو ذاته تعبيراً عن الحكومة أمام الأهالي أكثر مما هو تعبير عن قوة اقتصادية خاصة ، والواقع أنه استغل هذا الوضع لصالحه بسبب انتشار الجهل وعدم الثقة بالنفس بين الأهالي ، فتحوّلت الوظائف عند الاتراك الى وسيلة للثراء كما هي أداة حكومية طيعة في ذات الوقت ، فقد حصل كبار الموظفين الاتراك في عام ١٨٣٧ في أكبر حركة لتوزيع الاطيان من جانب الباشا على كبار معاونيه وحاشيته على انعامات شملت مساحات واسعة من الاطيان الزراعية في مديريات مصر في الوجهين القبلي والبحري (٧٤) .

ويذكر « مورو بيرجر » أنه تبعاً لذلك لم تكن هناك علاقة واضحة بين الأهالي والحكومة طالما أن الاداة الحكومية أو الجهاز الوظيفي متأثر بشخصية الحاكم ، اذ النظام الوظيفي افتقد ما يسمى السلطة القانونية ، واعتمد على السلطة التقليدية بحيث أن واجبات الموظفين يحددها الرئيس في الديوان الذي يعتبر هؤلاء الموظفين اتباعاً له ، كذلك لا تحدد واجبات الموظفين تحديداً ثابتاً وتربط بالوظائف وان الاختبار والترقية للوظائف يتم تبعاً لرضا الرئيس وهكذا (٧٥) .

وهؤلاء الرؤساء الذين اعتلوا دواوين الحكومة كانوا معروفين لدى الباشا تماماً ومن أتباعه المخلصين وكانوا أدواته للوصول الى كل مستويات الادارة في مصر . وهم في العادة من اقربائه ومن العناصر التركية عموماً الوافدة الى مصر جرياً وراء المناصب وهم الذين أبدوا كثيراً من الولاء والطاعة ، فكانوا يعرضون عليه كل الامور بحيث لم يخرج أي مشروع الى حيز الوجود الا بعد اشراف الباشا الشخصي عليه ، وكان هذا بالطبع يلقي من الباشا كل الرضا لأنه يهدف الى الاحتفاظ في يديه بالرقابة الكاملة على كل التفاصيل (٧٦) .

وفى اواخر عصر محمد على ، وبعد ان تبين له ان هذه العناصر التركية فى دواوين الحكومة قد أصبحت فاسدة ، اضطر الى اتاحة الفرصة للمصريين لشغل الوظائف بعد أن كان مضطراً الى استخدام هؤلاء الاتراك على الرغم من عيوبهم نظراً لعدم وجود من يصلح لهذه الوظائف من المصريين (٧٧) . وكان هؤلاء المصريون من العناصر التى اوفدها ضمن البعثات الى اوروبا ، ومن خريجى المدرسة التى انشأها عام ١٨٢٩ لتدريب الموظفين (٧٨) .

وبالرغم من ذلك فقد ظل عدد المصريين فى الجهاز البيروقراطى محدوداً حيث كانت الاغلبية من الاتراك مما جعل الدواوين الحكومية مصطبغة بالصبغة التركية فكانت اللغة التركية هى لغة الدواوين الاساسية ، فهى على حد قول الدكتور جمال الدين الشيال « لغة الوالى الأصلية ، فلا عجب اذن ان انتشرت وأصبحت اللغة الاولى يتقنها ويكتب بها رجال الحكومة والجيش والصفوة من المصريين » (٧٩) . فى نفس الوقت الذى انحصرت فيه اللغة العربية فى نطاق معاملات الجباية وشئون القضاء لأنها ذات صلة بسواد المصريين (٨٠) .

ولم يكن غريباً اذن ان اصطبغت الحياة الوظيفية بالصفة التركية الخالصة ، فاللقاب او رتب الوظائف كانت تركية معنى ومبنى ، سواء أكانت هذه الالقاب أو الرتب مدنية أو عسكرية ، والامثلة على ذلك كثيراً ، نذكر منها للتدليل على ما نقول لقب « افندى » الذى تبدأ به الالقاب المدنية عند الاتراك ، ومعناه السيد وهى كلمة يونانية الأصل من Apthént - Ces بمعنى سيد ، ولقب « باشا » وهو لقب عثمانى كان يطلق على كبار الموظفين المدنيين او العسكريين على السواء (٨١) .

وهذه الامثلة مجرد نماذج قليلة توضح الاثر الذى تركته اللغة

التركية على الحياة الوظيفية فى مصر فى القرن التاسع عشر باعتبار انها لغة الصفوة التركية البيروقراطية آنذاك ، وظهر ما يسمى بالازدواج اللغوى بينها وبين اللغة العربية فى أواخر عصر محمد على وطوال حكم خلفائه ، هذا الازدواج الذى انعكس على لغة الدواوين والمعاملات الوظيفية ، فمعظم الرسائل الديوانية مكتوبة باللغة التركية . ونشأت الأقلام الوظيفية ذات طبيعة لزدواجية ، فهناك القلم التركى والقلم العربى . ولم يكن هناك من سبيل الى تنحية أى منهما طالما هى لازمة فى المعاملات الرظيفية ، باعتبارهما لغتى الدواوين الوظيفية اللازمة سواء بالنسبة للبيروقراطية التركية أو بالنسبة للموظفين المصريين الذين أخذوا فى الظهور فى دواوين الحكومة منذ أواخر عصر محمد على ، فلا عجب اذن أن أصبحت اللغتين العربية والتركية معاً لغتا المدارس (٨٢) . فضلاً عن أنه قد اندغمت الفاظاً ديوانية مستخدمة فى اللغة العربية أصولها تركية عثمانية مثل كلمة - اورنيك « بمعنى نموذج او مثال ، وكلمة « تمغة » التى دخلت اللغة العربية بنفس المعنى ، وكلمة « سركى » بمعنى سند وغيرها (٨٣) .

والواقع ان استخدام التركية فى الدواوين الحكومية فى مصر فى القرن التاسع عشر على نطاق واسع نسبياً كان مرتبطاً بوضع الاتراك الطبقي على نحو ما أشرنا ، لذلك حافظت عناصر البيروقراطية التركية على استخدامها لهذه اللغة ورأوا أن احتكارهم للمناصب سوف يجعل من العسير على غيرهم - أقصد المصريين - الوصول الى هذه المناصب ، فكان من العسير على الموظف المصرى أن يسمح له حتى بمجرد توصيل رسالة الى موظف تركى كبير (٨٤) .

وكانت البيروقراطية التركية تؤثر إستخدامها عناصر من الاقليات العرقية الاخرى فى مصر على المصريين من الشراكسة والارمن

واليونانيين ، وهؤلاء ممن إسترقهم السادة الاتراك وولوهم أعلى المناصب ومنحوهم أعلى الرتب . ولعل ذلك كان من أسباب سعادة أولئك الارقاء ورضاهم فى عبوديتهم هذه . ولهذا لم يكن هؤلاء المماليك الارقاء يشعرون فى أنفسهم بأى خزى أو عار فى عبوديتهم ، بل بالعكس من ذلك كانوا يشعرون بولايتهم لهذا او ذاك من السادة الاتراك الذين اعتلوا أرقى المناصب الوظيفية فى مصر (٨٥) .

وتبعاً لذلك نشأ ما يسمى تكاتف الاتراك الشديد فى محاولة تهدف الى الحيلولة دون إنتحام الوظائف الحكومية من غير الاتراك وعناصر الاقليات العرقية الاخرى ، خصوصاً الوظائف الكبرى ، وفى المرحلة التى اعقبت محمد على التى تخلص فيها خلفاؤه من كبار الموظفين لم يكن من السهل على غيرهم ان يشغلوا وظائفهم الشاغرة . وأثر سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ان يدير الاعمال بنفسه (٨٦) .

وفى عصر اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) كانت نفس الطرق التى تتبعها البيروقراطية التركية لازالت سائدة ، وانشغل اسماعيل بالمشاكل المالية العديدة فظلت الأمور كما هى الى حد أنه فى عام ١٨٨٣ كان من النادر ان نجد عناصر من المصريين يشغلون الوظائف العليا . وكانت فرصة الاوربيين أوفر ، فقد نجحوا فى زحزحة عناصر البيروقراطية التركية عن مكانتها التقليدية بعد اذ تبين الفارق الشاسع بين كليهما ، فعلى حين كانت العناصر الاوربية تحمل المؤهلات العلمية والفنية والثقافية كانت البيروقراطية التركية محرومة منها . مما جعل البيروقراطية فى الدواوين والمصالح الحكومية تسعى الى تقليد الاوربيين ، ولكن كان التقليد رديئاً (٨٧) .

ولم تجد البيروقراطية التركية فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر بد من التسليم بتفوق الاوربيين عليهم فى النهاية ، وكان ذلك بداية تأقلم الاتراك بالحضارة الأوروبية الذى واكبه حُلُول المصريين فى

الوظائف بدرجة أكبر من ذى قبل ، وفى نفس الوقت بداية النهاية بالنسبة للبيروقراطية التركية فى مصر .

الحياة الاجتماعية :

امتازت الاقلية التركية بسبب الموقع الذى كانت تحتله من السلطة فى مصر فى القرن التاسع عشر على غيرها من الاقليات العرقية الاخرى ، فضلا عن الاغلبية من المصريين فى مجالات الحياة المختلفة . ولما كان الاتراك قد تميزوا - فى النواحي العسكرية بسبب نشاطهم الاولى - على غيرهم من الاقليات ، فقد اصبحت هذه الميزة تمثل قانونهم الاوحد فى السياسة والمجتمع . وتبين وثائق المحاكم الشرعية فى القرن التاسع عشر طبيعة الدور الذى لعبه الاتراك كاقلية عرقية فى الحياة الاجتماعية فى مصر ، فيتضح ان هذه الاقلية التى لم يكن لها جذور محلية فى المجتمع المصرى والتى كان افرادها محرومين من الاسرة والوطن كانت تحاول جاهدة أن تبقى على تميزها الاجتماعى باعتبارها تمثل الصفوة الحاكمة ، وفى سبيل ذلك لم تتورع عن استخدام كل الطرق دون أى وازع ، فضلا عن انها حاولت أن توصل باب التدرج الاجتماعى وقصرت ولوجه على العناصر التى استجلبتها من اصقاع آسيا وغيرها وسوف يتضح لنا ذلك بالتفصيل الآن .

● الجوارى والرقيق :

كان اقتناء الاتراك للجوارى والرقيق قد استقر بالنسبة للموسرين أو غير الموسرين منهم فى مصر . وأصبح الاسترقاق بصفة عامة وسيلة للاندراج فى سلك أعضاء الاسرة التركية . فالأقلية التركية عموماً كانت محرومة - كما رأينا من قبل - من الاسرة والوطن لذا كان نظام الجوارى والرق بديلاً أو عوضاً عن نظام الاسرة . وكثيراً ما كان هذا النظام يبلغ بأصحابه أعلى المراتب فى السلم الاجتماعى وفى

نفس الوقت انحدرت الاغلبية من المصريين الى درك أسفل من ذلك فلم يكن يسمح لها بمجرد الاقتراب من هذه الأقلية المتميزة .

ولم يكن أحد يجرؤ على المساس بهذا النظام الاجتماعى ، لأنه أصبحت له قواعد ثابتة (٨٨) . وكان بمصر فريقان من الجوارى والرقيق . فريق أبيض والآخر أسود ، أما الفريق الأول ، فهم الذين أسروا فى الحروب أو باعهم آبائهم ببلاد الجركس ، حيث درج القوقازيون منذ زمان بعيد على توريد النساء الى دور الاتراك وغيرهم فى بلاد الشرق ومنها مصر . أما الفريق الثانى ، فهم من الأحباش والسودانيين الذين أسروا فى الحروب التى كانت تنشب فى هذه المناطق (٨٩) .

ولا يعنينا الخوض فى تجارة الجوارى والرقيق ومناطق جلبهم والأسواق التى يباعون فيها فى مصر فى القرن التاسع عشر ، بل يعنينا تتبع الدور الذى لعبه هذا الفريق أو ذاك والمكانة الاجتماعية التى كان يتمتع بها فى المجتمع المصرى حتى أواخر القرن التاسع عشر . وهو دور على جانب كبير من الأهمية كما سنرى . فبالنسبة للرقيق نجد أنه من المعروف ان مصر ظلت ما يقرب من ستمائة عام تحكم بواسطة صفوة مختارة من العسكريين المماليك من ذوى البشرة البيضاء ، وهم انفسهم الذين كانوا يعيشون فى مطلع القرن التاسع عشر والذين كانوا لا يزالون يحكمونها بشكل جزئى . وبالرغم من أنهم تعرضوا لمذبحة مروعة عام ١٨١١ الا أنهم ظلوا متواجدين بشكل أو آخر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر فكانوا ينشأون صغارا فى بيوت الاتراك الأثرياء ويتدرجون فى المراتب الى أن يحتلوا مراكز مرموقة فى الجيش والادارة ، ولم نكن نلاحظ من خلال احصائيات (تعداد النفوس) فى عام ١٨٤٨ زيادة فى أعدادهم بل لاحظنا تناقصا تدريجيا فى هذه الأعداد (٩٠) . ويعزى ذلك الى امر هام هو ان التوسع

الروسی فی مناطق جورجیا والقوقاز عموماً أدى الى التقليل من طلبهم فتناقصت اعدادهم (٩١) . وأكثر أعداد هؤلاء الممالیک كانوا فی بیوت أسرة محمد علی الحاكمة بصفة خاصة ، فتدل وثائق الديوان الخدیوی علی أنهم كانوا مزاملین لأطفال أسرة محمد علی ويتمتعون بمزايا تماثل مزاياهم ، ففی رسالة من محمد علی الى مأمور الديوان فی غرة رجب ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م جاء أن هؤلاء الممالیک يتلقون مع أنجال الامراء الدروس ، وانهم يزاملون أطفال البکوات والباشوات الاغنياء الاتراك فی اللعب (٩١) .

واثناء حملة ابراهيم باشا (١٨٢٥ - ١٨٢٨) فی بلاد اليونان وفد علی مصر عدد من هؤلاء الرقيق - ذکورا واناثا - من أهالی الموره ، الذين انضموا الى تلك الاعداد القليلة من الممالیک وحظوا بمنزلة ومكانة متميزة خصوصاً کبراءهم ، فأمر الباشا بانزالهم فی القصور وطلب الى (مأمور الديوان الخدیوی) صرف التعيينات المناسبة لهم (٩٢) واستطاع هؤلاء ان يكونوا فريقاً من الممالیک کان يطلق علیهم (حزب المورلی) وصل الى أرقى المناصب الادارية والعسكرية فی مصر (٩٣) . ويذكر کلوت بک - احد المعاصرين أنهم كانوا فی نعمة سابغة وخيراً جزیلاً (٩٤) . مما جعلهم لا يأبهون بالعودة الى أوطانهم (٩٥) .

والواقع ان افراد هذا الفريق من أهالی المورة كانوا اکثر الاقليات العرقية فی مصر فی القرن التاسع عشر صیتاً وشهرة ولعبوا دوراً هاماً فی الحياة الاجتماعية . وعند منتصف القرن التاسع عشر کان قد تم تحرير أغلبهم ، بعد أن تزاجوا مع غیرهم من عناصر الاقليات العرقية التركية والشركسية وارتبطوا معهم بأوثق الروابط ، فبیوت العديد من اثرياء الترك آنئذ كانت تضم أعداداً كبيرة من هذا الخليط الممتزج من الاقليات العرقية الذين کان یجمعهم الولاء لسادتهم

الاتراك ، ففى منزل ابراهيم أفندى زكى بالاسكندرية عام ١٨٥٧
مثلا ، تزوجت معتوقته جلفدان الشركسية من أحد أبناء الموره ويدعى
سليم اغا ابن عبد الله ، ووهبها سيدها أرضا زراعية واسعة فى
(ناحية جرادات) بالبحيرة (٩٦) .

وفى فصور أسرة محمد على فى الاسكندرية ترعرعت اناث من
الشركسيات اللاتى كن يحظين بمكانة اجتماعية راقية وهن من
معتوقات المرحوم محرم باشا - صهر محمد على والذى توفى فى ٢٥
ديسمبر ١٨٤٧ - محافظ الاسكندرية التركى ومتزوجات من أغوات
من أبناء الموره وأبرزهن جلفدان المتزوجة من سليم افندى المورلى ،
وشمس جهان المتزوجة من يونس أغا الازميرلى ، ولبنى حوس المتزوجة
من خليل اغا بوشناق الكردى ، وعائشة المتزوجة من سعيد اغا
المورلى ، وزيبا المتزوجة من على اغا . وكن يتقاضين مرتبات ثابتة
من ديوان المالية هبة لهن من سيدهن (٩٧) . فضلا عن الاطيان
الزراعية التى اوقفت عليهن (٩٧) .

ومن المعروف أن الباشا كان يرشح بين الحين والآخر عدداً من
كبار رجال حاشيته الاتراك من الضباط ورجال الادارة الذين يثق فيهم
ولهم عنده مكانة وحظوة لكى يزوجهم من جوارى قصوره وقصور
عائلته من الشركسيات اللاتى يتم تحريرهن (٩٨) . ولم يكن ذلك سوى
امتداد لما يجرى فى الآستانة فى قصور السلاطين العثمانيين . ولا نبالغ
اذ قلنا ان بيوت الاتراك فى مصر فى القرن التاسع عشر كانت تماثل
من حيث شكل ونمط الحياة فيها بيوت اترك استانبول من حيث الرغبة
فى اقتناء الجوارى من الشركسيات البيض أو الحبشيات السود . هذه
الرغبة التى تملكت عقول وقلوب رجال الطبقة الحاكمة التركية فضلا
عن صغار الاتراك ، الذين كانوا يتمسكون بنفس العادات والتقاليد التى

يمارسها كبارهم ، فالمرأة التركية مثلا ، كانت على وجه العموم تنفر من أعمال الخدمة المنزلية وتتركها للجوارى (٩٩) .

والواقع أن الاقلية العرقية التركية فى مصر لم تقطع صلتها باستانبول قط ، فقد كنت تمثل الحبل السرى بينها وبين مناطق نزوحها الاصلية فكان طريق استانبول الاسكندرية المائى على درجة عالية من الأهمية والحيوية فهو مجهز بالسفن والخيول ومكفول له كل أسباب الأمن فصار أداة جذب لكل الراغبين من البلاد الواقعة بين الاناضول عموما واستانبول خصوصا الى الاسكندرية ، بل كانت مصر آنئذ تمثل المعبر الى بلاد الحجاز من كل ارجاء الدولة العثمانية لآداء فريضة الحج المقدسة ، وفى القاهرة كانت توجد أماكن خاصة ياوى إليها المسافرون الى الحجاز من استانبول وغيرها من بلاد الدولة العثمانية . كما تحولت قصور محمد على الى أماكن لاستضافة شخصيات استانبول البارزة الذين كانت توفر لهم كل أسباب الراحة ، وكثيرا ما كان يصطحب هذه الشخصيات البارزة اتباعهم من الجوارى والرقيق (١٠٠) .

ولا شك ان هذه الطائفة من الجوارى والرقيق فى قصور ومنازل الأتراك بما حصلت عليه من مكانة اجتماعية لم تتناقص اعدادها بل على العكس كانت تتزايد بسبب هذه المكانة ، فقد كان الرق وسيلة للحظوة والمكانة . لذلك لم يكن غريبا أن يبادر أهالى القوقاز مثلا الى بيع أبنائهم وبناتهم عن طيب خاطر . وقد كتبت جريدة الجوائب فى يونيو عام ١٨٦٨ تقول : ان الجراكسة كانوا يغيرون على اعدائهم ويسبون منهم ، ثم اختلط السبى بذرائعهم وكانوا يبيعونهم ، وانه كان لديهم يقين بانهم اذا باعوا ذريتهم فى إحدى ممالك دار الخلافة فإن ذلك سوف يكون سبيلا للثروة والوجاهة ، حتى ان بناتهم كن يلتمسن من آبائهن بالاحاح أن يبيعوهن حيث سيجدن أبواب الحظ والرفاهية فيلبسن الديباج ويتحلين بالماس والزمرد » (١٠١) .

والجدير بالذكر أن الجوارى اللاتى يصبحن حرائر كن يرفضن عتقهن ، ويفضلن عليه البقاء فى قصور الاتراك ، فهن لا يعرفن لهن مأوى سوى هذه القصور ، فكن يؤثرن عيشة الأسر الا اذا اضطرها سيدها التركى الى ذلك . ولا يضطر السيد التركى الى ذلك الا فى حالات ثلاث هى : الاولى ان تعلق منه ، اى تحمل منه أو يكون قد مضى عليها سبع سنين فى خدمته أو يعتقها لوفاء نذر عليه . وفى اكثر الاحيان كن يتزوجن من احد الرقيق المملوكين للسيد التركى . وتحتوى وثائق المحاكم الشرعية خلال القرن التاسع عشر على حالات زواج عديدة كانت تتم بين الجوارى والرقيق بعد ان يتم عتقهم من قبل الاتراك وكان اغلبهم من الشراكسة والاحباش (١٠٢) .

ولئن درج الاتراك فى مصر خلال القرن التاسع عشر على الزواج من تركيات من بنى جلدتهم بسبب حرصهم على ألا تختلط ذرائعهم بالاجناس والعرقيات الاخرى - وكانت تلك ظاهرة فى الاتراك اكثر من غيرهم من الاقليات - الا أنهم بسبب ازدهار شراء الجوارى الشركسيات اللاتى تدفقن على منازلهم فإن الكثيرات منهن أصبح لهن مكانة مرموقة تفوق التركيات انفسهن ، بدليل ان الوثائق الخاصة بالاحوال الشخصية - اى قضايا الزواج والطلاق وغيرها - يتضح منها انفراد الشركسيات بكل مظاهر النفوذ فكن يملكن الاراضى والعقارات وغيرها (١٠٣) . لذلك ليس من المبالغة فى شئ القول بأن قيم مجتمع الرقيق والجوارى فى مصر كانت هى قيم الطبقة الارستقراطية التركية الحاكمة أو الصفوة المدنية فى الوظائف والادارة عموما . وبالتالي من المهم جدا تناول هذه القيم التى كانت سائدة فى هذا المجتمع التركى فى مصر ، .

● القيم الاجتماعية :

أول حقيقة تواجهنا حين نتناول القيم الاجتماعية التى كانت

سائدة فى المجتمع التركى فى مصر خلال القرن التاسع عشر هى تعلق هذه الاقليات باستانبول واعتبارها الكعبة الاولى بالنسبة لهم فى ارساء القيم والتقاليد الاجتماعية بينهم ، فضلاً عن انها المكان الذى يشعرون فيه ، خصوصاً أفراد أسرة محمد على وخلفائه ، بأنهم بعيدون عن جو الرسميات فى قصورهم فى مصر . فتدلنا الوثائق على أن معظم أفراد أسرة محمد على كانوا يمتلكون قصوراً فى استانبول على ضفاف البسفور كما كان لهم قصوراً عديدة فى مصر (١٠٤) لذلك كانت حياة أفراد أسرة محمد على - فى العادة - تتقلب بين أطوار ثلاثة مختلفة ، أحدها فى مصر ، حيث مقر الحكم - والثانى ، رحلاتهم الى أوربا . والثالث فى استانبول . وهى المصادر الثلاثة التى استقى منها هؤلاء قيميهم الاجتماعية بدرجات متفاوتة كان أقلها قيم المجتمع المصرى وأكثرها التيم والتقاليد الاجتماعية فى استانبول .

والواقع ان أسرة محمد على هى التى قادت بقية أفراد الاقلية التركية العرقية فى مصر فى هذه الناحية وكانت بالنسبة لهم مثلاً يحتذى . وصحيح أيضاً ان الجوارى والرقيق الشراكسة الذين ارتفعوا الى مكان الصدارة بما حازوه من حظوة عند الاتراك من افراد أسرة محمد على لعبوا دوراً بارزاً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر آنئذ فالابعاديات التى كان يملكها هؤلاء الامراء أطلقوا يد هؤلاء الشراكسة فيها ، مثال ذلك عام ١٨٥٨ حين أجاز حسن بك برتو التوللى - وهو من افراد اسرة محمد على - لأحد رقيقه الشراكسة ويدعى خير الله افندى بن عبد الله التوكيل فى كل ما يتعلق بالابعداية التى اشتراها من اسماعيل باشا نجل ابراهيم باشا فى ناحية المنصورة (١٠٥) .

والجدير بالذكر ان افراد المجتمع التركى فى مصر لم يسعوا الى الاختلاط بالأهالى خشية أن يهددهم ذلك بالذوبان على اعتبار أنهم

أقلية وان أقاموا معهم فى نفس الأحياء فظلوا بدون جذور محلية من الناحية الاجتماعية ، لذلك ظل شعورهم بالعزلة واضحا خلال القرن التاسع عشر ولم يخفف من هذا الشعور عندهم إلا أقبالهم على الاختلاط بالرفيق والجوارى المجلوبين وعقد أواصر العلاقات الاجتماعية معهم ، ومع ذلك فان الوثائق تدلنا على أن كثيرين منهم ظلوا على صلة وثيقة بالبلاد التى نزحوا منها لذا لم يكونوا ولاءا وطنيا من أى نوع ، فكثيرا ما يتردد أن هؤلاء الاتراك اذا ما حان أجلهم ، فانه يتوافد أبناؤهم من استانبول او غيرها الى مصر للحصول على حقوقهم فى الميراث من آبائهم المتوفين (١٠٦) وفى أحيائين أخرى كثيرة كان بعضهم يعود الى المناطق التى نزحوا منها لفترات محدودة ثم يعود مرة أخرى الى مصر (١٠٧) . كل هذا معناه ان هؤلاء الاتراك لم يكونوا ولاء قط نحو مصر بل ظل ولاءهم مشدودا الى سادتهم فى استانبول . وحل الولاء الشخصى اكثر من أى شىء آخر واصبح مقدما على الولاء للوطان ، وتوقعت هذه الاقلية فى هذا النطاق .

والولاء للأشخاص كان يمثل أعلى هرم القيم الاجتماعية التى كانت سائدة فى هذا المجتمع التركى . ونستطيع ان ندرك ذلك بسهولة من سجلات هؤلاء الاتراك الذين تولوا مناصب القيادة فى الجيش او الوظائف الادارية او غيرها فهى تحتوى على تفاصيل كثيرة عن ظروف ترشيح كل فرد لوظيفته والتى يتبين منها أنهم كانوا بمجرد دخولهم مصر لأول مرة يتم إدراجهم فى ذمة أحد الشخصيات البارزة فى الجيش او الادارة ويجوز ان ينتقل الفرد منهم من الولاء لشخص الى شخص آخر بعد رفته او تقاعده ، ويجوز أيضا ان يصل الى أرقى المناصب والرتب تبعا لقدراته ومدى صلته بسيده التركى ففى عام ١٨٢٩ مثلا وافق الباشا على ضم عدد كبير من هؤلاء الى خدمته

وادراجهم فى الجيش فأنهى بذلك على ولائهم للعديد من الاشخاص وتحول هذا الولاء له شخصيا (١٠٨) .

والواقع ان انتماءات الاقلية التركية بالرغم من انها كانت شخصية بحجة فانه يلاحظ انها لم تقم اساس عرقى أو دينى عكس ما قد يتبادر الى الازهان فجموع افراد الاقليات العرقية فى عصر اتاموا علاقتهم على أساس وجود مصالح مشتركة بينهم ، هذه المصالح كانت إقتصادية فى الغالب اذ تثبت مئات الوثائق التى عثرنا عليها والمتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للاقلية التركية وعلاقتها بالاقليات الاخرى هذه الحقيقة ، فمئات التوكيلات بالتصرف فى كافة الشئون كان يسندها الاتراك لعناصر من الاقليات غير التركية ، وكذلك اسند الاتراك الوصاية الشرعية على أبنائهم القصر لعناصر من هذه الاقليات غير التركية . كل ذلك يدل على الصلات الوثيقة بين العنصرين مما يجعلنا نطمئن الى القول بأن انتماءات هذه الاقليات لم تقم على أساس عرقى او دينى (١٠٩) .

وهذه القيمة الاجتماعية فى الواقع هى التى سيطرت على سلوك الاقلية التركية فى القرن التاسع عشر ، وضربت أسرة محمد على أوضح الامثلة فى هذا الصدد ، فقد انفجرت مشاكل الميراث والوصاية فى اعقاب عصر محمد على ولم تهدأ فى أى وقت فى عهود خلفائه بل على العكس كانت تتأجج . فحاول عباس الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) مثلا ، الاستيلاء على ما فى أيدي افراد اسرة محمد على ، خصوصا فرع ابراهيم باشا ، بحجة ان جده قدم الى مصر لا يملك شيئا وان ما خلفه لذراريه من مال الشعب يجب استرداده ووضعه فى يد أمينة لتتولى شئونه ، كما دبرت المؤامرات لقتل ابنة محمد على ، غير أن

بعض جوارى قصرها يسرن لها مهمة الهرب عن طريق سرداب ثم غادرت مصر خفية الى استانبول للاستيطان بها (١١٠) .

وفى عصر سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) تكررت نفس المحاولة فرأى الاستيلاء على اموال الامير الهامى ابن عباس وكان عباس قد سعى لكى يحتفظ بالعرش له (١١٠) . وكانت مسألة ميراث محمد على حساسة وغامضة ومصدر دائم لاثارة النزاع بين افراد أسرته ، فكان وصول أى أمير من هذه الاسرة الى الحكم يعنى مبادرته الى الاستيلاء على الاملاك الموروثة للامراء وسعى هؤلاء الامراء لاسترداد هذه الاملاك فتد وضع عباس الاول يده على ما ينوف على ٧٠ قرية اعتبرت عهده وحرّم منها ابناء ابراهيم (١١٢) على حين استولى سعيد باشا فور توليه الحكم على اموال الامير الهامى قبل ان يعود من الخارج (١١٣) وكان الاخير قد نادى به بعض اتباعه من الامراء الاتراك حاكما على البلاد قبل ان يصدر فرمان تولية سعيد باشا عام ١٨٥٤ .

وهكذا تحولت قصور أسرة محمد على الى حلبة للمؤامرات والدسائس يتنافس فيها الامراء الاتراك ، ولعب جوارى هذه القصور دورا هاما فى هذه المؤامرات بعدما احتلوا مكانة اجتماعية متميزة الى الحد الذى يمكننا معه القول انهن كن يحكمن مصر من وراء ستار بعدما أصبحت موارد الدولة والجهاز الحكومى تحت تصرفهن بفضل ارتباطهن بقصور الامراء ، كما تثبت العديد من وثائق المواريث والتركات ان هؤلاء الجوارى المعتقدات كن يتركن عند وفاتهن ثروات طائلة كانت سبيلا لبقاء تميزهن الطبقي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فقد تركت على سبيل المثال ، نفيسة هانم البيضاء معتقة حسين جوربجى ووالدة محرم بك محافظ الاسكندرية وصهر محمد على عام ١٨٥٩ ثروة طائلة ، وبلغ ما آل الى أحد ورثتها ويدعى حسن برتو بك من المال فقط ٢٢٦٣١ قرشا (١١٤) .

وعلى امتداد اراضى مصر انتشرت الدوائر المملوكة للجوارى
المعتقات وهى دوائر واسعة فى شكل مساحات كبيرة من الاطيان
الزراعية كانت تتراوح بين مائة وخمسمائة فدان تحت اشراف ناظر
كانت له اختصاصات كثيرة انتقلت اليه عن طريق صاحبة الدائرة وفى
يده توكيل منها بذلك وكان أكثر نظار هذه الدوائر من أرومة هؤلاء
الجوارى وبعضهم من الوطنيين ، الذين أصبحوا فيما بعد ملاكا كبارا
نظرا للدور الذى قاموا به خلال نظارتهم لهذه الدوائر ، ومن امثلة
هؤلاء « على افندى البارودى » السكندرى الذى كان يدير املاك
« أنجى هانم » حرم سعيد باشا والى مصر والذى انابتة عنها فى
بيع جميع ما يخصها من الاطيان والعقارات الآيلة اليها بالميراث فى
جهات قبلى وبحرى والمحروسة والاسكندرية (١١٥) .

وهكذا نرى ان الاقلية التركية كانت تمثل مركز الدائرة بالنسبة
لمجتمع الاقليات العرقية العثمانية فى مصر ، وانها قامت بإرساء القيم
الاجتماعية المنقولة عن استانبول ، وانه قد ربط بينها وبين هذه
الاقليات غير التركية وحدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية مما أدى
الى الاندماج فيما بينها جميعا .

والواقع ايضا ان انتعاش او تدهور هذه الاقليات العرقية ظل
مرهونا بمدى انتعاش او تدهور الاقلية التركية ، فالقيم الاجتماعية
المنقولة عن استانبول والتي تعلق من شأن الجوارى فتجعل لهن الكلمة
الأولى وتنافس كبار الاتراك على الزواج منهن باعتبار ان تلك هى
الوسيلة للترقى فى المناصب وغيرها كل هذه الامور كانت تمثل الاساس
فى شكل العلاقات الاجتماعية . وتنازل هؤلاء فى سبيل تحقيق ذلك
عن التمسك بالزواج من التركيات وتخلو عن الحرص على صفاء دمائهم
واقترن معظمهم بشركسيات وحبشيّات كما كان يجرى فى استانبول (١١٦)

كما حرصوا على الزواج منهم لكي يحافظوا على الامتيازات الاقتصادية الممنوحة لهم فكان الباعث على الزواج اقتصاديا اكثر منه عرقيا ، على حين كن زواج الاتراك من الوطنيات يتم فى نطاق محدود جدا ومن جانب فقراء الاتراك دون اغنيائهم (١١٧) .

ولما كانت هذه الاقلية التركية الارستقراطية حريصة على التمسك بتقاليدها وقيمها الاجتماعية وكونت بذلك مجتمعا متميزا قائما على الرق وترتب على ذلك ظهور وسيادة كافة القيم الاجتماعية الاخرى المتولدة عن ذلك . فان ذلك لم يكن يعنى قيام مجتمع عرقى منعزل بمعنى ان يقيم افراده فى احياء خاصة بهم بل وجدنا القصور التى يقيمونها منتشرة فى كل مكان وذلك معناه ان هذه الاقلية التركية وغيرها من الاقليات العرقية الاخرى كانت تشعر بالامان بين الاغلبية الوطنية ، مما يجعلنا نطمئن الى القول بان هذه العناصر لم يتوفر لها الامان فى اى مكان آخر كما توفر لها فى مصر فكان لحاكم مصر وهو من هذه الاقليات مثلا الحق المطلق عليها فله حق الولاية العامة والنظر فى كافة الدعاوى والمرافعات والمطالبات وغيرها على اعتبار ان هذه الاقليات بدون جذور محلية (١١٨) . ولم يكن ذلك فيه اى شئ من الغرابة ، فقد كان الاوربيون وهم اقلية عرقية ايضا يحظون بنفس القدر من الامان ، ويطلق عليهم لفظ « المستأمنين » حيث كانت الحرية الشخصية ترفرف على الجميع . ويذكر احد المعاصرين « انه كان بامكان اى اجنبى من اى جنسية أن يجوس خلالها - اى خلال مصر - بغير جواز رسمى وأن يقتنى من الاسلحة بحجة الصيد كل ما تهوى نفسه دون ان يعترضه او يزعجه احد » (١١٩) .

وبالرغم من ذلك لم تتمكن هذه الاقلية التركية او غيرها من الاقليات العرقية الاخرى عثمانية او اوروبية من التخلص من السلوك

الاجتماعى الذى يصيب فى العادة - الاقليات النازحة - والتي تجعلها مختلفة عن الاكثرية الوطنية المحلية ، فقد تعصبوا لتقاليد المجتمعات التى نرحوا منها وبالغوا فى ذلك فكانوا يعتبرون أى تفريط فيها هدم لسلطاتهم ولم يحاولوا التعرف على العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى الا فى أضيق نطاق ، ومع ذلك نجد ان الاقلية التركية باعتبارها تنتمى الى الاسلام حرصت على كل ما له علاقة بالدين من مظاهر اجتماعية ، مثال ذلك حضور لفيف من عناصر الاقليات التركية فى عام ١٨٥٧ فى منزل احمد باشا القوللى فى الاسكندرية من اجل النظر فى الوصية التى تركتها الست نفيسة بنت عبد الله الشركسية والتي توصى فيها بأن يصرف من مالها بعد وفاتها مبلغ قدره ثلاثة عشر الف قرشا فى تكفينها وبناء قبرها وعمل عتقات واخمس وختمات قرآن واسقاط صلاة وتوزيع الباقي على الفقراء . . وهى كلها أمور على نحو ما نرى مأخوذة من العادات والمظاهر الاجتماعية الموجودة أصلا فى المجتمع المصرى (١٢٠) .

أما على صعيد العلاقات التى كانت تجرى بين بعضهم البعض ، فقد أصاب سلوكهم ما يصيب أى أقلية عرقية وسط أغلبية وطنية محلية ، فهم وان كانوا أقلية متحكمة مسيطرة الا أنهم فى سبيل تحقيق رغبتهم العارمة فى تكوين الثروة من أى طريق لم يتورعوا عن سلوك كافة السبل مهما كانت ، ولا تستثنى منهم أحدا فى هذا الشأن بدءا من اسرة محمد على الى أى فرد من هذه الاقلية . فتسجل وثائق الاحوال الاقتصادية للأقليات العرقية الصراعات والنزاعات الدائمة بين الحكومة وبين عناصر من هذه الاقليات حول استيلائها على اراضى بيت المال ومحاولات استرداد هذه الاراضى ، وهناك أمثلة عديدة على ذلك نكتفى بأن نورد مثالا منها ، ففي عام ١٨٦٩ « وضع حسين بك راغب

أحد الضباط الاتراك (اميرالاي أورطة استحكامات السواحل) يده بطريق القوة على قطعة ارض فى مدينة الاسكندرية من اراض بيت المال على حين ظلت الحكومة تطالبه برفع يده عنها « (١٢١) .

وتسجل وثائق الاحوال الاقتصادية ايضا النزاعات الدائمة بين افراد هذه الاقليات حول الموارىث والتى فيما يبدو أنهم تفرغوا لها ، فكانت ادعاءات حقوق التملك وحقوق التوريث فى الاراضى والعقارات كثيرة - فتذكر وثائق المحاكم الشرعية (الدعاوى) فى عام ١٨٦٢ على سبيل المثال الدعوى التى رفعتها (زينب القوللى) بأن البيت الذى آل اليها بالميراث ينازعها فيه حسن برتو بك القوللى ويذكر ان الهبة التى حصلت بمقتضاها عليه لا اساس لها . وظل الطرفان يتنازعان لفترة طويلة حول حقوق كليهما فى الميراث وانتهى النزاع بترك المدعية للبيت فى نظير مبلغ قدرة اربعون الف قرش (١٢٢) .

وكانت مسألة اثبات صلة النسب او حق الوراثة من المسائل التى تثير العديد من اسباب النزاع بين افراد هذه الاقلية . فالجوارى انلاتى يقترن بهم ليست لهم جذور عائلية ومجهولات النسب وكان يطلق على الواحدة منهن بنت عبد الله بسبب عدم معرفة ابويها . لذلك كانت مسألة اثبات النسب وحق الوراثة - خصوصا فى عدم وجود وصية - من المسائل الكثيرة الحدوث ، بالاضافة الى ان عدم وجود جذور عائلية لهذه الاقليات كان يسمح بهذه الادعاءات أصلا . وتحتوى وثائق الاحوال الشخصية للاقليات العرقية على حوادث تبين منها مدى ما تثيره هذه الأمور من مشاكل . نذكر منها ، النزاع الذى دار فى عام ١٨٦٣ بين ورثة محمد عارف القوللى وبين أحد الاهالى حين طالبوه بأن يرد ما عليه من ديون لهم ، وأثبتوا أن المتوفى هو مورثهم . ولكن المدعى عليه ، أنكر وفاة محمد عارف

القواللى ، وأنهم ينتسبون اليه أصلا ! وظل هذا النزاع مطروحا أمام المحكمة ردحا من الزمن الى أن أثبتت الورثة أن مورثهم قد توفى وانهم يستحقون حصصهم فى تركته (١٢٣) .

ولا شك ان الغموض الذى كان يحيط بأصول وأنساب الكثير من هذه العناصر وعدم ضربها فى النسيج العائلى فى مصر كان يؤثر فى تشكيل قيمها وسلوكها الاجتماعى ، فهى فى حالة قلق دائم ويحكمها قانون المنفعة الذاتية وحده دون أى اعتبار آخر . فاذا نظرنا الى تكوين أغلب عائلات هذه العناصر فاننا نجد ان الدافع الى تكوينها يقوم على المنفعة اكثر من أى شىء آخر ، فتشير (تقارير شيوخ احياء القاهرة) التى يقطنها هؤلاء فى عصر محمد على - على سبيل المثال - الى أن أغلبهم كان متزوجا من جوارى معتقات اثرياء وأنهم فى أغلب الأحيان لم ينجبن ابناء (١٢٤) .

والظاهر بصفة عامة ان هذه العناصر كانت قليلة الانجاب بشكل ملموس ، وبالرغم من ذلك فان هذه المسألة ، لم تشغلهم على الاطلاق . وفى أحياء كثيرة كانوا يتوفون دون وريث فتؤول ثرواتهم وتركاتهم الى بيت المال ، الذى يعتبر فى هذه الحالة وصيا على هذه التركات . وهناك أمثلة كثيرة تحتويها « وثائق بيت المال » تدلنا على حالات تلاعب عديدة فى هذه التركات وأنها كانت وسيلة للنهب والاستغلال ، فكان أمناء بيت المال - وهم موظفون حكوميون - أول من يقسوم بتسهيل مهمة انتقال هذه التركات الى الحاكم فى حالة عدم ظهور ورثة له وكانت هذه المسألة تغرى بعض العناصر الاخرى بسبب الغموض الذى يحيط بأصول وأنساب الكثير من هذه العناصر على نحو ما ذكرنا - كانت تغريهم بادعاء صلة النسب والقرباة ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية دعاوى كثيرة فى هذا الشأن وكانت هذه الدعاوى

تقام من جانب عناصر غير موجودة أصلا في مصر وتنظرها محاكم أخرى خارج مصر مثل محكمة استانبول (١٢٥) . كما تسجل هذه الوثائق حرص هذه الاقليات على نقل تركاتهم الى ورثتهم في بلادهم النازحين منها - مثال ذلك ، الوصية التي تركها عمر القرماني بن علي الذي أوصى بنقل تركته لورثته الموجودين في بلدة نيده التابعة لولاية تونيه وكان مقيماً في الاسكندرية عام ١٨٦٤ (١٢٦) .

ولما كان معظم هؤلاء يتعرضون للتنقل الدائم والترحال - تبعاً لظروف عملهم - فقد كانوا يسندون الى أحد الذين يثقون فيهم من بنى جلدتهم ضبط وتصفية تركاتهم ونقلها الى مواطنهم الأصلية فقد أوصى مصطفى الحاجي عام ١٨٥٨ - أحد اهالي ديار بكر - ان يقوم يوسف خان الحاجي بضبط تركته بعد وفاته وتوصيلها الى ورثته الغائبين في ديار بكر وهم زوجته وابنته وولديه (١٢٧) .

وهذا الوضع يعكس الشعور بالتضامن بين افراد هذه الاقلية ويدل بشكل واضح على تمسكها بالحقوق المكتسبة التي نالتها بحق او بدون حق بفضل تميزها على الأغلبية المحلية الوطنية .

وهذا يقودنا الى تناول قيمة أخرى من القيم الاجتماعية التي كانت سائدة بين أفرادها وهي شعورهم أنهم متميزون ومن أرقى الأجناس ، بالرغم من أنه كان يربطهم مع الأغلبية المحلية وحدة الدين ، والأغلب أن هذا التعصب العرقي عندهم كان ناشئاً من شعورهم بأنهم اقلية اجتماعية ينبغي ان تحافظ على ذاتها مهما كانت الاسباب خشية التعرض للانصهار . معنى هذا ان مشكلة الاقلية التركية كانت بالدرجة الاولى تقوم على اساس شعورها بأنها اقلية عددية ينبغي أن تكون متميزة والا تعرضت للذوبان في الأغلبية .

وتدلنا الوثائق الخاصة بالمعاملات على ان الاقلية التركية كانت اكثر الاقليات العرقية تعصباً حيث كانت تخلو معاملاتها مع الاغلبية من ادنى ثمة فيها فهي تعطى كل الثقة لكافة العرقيات الاخرى وتضمن بها على الاغلبية فكافة الوقفيات والوصايا والتوكيلات موجهة لخدمة مصالح أفراد الاقلية التركية والاقليات العرقية الاخرى ، ونورد أمثلة للتدليل على ذلك فى عام ١٨٨٥ أوقف عبد الحميد بك من ديار بكر والمقيم بالاسكندرية ما هو جار فى ملكه وهو عبارة عن بستان ومال وقفا صحيحا لا يباع ولا يوهب ولا يرهن بحيث ينتفع به مدة حياته ولمعانيقه بعد وفاته ، فاذا انقرضوا يكون على احد اقربائه من ديار بكر وان يتولى احد الاتراك نظارة هذا الوقف (١٢٨) .

وبالرغم من ذلك فان التعصب العرقى الذى تميزت به الاقلية التركية لم يلغ انقساماتها الداخلية ونزعاتها الخاصة واغلب هذه النزاعات - كما رأينا منذ قليل - كانت حول المصالح الاقتصادية .

علاقة الاتراك بالاوربيين :

أحدث دخول الاوربيين مصر منذ بداية عصر محمد على ثغرة فى جدار روح العصبية أو التعصب العرقى الذى تميزت به الاقلية التركية ، فالاوربيون كانوا يمثلون اقلية أيضا ولكنها اقلية مختلفة فى الدين والجنس فضلا عن انها اقلية متفوقة على الاتراك فى كل شىء وهذا معنى قولنا ان دخول الاوربيين مصر قد احدث ثغرة فى جدار التعصب العرقى للاقلية التركية ، لذا كانت بداية الموقف الذى اتخذه الاتراك من الاقلية الاوربية يقوم على إثارة التعصب الدينى وابداء شعور الغيرة العرقية - وعبر كلوت بك بدقة عن ذلك الموقف بقوله : « ان الاتراك كانوا بينهم وبين انفسهم يعترفون بتفوق الاوربيين عليهم فى

كل شيء وان كان هذا الاعتراف مصحوباً دائماً بالاحتقار والتعصب الدينى على اعتبار أن الاوربيين فى نظرهم كفارا » (١٢٩) .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن موقف الاقنية التركية من الاوربيين لم يستمر طويلاً على هذا النحو إذ أن هذه الاقلية أخذت تراجع موقفها من الحضارة الأوربية بعدما أخذت الثقافة الاوربية تنتشر فى كافة الميادين . مما أدى الى تغيير عقلية الاتراك وفهمهم للحضارة الاوربية الحديثة . بالإضافة الى ان عدداً كبيراً من امرائهم اخذ يتنقل بين القاهرة واستانبول والعواصم الاوربية (١٣٠) مما أدى فى النهاية الى التخفيف من غلواء التعصب العرقى والدينى تجاه الاوربيين . ومع ذلك فإن ثمة إختلاف فى الصميم ظل قائماً بين الجنسين التركى والاوربى من حيث النواحي النفسية المتوارثة ، فبينما كان الاوربى سريع الحركة والتصرف والانفعال كان التركى بطيء الحركة لا يبدى انفعالاته الا بمقدار وذلك رغبة فى التظاهر بالحرص والكياسة والحكمة فى كل تصرفاته (١٣١) .

وعلى الرغم من حدوث هذا التقارب الاجتماعى التدريجى بين الاوربيين والاتراك فانه مما يلاحظ ان الاتراك ظلوا يكمنون عداً تقليدياً ضد الاوربيين بسبب الاختلاف فى الغرائز الاصلية لكل منهما وتبارى كليهما فى إبراز عراقه أصله وانتاب كليهما ما ينتاب كل أقلية عرقية فى مواجهة الاغلبية من الشعور بأنها أقلية اجتماعية ينبغى أن تحافظ على ذاتيتها . وسعى الاوربيون من اجل نيل نفس الامتيازات التى يحصل عليها الاتراك كأقلية عرقية واصطدموا مع الاتراك فى هذا المجال . فقد حرم الاتراك على اى مسلم ان يقوم بخدمة الاوربيين ، كما أصبحت النساء التركيات المسلمات مقيدات أكثر من ذلك بعدم خدمة الأوربى او المسيحى ، ومع ذلك فإن المال كان كفيلاً باغرائهن على تحطيم هذا التحريم (١٣٢) فبيوت العديد من هؤلاء

الاوربيين كانت تضم الجوارى والرقيق (١٣٢) . وبالتالي فإن قاعدة حرمان الأوربى من امتلاك جارية تركية او شركسية اصـبحت قاعدة نظرية فقط طالما كانت اموال الاوربيين كفيلة بتذليل هذه الصعاب . ولا شك ان الاوربيين اشتركوا فى جريمة الاتراك الخاصة باسترقاق الجوارى وبيعهن حاملات منهن (١٣٤) .

ولا نحسب ان ميدانا من الميادين أخذت الحزازات العرقية بين الاتراك والاوربيين باعتبارهما أقليتان عرقيتان فى الذوبان كما حدث فى ميدان العلاقات الاقتصادية اذ كانت الحساسيات الدينية او العرقية تتضاعل امام اتفاق المصالح . ففى سوق الترك فى الاسكندرية عام ١٨٦٥ ، على سبيل المثال ، كانت تجمع الايطاليين والفرنسيين وتجار استانبول معاملات تجارية تستلزم التنسيق فيما بينهم وكانت تتضاعل امامها أية فروق دينية او عرقية وغيرها ففى الجلسة التى ضمت هؤلاء التجار اناب التاجر التركى مصطفى عبده اغا ابن عبدالله كرجى الاسلامبولى عنه الخواجا الايطالى دانيال افرانكوا فى جميع أموره وشئونه وما يتعلق به من بيع وشراء وتاجير وقبض اجره وماله من حقوق وديون واستحقاق وفى الدعاوى والخصومات والصلح والابراء والاقرار والانكار وكل شىء جائز فعله شرعا (١٣٥) .

والواقع ان الاوربيين نجحوا تماما فى الالتفاف حول القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع التركى فى مصر ونفذوا اليها عن طريقين هما : الاول ، الاشتغال بأمور الاسرة الحاكمة والتصدي لمصالحها الاقتصادية . والثانى ، طرح قيم اوربية اخرى بديلة بفضل تأثير الثقافة والحضارة الاوربية ، مما أدى فى النهاية الى تداخل نموذج القيم الاجتماعية التركى وتعرض الاقلية التركية فى مصر للاهتزاز . وهناك أمثلة عديدة تثبت ما نقوله ، ففى خلال مالايزيد

عن ربع قرن وهى الفترة التى تبدأ بعصر سعيد عام ١٨٥٤ وحتى
اواخر عصر اسماعيل فى عام ١٨٧٩ انتقلت معظم المصالح الاقتصادية
للاسرة المالكة وناحاكمة فى مصر الى ايدى اوربية لى تتولى
الاشراف عليها ، فقد تولى « هرمان ادينايم » البروسى كافة
الأمور المتعلقة بالهامى باشا - نجل عباس باشا - الكائنة بالديار
المصرية وفى القبض والمصرف والبيع والرهن وكامل التصرفات (١٣٦) .
وفى عام ١٨٨٩ كان « مارسيل بواليه بك » ، الفرنسى يعمل مديرا
لدائرة المرحوم عمر طوسون باشا - نجل سعيد باشا ويتولى شئون
انجالة محمد سعيد بك ومحمد عمر بك والست امينة انجى هانم
أفندى والست المصونة بير أفندى والدة المرحوم محمد طوسون باشا .
وكان الافوكاتو « كارتون دى فار » الفرنسى ، وكىلا مطلقا عن
زينب خانم أفندى ، كريمة الهامى ابن الخديوى عباس باشا (١٣٧) .

ولاشك ان نزاعات الاسرة المالكة الخديوية الكثيرة حول مسائل
الميراث والاقواف وغيرها كانت تسمح لهؤلاء المحامين ومديرى الدوائر
الخاصة الاوربيين بالتردد على قصور وسرايا أفراد الاسرة المالكة
خصوصا بعد ان اصبحوا محل ثقتهم الكاملة وهذا مما سهل اتاحة
الفرصة - الى جانب عوامل اخرى - للنموذج الاوربى فى التقاليد
والقيم فى الظهور فى القصور التركية ولكن لم يكن ذلك امرا هينا لان
الاتراك كانوا معروفين بتمسكهم بالقديم والمحافظة على التقاليد ، ومع
ذلك اخذت اشكال الحياة فى المجتمعات الأوربية تتسلل الى المجتمع
التركى فى مصر ، فامتدت الى جوانب كثيرة مثل التعليم والصحافة
والتمثيل النيابى والحياة المنزلية وأصبحت الحياة الاجتماعية
للالقلية التركية متأثرة بالنموذج الفرنسى الايطالى بحيث شهود تقدم
فى نمط الحياة العامة لدى تجار الاتراك واصحاب المقاهى منهم

والاساليب المتبعة فى الحياة العامة وفى الفنادق والمطاعم وبالاختصار
فى كافة نواحي الحياة الاجتماعية فى مصر (١٣٨) .

وتعتبر الاسرة المالكة الخديوية فى مصر ، بما تملك من تأثير
واسع النطاق على بقية افراد المجتمع التركى بها هى التى سهلت نفاذ
التاثير الغربى الى بقية افراد الشريحة العالية من الاتراك سواء كانوا
ضباطا او موظفين او تجارا . وكان من المعروف ان باريس هى المدينة
الاوربية التى يتردد عليها افراد الاسرة المالكة على كافة الاماكن دون
اية قيود اجتماعية (١٣٩) .

وفيما عدا هذا التاثير ظلت اعداد كبيرة اخرى من الاتراك دون
تغيير بحيث يصعب ان نقول انه قد حدث تفكك ملحوظ فى المجتمع
التركى فى مصر فوضع المرأة التركية مثلاً لم يطرأ عليه اى تغيير
وشكل الاسرة التركية وتركيبها المعقد لم يصيبه ادنى تغيير . ومن ثم
فان علاقة الاتراك بالاوربيين وان احدثت ثغرة فى تعصبهم العرقى
بتاثير من تفوق الاوربيين على الاتراك كما اشرنا الا انها لم تقض
تماما على التعصب وروح التعالى العنصرى الذى كان من خصائص
الشخصية التركية فى ذلك الوقت فقد ظلت التفرقة الشديدة بين الاتراك
والاوربيين دون تغيير كبير حتى الحرب العالمية الاولى .

على كل حال فانه مما لاشك فيه ان مزاحمة الاوربيين للاتراك
فى مصر اصابهم بالقلق والارتباك وحد من تضخم المكانة التى كانت
تتميز بها الاقلية التركية .



الهوامش

- (١) سجلات تعداد النفوس مصر حى عابدين رقم (١) ل/١/٨٤/١ عام ١٨٤٨ .
- (٢) نفسه . حى قيسون رقم (٢) ل/١/٨٤/١٣ .
- (٣) نفسه . حى درب الجمايز رقم (٤) ل/١/٨٤/٥ .
- (٤) نفسه . حى قيسون رقم (٢) ل/١/٨٤/١٣ .
- (٥) نفسه . حى درب الاحمر رقم (١) ل/١/٨٤/١٦ .
- (٦) نفسه . حى قيسون رقم (٢) ل/١/٨٤/١٣ .
- (٧) نفسه .
- (٨) نفسه . حى قيسون رقم (٣) ل/١/٨٤/١٤ .
- (٩) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ج ١ ص ٢٢٥ .
- (١٠) سجلات تعداد النفوس . حى عابدين رقم (١) ل/١/٨٤/١ .
- (١١) نفسه . حى عابدين رقم (٢) ل/١/٨٤/١٣ .
- (١٢) نفسه . حى قيسون رقم (٢) ل/١/٨٤/١٣ .
- (١٣) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ج ١ ص ١٧٩ .
- (١٤) سجلات تعداد النفوس ، انظر على سبيل المثال حى عابدين وحى قيسون .
- (١٥) نفسه . حى قيسون رقم (٣) ل/١/٨٤/١٤ من ص ٣٨٢ - ٤١٣ .
- (١٦) نفسه .
- (١٧) نفسه . حى قيسون . رقم (٢) ل/١/٨٤/١٣ .
- (١٨) نفسه . عدة احياء .
- (١٩) نفسه .
- (٢٠) انظر على سبيل المثال ، حى عابدين ج ٢ ل/١/٨٤/٢ .
- (٢١) نفسه . حى عابدين ج ١ ل/١/٨٤/١ .
- (٢٢) نفسه . درب الاحمر ج ١ ل/١/٨٤/١٩ .
- (٢٣) انظر نماذج من هذا التعداد سنوات ١٨٤٨ و ١٨٧٠ .
- (٢٤) البارون دى بوالكمت : التقرير الثانى له المنشور فى كتاب محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ص ٢١٧ .
- وانظر ايضا كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ٢ ص ٢١٧ .
- (٢٥) وثائق ديوان الخديوى (محفظة رقم ٧) .

(٢٦) تعداد النفوس . انظر عدة نماذج من منازل الاتراك يتبين منها هذه التركيبة فى المنازل فالاغلبية من الحرير ، وغالبا لا يترك هؤلاء ذرية .

(٢٧) سجلات تعداد النفوس ، قوائم الموجودين بالمنازل يتضح منها ان هناك اعداداً كبيرة من جوارى جورجيا وبلاد الجركس .

(٢٨) سجلات تعداد النفوس عام ١٨٧٠ .

(٢٩) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ج ٣ ص ٢٢٣ .

(٣٠) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر جزء ثان ص ١٩٤ .

(٣١) Henry Dodwell : The Founder of Modern Egypt, P. 203

(٣٢) تقرير بوالكميت ص ٢٤٨ .

(٣٣) وثائق ديوان الخديوان محفظه رقم ٦٧ شعبان ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧ .

(٣٤) محافظ ديوان المعية السنية كراس ١١ ملخصات الاوامر العلية

المستخرجة من الدفاتر امر صادر فى ٥ صفر ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠ .

(٣٥) محافظ الابحاث رقم ١٣٠ (اقليات من جزيرة طاشيوز)

وثيقة رقم ٥٣٠ بدفتر رقم ١٤ معيه تركى بتاريخ غرة صفر

١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م .

(٣٦) محافظ الابحاث رقم ١١٤ (البولونيون فى مصر) دوسيه بدون

رقم بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢ .

(٣٧) محافظ الابحاث رقم ١٣٥ ١١ محرم ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م .

(٣٨) نفسه .

(٣٩) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ص ٩٠ كتاب الهلال

العدد ٤٣٠ اكتوبر ١٩٨٦ .

(٤٠) وثائق ديوان الخديو محفظه رقم ٥ (٢٠ ذى القعدة ١٢٥١هـ -

فى ١٣ صفر ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م آخر ذى الحجة ١٢٥٢هـ) من

الجانب العالى الى مأمور الديوان .

(٤١) محافظ الابحاث رقم ١١٤ دوسيه بدون رقم البولونيون فى

مصر دفتر المعية رقم ٤٤ وثيقة ٥٧ بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٨هـ

ووثيقة رقم ٦٤ بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٨هـ ، وانظر ايضا دفتر ٢١٠

(عابدين) نمرة الامر ١٣١١ أمر كريم الى ناظر الجهادية

آخر رجب ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .

- (٤٢) وثائق ديوان الخديوى محفة رقم ٥ (٢٠ ذى القعدة ١٢٥١هـ / آخر ذى الحجة ١٢٥٢هـ) وثيقة بتاريخ ٢٧ جمادى الثانى ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .
- (٤٣) نفسه . وثيقة بتاريخ ٢٩ جماد الثانى ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .
- (٤٤) انظر ديوان المعية السنية (عربى) يومية الجوابات والأوامر الصادرة . دفتر س/ ١/ ٢/١٣ (بيان باسماء الذين رفتوا من طرفنا فى ١١ شوال ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م) .
- (٤٥) وثائق ديوان الخديوى ٦ محفظة رقم ٥ الفترة التاريخية (٢٠ ذى القعدة ١٢٥١هـ - آخر ذى الحجة ١٢٥٢هـ) . وثيقة بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٧م .
- (٤٦) فيجان : كتاب مخطوط بدون عنوان مودع بدار الوثائق القومية ، مترجم من اللغة الفرنسية ، ترجمة حمدان سلطان ص ١١٩ محافظ الابحاث رقم ١٤٣ .
- (٤٧) نفسه ص ١٣٣ .
- (٤٨) نفسه ، نفس الصفحة .
- (٤٩) إطلعت على مئات الوثائق بشأن التعيينات فى المناصب الادارية والحربية الموجودة فى محافظ ديوان الخديوى ، وهى عبارة عن ثلاث عشرة محفظة فى الفترة من (١٨٠٥ - ١٨٧٤) .
- (٥٠) وثائق ديوان . محفظة رقم ٤ (٨ شوال ١٢٤٨هـ - ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ) وثيقة بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م .
- (٥١) نفسه . محفظة رقم ١٠ (٢ محرم ١٢٥٩هـ - ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٠هـ) وثيقة فى ١٥ جماد ثانى ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .
- (٥٢) نفسه . محفظة رقم ٧ (غرة رجب ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م .
- (٥٣) كلوت بك : مرجع سابق ج ٢ ص ٥١٤ .
- (٥٤) نفسه .
- (٥٥) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : بناء دولة مصر محمد على ص ٢٤٨ من محادثة دارت بين محمد على والبارون دى بوالكمث ، دونها الاخير فى كتابه بعثة البارون دى بوالكمث ، مصر والشام فى عام ١٨٣٣
- (٥٦) وثائق ديوان الخديوى ، عدة محافظ ، انظر محفظة ٥ ، ٧ عدة وثائق متناثرة .

- (٥٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : عصر حكا كيان ص ١٣
جوانب من علاقات مصر الخارجية فى عصر عباس الأول .
سلسلة مصر النهضة العدد ٢٨ الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة
عام ١٩٩٠ .
- (٥٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقات مصر بتركيا فى
عهد الخديوى اسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ص ٨ ، ٩ دار المعارف
- القاهرة ١٩٦٧ .
- (٥٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : عصر حكا كيان ص ١٥ .
- (٦٠) الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديوى اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ص ٩ المجلد الاول ، دار الكتب المصرية
القاهرة ١٩٢٣ » كانت توجد مدرسة فى باريس يطلق عليها
المدرسة المصرية وهى دار تربية اسسها محمد على فى تلك العاصمة
وارسل اليها ولديه الاميرين حليم وحسين والامير أحمد ولد
ابراهيم ابنه مع نخبة من شباب مصر الاذكياء ، منهم شريف
باشا ومراد باشا وغيرهما وتحت رئاسة اسطفان بك الارمنى وادارة
وكيل له اسمه خليل افندى تشيراكيان .
- (٦١) المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ . بعد ان توفى محمد على قام نزاع
بين امراء الأسرة المالكة فيها بين عباس وسعيد حول تقسيم تركته
وكبر النفور بين الطرفين . وصدرت ارادة السلطان عبي المجيد
آنئذ بإرسال فؤاد افندى وجودت افندى الى مصر ليسويا الخلاف
ويصلحا بين افراد الأسرة .
- (٦٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقات مصر بتركيا
١١ ، ١٤ . ويذكر استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم أنه حين
توفى عباس فجأة فى بنها فى ١٣ يوليو ١٨٥٤ حاول أنصاره أن
يؤخروا تولية سعيد طبقا لما نصت عليه التسوية إنتظارا لأن تنجح
مؤامراتهم فى العاصمة التركية لصالح الأمير الهامى .
- (٦٣) صبحى وحيدة : فى اصول المسألة المصرية ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
- (٦٤) يتضح من شكل العلاقة بين الافراد هذه الصورة ، وتكشف الاوراق
المتبادلة بينهم هذا الاتجاه . انظر محافظ ديوان المعية السنوية
ملخصات الأوامر المستخرجة من الدفاتر . (١٠ ذى الحجة
١٢٤٥ هـ - ١٨ رجب ١٢٥١ هـ) .

- (٦٥) محمد صلاح الدين حلمى : حياة الاتراك الاجتماعية فى مصر
ص ٥٨ ماجستير غير منشورة . جامعة القاهرة ١٩٦٠ .
- (٦٦) عبد السميع الهراوى : لغة الادارة فى مصر فى القرن التاسع عشر
ص ٢٢٨ .
- (٦٧) محافظ الذوات رقم (١) وثيقة رقم ٢٨٨ فى ٤ جمادى الثانية
١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م ووثيقة رقم ٢٨٩ فى ٢٢ شوال ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م .
- (٦٨) مورويجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ص ٢٥
ترجمة وتقديم د . محمد توفيق زكى .
- (٦٩) عمر طوسون : البعثات العلمية فى عصر محمد على ص ٥٦ .
- (٧٠) نفسه .
- (٧١) السيامستامة الصادرة فى ربيع أول سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م انظر
كتاب فتحى زغلول المحامى : المحاماه ملحق بنص الوثيقة فى
آخر الكتاب .
- (٧٢) وثائق الإدارة : محافظ المعية . انظر الاوامر الصادرة من الباشا
يتبين منها هذه الاسماء .
- (٧٣) وثائق ديوان الخديوى : الرسائل الواردة الى الديوان من حكام
الاقاليم دفتر س/١/١٣/٢ .
- (٧٤) وثائق ديوان الخديوى محافظ ٦ ، ٧ ، ٨ غرة رجب ١٢٥٣هـ -
ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م .
- (٧٥) مورويجر : مرجع سابق ص ٢٩ ، ٣٠ .
- (٧٦) نفسه ص ٣٧ .
- (٧٧) Henry Dodwell : Op. cit, P. 230 .
- (٧٨) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .
- (٧٩) جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر
محمد على ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .
- (٨٠) عبد السميع الهراوى : مرجع سابق ص ٢٢٧ .
- (٨١) احمد فؤاد متولى (دكتور) : الالفاظ التركية فى اللهجات
العربية وفى لغة الكتابة ص ٥٨ ، ٥٩ .
- (٨٢) عبد السميع الهراوى : مرجع سابق ص ١٨١ ، ١٩٢ شاركت
اللغة الفارسية مع اللغتين التركية والعربية فأصبحت اللغات
الشرقية والعربية والفارسية لغات موجودة فى المدارس آنذاك .

- (٨٣) احمد فؤاد متولى (دكتور) : مرجع سابق ص ٧٥ ، ٧٦ .
- (٨٤) Henry Dodwell, Op. Cit, P. 202
- (٨٥) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مرجع سابق ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .
- (٨٦) مورو بيرجر : مرجع سابق ص ٣٩ .
- (٨٧) محمد صلاح الدين حلمى : مرجع سابق ص ٩١ .
- (٨٨) Henry Dodwell, Op. Cit, P. 230
- (٨٩) كلوت بك : مرجع سابق ج ١ ص ٥٢٥ - ٥٢٨ .
- (٩٠) سجلات تعداد النفوس / يتبين من قراءة هذه السجلات هذه الحالة ، فقد كان من الواضح ان منازل اثرياء الترك تحتوى على اعداد كبيرة منهم فعلى سبيل المثال كان منزل احدهم يحتوى على ١٧ فردا ، اكثرهم من الجوارى الاناث ولا نجد الا مملوكا او اثنين على الاكثر .
- (٩١) Henry Dodwell, Op. Cit, P. 2310
- وثائق ديوان الخديوى ، محفظة رقم (٧) (غرة رجب ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) .
- (٩٢) وثائق ديوان الخديوى : رسالة من الجانب العالى الى حبيب أفندى (مأمور الديوان) فى ربيع أول ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (٩٣) ادوار جوان : مصر فى القرن التاسع عشر مترجم ص ٧٢٤ .
- (٩٤) كلوت بك : مرجع سابق ج ١ ص ٥٣٢ .
- (٩٥) ادوارد جوان : مرجع سابق ص ٧٢٤ .
- (٩٦) سجلات محكمة محمية الاسكندرية (اشهادات) رقم (١) ٢٨ صفر ١٢٧٣هـ - ١٢ رجب ١٢٧٦هـ وثيقة مؤرخة فى عام ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م .
- (٩٧) نفسه : ٩ ربيع أول ١٢٧٤هـ / ١٨٥٨م .
- (٩٨) وثائق ديوان الخديوى ، محفظة رقم (٤) (٨ شوال ١٢٤٨هـ / ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ من الجانب العالى الى حبيب افندى وثيقة مؤرخة فى ٢٥ رجب ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م يأمره بأن يتداول الراى مع الميرلوا خورشيد بك بخصوص انتخاب الضباط المقرر تزويجهم بمعتوقات ولى النعم » .
- (١٠٠) وثائق ديوان المعية السنية دفتر ٢٣ وثيقة ٨ عام ١٨٢٧ .
- (١٠١) الجوائب فى ٢ يونيو عام ١٨٦٨ (تحت عنوان - فى بيع الرقيق بالآستانة) .

(١٠٢) وثائق المحاكم الشرعية . يتضح من قراءة سجلات كثيرة فى محاكم الأقاليم والعاصمة انه كانت تتم حالات زواج بين الجوارى والرقيق . وهناك أمثلة عديدة على ذلك .

(١٠٣) وثائق المحاكم الشرعية (حالات زواج وطلاق عديدة) يتبين منها أن الشراكسات كن يتمتعن بمكانة اجتماعية ممتازة .

(١٠٤) مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديوى عباس الثانى ص ٥٦ كتاب الهلال العدد ٣٥٦ أغسطس ١٩٨٠ .

(١٠٥) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١) ص ٨ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٨ م .

(١٠٦) محافظ بحريبر رقم (١٧) وثيقة رقم ١٠ عام ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م .

(١٠٧) وثائق ديوان الخديوى ، محفظة رقم (٢) ، ١٠ صفر ١٢٤٤ هـ / ٢٩ ذى الحجة ١٢٤٥ هـ وثيقة مؤرخة فى ١٢ ذى الحجة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م . تفيد أنه كان من المألوف أن يسافر هؤلاء الى بلادهم النازحين منها فى اجازة اذا اقتضى الأمر ثم يعودون مرة أخرى

(١٠٨) وثائق ديوان الخديوى . محفظة رقم (٢) ، ١٠ صفر ١٢٤٤ هـ / ٢٩ ذى الحجة ١٢٤٥ هـ وثائق من رقم ١٣٥ - ٣٥٩ ابتداء من وثيقة ١/٢٦٠ .

(١٠٩) وثائق المحاكم الشرعية ، يتضح من قراءة هذه الوثائق ان الاعتبار العرقية أو الدينية لم يكن لها أى اثر فى المعاملات (بل المصالح وحدها . (انظر أمثلة على ذلك فى المعاملات) .

(١١٠) محمد أمين حسونة : كفاح الشعب من عمر مكرم الى جمال عبد الناصر ص ١٢٧ .

(١١١) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقة مصر بتركيا ص ١١ .

(١١٢) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : عصر حكاكيان ص ٦٠ .

(١١٣) محمد أمين حسونة : نفس المرجع ص ١٣٥ .

(١١٤) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) : ١٣ ذى الحجة ١٢٧٥ هـ / ١٨٥٩ م .

(١١٥) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) رقم ١٩ فى ١٨ أغسطس ١٨٨٩ م .

(١١٦) جب ، بوون : المجتمع الاسلامى والغرب جزء أول ص ١٠٩ ،
١١٠ .

(١١٧) محكمة الشرعية سجل (٢) اشهادات ١٥ جماد ثانى ١٢٧٦هـ /
١٨٦٠م مثال ، زواج استانلى محمد بن على (اونهاشة
بالجبخانه) من أمينة بنت محمد المصرى .

(١١٨) محكمة اسكندرية الشرعية (دعاوى) رقم (٣) عام ١٨٦٩م .
(١١٩) ادوارجوان : مرجع سابق ص ٧٢٥ .

(١٢٠) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) رقم (١) وثيقة مؤرخة
فى ٩ شوال ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م .

(١٢١) محكمة اسكندرية الشرعية (دعاوى) ، رقم (٣) الفترة من
١٠ جماد آخر ١٢٨٥هـ / ١٠ محرم ١٢٩٣هـ . وثيقة مؤرخة
فى ١٨ شعبان ١٢٨٥هـ / ١٨٦٩م .

(١٢٢) محكمة اسكندرية الشرعية (دعاوى) رقم (١) رجب ١٢٧٨هـ/
١٨٦٢م .

(١٢٣) محكمة اسكندرية الشرعية (دعاوى) رقم (٣) ١٩ ذى الحجة
١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م .

(١٢٤) وثائق ديوان الخديوى ، خاص بتعيينات فى الوظائف ، وفيها
تحقيق فى آخر كل وثيقة ممهورة من شيوخ الاحياء فى مدينة
القاهرة ، يتبين منها الحالة الاجتماعية لكل من يطلب وظيفة
من الديوان الخديوى ، وقد ثبت منها أن معظم هؤلاء كانوا بلا
ذرية وانهم متزوجون من جوارى معتقات لهن أبناء من أزواج
سابقين .

(١٢٥) سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية رقم (٢) ٢٢ رجب ١٢٧٧هـ/
١٨٦١م .

(١٢٦) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (٣) ١٥ محرم ١٢٨٠هـ/
١٨٦٤م .

(١٢٧) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١) ٣ صفر ١٢٧٤هـ /
١٨٥٨م .

(١٢٨) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١١) ١٢ ربيع أول
١٣٠٢م / ١٩ ربيع أول ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م .

- (١٢٩) كلوت بك : مرجع سابق ج ٢ ص ١٨٨ ، ١٨٩ .
- (١٣٠) مذكرات الأميرة جويدان ص ٥٥ .
- (١٣١) محمد صلاح الدين حلمي : مرجع سابق ص ١١٤ ، ١١٥ .
- (١٣٢) كلوت بك : مرجع سابق ج ١ ص ٦٠١ .
- (١٣٣) سجلات تعداد النفوس : يتبين من قراءة كثير من هذه السجلات أن بيوت الأوربيين كانت تضم جوارى ورقيق ، وانهم كانوا يعتقدون هؤلاء الجوارى متى أرادوا .
- (١٣٤) كلوت بك : مرجع سابق ج ١ ص ٥٣٦ .
- (١٣٥) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية ، اشهادات . سجل رقم (٣) وثيقة مؤرخة في ذى القعدة سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٥م .
- (١٣٦) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية ، اشهادات . سجل رقم (٢) وثيقة في ١٥ محرم ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م .
- (١٣٧) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية ، رقم (١٩) ١٧ يوليو ١٨٨٦ .
- ٣٠ يوليو ١٨٨٩ .
- (١٣٨) محمد صلاح الدين حلمي : مرجع سابق ص ١٢٢ .
- (١٣٩) مذكرات الأميرة جويدان ص ٧٨ - ٨٠ .



الفصل الثالث

الشركس

الشركس

كما امتد أثر الشركس الى قصور الاتراك فأصبحت نساؤهم صاحبات الكلمة المسموعة والتأثير المباشر على الصفوة التركية الحاكمة فى مصر انئذ .

يأتى الشركس فى المرتبة الثانية بعد الاتراك كأغلبية عرقية نازحة الى مصر فى القرن التاسع عشر ، وموقع هذه الأقلية بالنسبة للاتراك هو موقع العناصر التى اعتمد عليها الاتراك بصفة أساسية حيث يدينون بوجودهم للأقلية الشركسية على الصعيدين الرسمى والشعبى ، اذ ألف الشركس نخبة من رجال الادارة والحكم والجيش .

والواقع أن وجود الشراكسة فى مصر قديم ، يعود الى البدايات الأولى لنزوح عناصر مناطق التوقاز الى مصر أو جلبهم اليها للخدمة فى الجيش ، وقد تمكنوا فى عصور مختلفة من الوصول الى كراسى الحكم ، وعرفوا بأسم المماليك وكانوا عضدا قويا للسلطين ، واصبحوا بعد ذلك يشكلون نسيجا فى الارستقراطية الحاكمة التركية فى مصر .

● أماكن تركيزهم :

هناك حقيقة بارزة فى تاريخ الشركس فى مصر هى ، أنهم بخلاف الاتراك كانوا يعدون أنفسهم غير غرباء عن مصر ، فهى موطنهم الدائم الذى لا يعرفون وطنا سواه . وهذه الحقيقة تعود الى أن شراكسة القرن التاسع عشر فى مصر كانوا يدركون أن لهم أسلافا قدموا الى وادى النيل وتاقلموا فيه . وقد ساهمت هذه الحقيقة فى جعلهم يتفانون فى خدمة السلطة المركزية للبلاد انئذ ، وكانت على نحو ما هو معروف فى يد محمد على وخلفاؤه طوال القرن التاسع عشر . وخلال عصر محمد على تعرضوا لمذبحة عام ١٨١١ التى قضت عليهم ، وبقي نسلهم ومن وفد الى مصر فيما بعد من غير هؤلاء ، إلا أن نساء الشراكسة لم يتعرضن لنفس المصير ، فبقيت أعدادهن كما هى موزعة فى أرجاء مصر فى

المدن والاقاليم يمثلن الارستقراطية الاجتماعية فى المجتمع المصرى وازدادت مكانتهن رفعة بمضى الوقت . وقد سمح النظام الاجتماعى القائم لهن بالوصول الى هذه المكانة ، فالرق كان يمثل أساس هذا النظام ، والشركسيات كن يمثلن أعلى الدرجات ويفضلن الحبشيات والسودانيات . ولا يكاد يخلو قصر أو منزل من منازل الاتراك منهن (١) ، فضلا عن أن الشركسيات اندمجن مع أثرياء المصريين وتزوجن منهم (٢) . معنى هذا أن الشراكسة انتشروا - بخلاف الاتراك - فى مناطق كثيرة من البلاد .

وكان أكبر عدد من حريم أسرة محمد على من الاناث البيضى الشركسيات ، ففى القصور المنتشرة فى القاهرة والاسكندرية توجد أعداد كبيرة منهن . وتشير (وثائق تعداد النفوس) و (سجلات المحاكم الشرعية) الى أن أعدادهن كانت كبيرة . ويصعب جدا حصر أعدادهن من هذه الوثائق . والواقع ان المصادر المختلفة التى تتناول أعدادهن فى الغالب غير دقيقة ، فتشير بعضها الى ان العدد لايزيد عن ٣٠٠٠ من الاناث ذوى البشرة البيضاء فى الخمسينات من القرن التاسع عشر (٣) ولا ندرى ما اذا هذا العدد يقصد به اللواتى كن فى القصور وحدها أم الاناث المعتقات ، اذ أن الشركسيات كن ينقسمن الى فريقين : الفريق الاول ، وهو الاقل عددا وهن اللواتى فى القصور وبيوت الاتراك والفريق الثانى ، وهو الاكثر عددا ، وهن اللواتى تم تحريرهن وتم توزيعهن بين المناطق المختلفة فى مصر فى الفترة من عام ١٨٧٧ الى عام ١٨٨٢ . وفى الغالب كان الفريق الثانى منهن بمجرد أن يتم عتقهن يصرن زوجات لأحد عناصر الأقليات التركية او غيرها واكثرهن بعد الستينات من القرن التاسع عشر تزوجن من عناصر وطنية اى من الاغلبية وكن أسرع فى قابليتهن للذوبان فى هذه الاغلبية ، واننا ينبغى أن نأخذ ما أورده المصادر المختلفة فى هذا

الشان بشيء من الحذر ، خصوصا اذا عرفنا أن المصادر المخطوطة التي اشرنا اليها منذ قليل يتردد فيها في احيين كثيرة اسماء هؤلاء الشركسيات فى مناطق عديدة خارج القاهرة . ومع ذلك فاننا لا ننكر ان اغلبية منهن كن فى العاصمة والاسكندرية فى تصور ومنازل الاتراك ، وبمجرد عتق إحداهن وزواجها إما من سيدها أو ابنه أو مملوكه - وكان شركسيا فى الغالب - بمجرد عتقها ترث الاطيان والعقارات والاموال . والشركسيات عموما كن يؤثرن البقاء الى جوار الرجال الاتراك بصفتهم الحكام وأصحاب الثروة ويفضلن رق الأنوثة على نوال حريتهن ، وإذا اضطرت الى ذلك فإنها قد لا تقطع صلتها بسيدها (٤) . لذلك جاء رق الشركسيات كجزء من نظام اجتماعى يمتد بجذوره بعيدا جدا عن القرن التاسع عشر ، ومن ثم لم يكن بوسع أى حاكم أن يلغيه أو يقضى عليه (٥) . ومعروف أنهن يمثلن الحرير الذى له قداسة تحول دون التعرض لهن أو التعرف عليهن . ومجتمع الشركسيات فى مصر فى القرن التاسع عشر هو مجتمع الحرير فى القصور وفى منازل الاتراك عموما . ولم يتعرض هذا المجتمع للتناقص فى العدد إلا فى الأوقات التى تعرضت فيها منابع جلبهن للضغط ، وهذا الضغط فى سنوات الغزو الروسى لمناطق شرق البحر الاسود ، اى مناطق الجركس وجورجيا (٦) .

وفى الاحوال التى تاتر فيها الرق الابيض الشركسى لانخفاض أعداد المجلوبين منه الى اسواق الرق فى مصر ، تدفقت على مصر اعدادا كبيرة جداً من رقيق الجنوب من مناطق سنار ودارفور والحبشة ، واختلط بالرقيق الشركسى فى منازل وقصور الاتراك التى أصبحت تضم خليطا من عناصر الاثنيات العرقية التركية الشركسية الحبشية يجمعها الولاء للسلطة والرغبة فى الانضمام الى الطبقة العليا فى المجتمع . وتميزت الشركسيات على الحبشيات والسودانيات فالاولى يصل سعرها

أضعاف الثانية ، بالإضافة الى انها تخصصت فى أعمال تدل على انهن ذوى مهارات فى اشغال نسوية راقية مثل أعمال الابرة والموسيقى والقراءة وفن إدارة المنزل لذا كانت بيوت وقصور الاتراك تضم نسبة قليلة منهن بالمقارنة بالحبشيات اللاتى تخصصن فى الاعمال المنزلية الدنيا التى هى اقرب الى أعمال الخدمة اما العنصر الرابع فى منازل وقصور الاتراك - وكان ضئيلا للغاية - فكان من الوطنيات ويعلمن فى أدنى الاعمال (٧) .

هذه التركيبة السكانية الفريدة لبيوت وقصور الاتراك - التى اعتمدنا فى رصدها على تعداد النفوس فى اعوام ١٨٤٨ و ١٨٧٠ ظلت مستمرة وتمثل مجتمع الاقليات فى مصر والتى انفردت الشراكسيات فيه بموقع الصدارة .

اما الشركس الذكور وهم رقيق ايضا فلم يبلغوا المنزلة التى إحتلها الاناث منهم فى منازل وقصور الاتراك ، وكانت اعدادهم اقل بكثير من الاناث . وهم اكثر التصاقا بالاتراك من اى اقلية اخرى . وينتسبون الى هؤلاء الاتراك فلا نكاد نميز كليهما عن الآخر ، فيمكن ان يقال عن الواحد منهم مملوك او ابن التركى او يقال عنه تركى مملوك . وهم بخلاف الاتراك لم يعملوا فى مجالات غير التى نشئوا عليها مثل العسكرية او الادارة ولكن الاتراك اشتغلت اقلية منهم بأعمال اخرى ضئيلة الشأن . وبالتالي حافظ الشركس اناثا او ذكورا على منزلتهم بالرغم من انهم يأتون فى الترتيب الثانى بين الاقليات العرقية . وذكور الشركس لا يتزوجون من غير بنى جلدتهم - بخلاف الاناث - فالذكور كما تدل وثائق المحاكم « سجلات قيد الانكحة وفرض النفقات وثبوت الطلاق والصلح بين الزوجين » لا يتزوجون الا من الشراكسيات بعد ان يتم عتقهن . وقد حافظوا على هذه التقاليد بشكل صارم وساعد حكام الاتراك على ذلك فكانوا يزوجونهم طبقا لهذه القاعدة ، مما

جعل الاقلية الشركسية تتميز على غيرها من الاقليات العرقية بميزتين :
الاولى ، حفاظها على تقاليد زواج الذكور من الاناث من بنى جلدتهم
فنستطيع ان نجد عائلات شركسية خالصة والثانية ، زواج اناث
الشركسيات من الاتراك او من غيرهم . مما يجعلنا نميل الى الاعتقاد
بان الاقلية الشركسية كانت من أكثر الاقليات اندماجاً مع غيرها من
العناصر سواء اكانت اقلية او اغلبية وبالتالي تشتبك جذورها بالعائلات
الوطنية وتشارك معها بصلات اندماجية من نوع خاص اكثر من اى
اقلية أخرى . ويحتمل ان تكون جميع الارقام الخاصة بالاقليّة
الشركسية منخفضة للغاية (٨) .

وفى بيوت اعيان المصريين تواجدت الشركسيات باعداد قليلة فى
اواخر عصر محمد على ، وفى اوقات الهجرة الكبرى من بلاد
الشركس الى تركيا خلال اواخر الخمسينات واولل الستينات من القرن
التاسع عشر . ولكن نجد أن وصولهن الى مصر تزايد بشكل هائل نتيجة
لانتعاش سوق القطن (٩) . وكان المصريون يفضلون الشركسيات على
المحظيات الملونات كلما سنحت لهم فرصة الشراء أو عندما كانوا
ياخذونهن كهدايا من أسرة محمد على - فمما يلفت الانتباه انه ابتداء
من عصر محمد على كانت الشركسيات يتحولن الى زوجات للمصريين
ولم يصبحن من الرقيق فى بيوتهن كما هو الشأن بالنسبة للاتراك .
مما يجعلنا نميل الى الاعتقاد بان عدد كبير من بيوت اعيان من
المصريين أصبحت الزوجة فيه من اصول شركسية . ولما كانت هذه
الشركسيات مجهولات النسب كما نعلم ، فقد كان طبيعياً ان يصبحن
اكثر ميلاً واستعداداً للانصهار فى الاغلبية . أما الذكور فقد كانوا
لا يميلون كثيراً الى الاندماج فى الاغلبية فظلوا مرتبطين بالاتراك
ياخذون عنهم عادات وتقاليد الطبقة الارستقراطية التركية ، مما باعد
بينهم وبين الاغلبية فانعزلوا داخل اسوار قصورهم او قصور الاتراك .

الارستقراطية الشركسية :

هى خليط من العسكريين ورجال الادارة والحكم فى مصر خلال القرن التاسع عشر . هؤلاء الشراكسة تربوا فى حجر الارستقراطية التركية صغاراً أو نزحوا الى مصر كباراً فى أوقات الحاجة اليهم ، ومعظمهم تمت تنشأته لأغراض القتال والحكم وتدرجوا فى هذه التنشئة وفقاً لنظام صارم - وتلقى البعض منهم تعليمه فى أوروبا - فى باريس تحديداً - وتدريب على أحدث الاساليب العسكرية (١٠) . وخلال تنشئته أيضاً تشرب الجرعة الاولى فى « مدرسة المفروزة » ، وهى المدرسة التى تخرج فيها كبار الضباط سواء أكانوا أتراكاً أو شراكسة (١١) تلقوا فيها تعليماً عثمانياً خالصاً لذلك جرت عمليّة تنشئة وتكوين العناصر الشركسية بأيدى تركية خالصة ولصالح الارستقراطية التركية أولاً . وكان عددهم أقل فى الجيش من الاتراك بسبب التثيود التى فرضت من جانب استانبول على هجرتهم الى مصر وتدهور تجارة الرقيق الشركسى الوارد من مناطق نزوحهم الاصلية ، ومع ذلك كان العنصر الشركسى فى الجيش له خبراته الخاصة به وقليلون منهم لم ينخرطوا فى الحياة العسكرية وبقوا غلماناً فى قصور أسرة محمد على الا أن اكثريتهم كان يتم عتقه وتقلده الدرجات والمناصب العسكرية والمدنية فى أنحاء مختلفة من البلاد (١٢) .

وعناصر الارستقراطية الشركسية - خصوصاً أصحاب المناصب الرفيعة فى الجيش - كانوا يتنقلون خارج مصر وفقاً للمهام الموكولة اليهم وذلك لتحقيق الاهداف الرامية الى الاستقلال بمصر عن فلك استانبول . وهم بخلاف الاتراك اعطوا ولاءهم ، وربما لم يعرفوا لهم ولاء لغير مصر ، فالأتراك مثلاً كانوا كثيرى الاتصال بمواطن رؤوسهم الاصلية على حين كانت الارستقراطية الشركسية من النوع الذى لا يرى

غير مصر موطناً لها ، فلا نكاد نعثر فى « وثائق ديوان الخديوى » - وهى الوثائق التى تسجل تصرفات هذه العناصر وغيرها من عناصر الاقليات العرقية الاخرى - على ما يدل على أن أياً من عناصر الارستقراطية الشركسية يرغب فى الخروج من مصر (١٣) ولكننا نرى عكس ذلك ، فملفاتهم الحكومية من وقت التحاقهم بالخدمة حتى وفاتهم تبين ان مصر كانت قبلتهم وانهم كانوا متمسكين بالبقاء فيها (١٤) .

والواقع ان الارستقراطية الشركسية تلقت أسس بنائها من الاتراك من حيث النعرة الجنسية والشعور بالترفع عن الاغلبية والطابع العنصرى العرقى ، ولكن تميزت على الارستقراطية التركية - على نحو ما ذكرت - بتكوين الولاء والانتماء لمصر . وربما كانت نعمة العنصرية التى أصابت الارستقراطية الشركسية ناشئة من شعورها بالتميز الطبقي على الاغلبية الوطنية . فالشركس من الرقيق اصلاً ، وبالتالي فانه من المبالغة القول بانهم كانوا يغالون فى التعصب الجنىسى على غرار ما يفعل الاتراك .

والشركس يتميزون عن الاتراك بأنه لم يكن بينهم عناصر اشتغلت بأعمال ضئيلة الشأن . فهم اما من كبار الضباط او من الصفوة المدنية او ملحقين بقصور وبيوت الكبراء ، فليس هناك مملوك رقيق الحال بل كانت لهم حظوة عند كبار الاتراك الذين كان الواحد منهم لا يعتبر أنه فقد ثروته التى جمعها ، او الوظائف التى شغلها ، اذا خلفها او ورثها لواحد من هؤلاء الشراكسة (١٥) .

ومن الصعب التعرف على عناصرهم فى الارستقراطية نظراً للتشابه بين اسمائهم واسماء نظرائهم الاتراك ، بالإضافة الى انه كان من المألوف تغير اسمائهم بين الحين والآخر وملفاتهم الخاصة تدل

على هذه الحقائق ، فنجد على سبيل المثال ، ان خالد نديم - رئيس المجلس العسكرى فى مصر ١٨٨١ وهو احد معاتيق محمد على باشا هو نفسه خالد الشركسى . كذلك محمد خورشيد باشا هو نفسه جركس خورشيد وهكذا (١٦) . ولكن فيما يبدو أنه بسبب قلة اعدادهم كان من المألوف ان تسجل اسماءهم ورتبهم دون ذكر أصولهم العرقية - فى بعض الاحيان - مما يجعل من الصعب حصر اعدادهن كاملة .

والارستقراطية الشركسية لا تعتمد على أصولها العرقية - كما هو الحال بالنسبة للاتراك - وانما كفاءة عناصرها فى الجيش والادارة والوظائف المدنية عموما هى التى تؤهلها للوصول إلى أرقى المناصب . اما الاتراك فكانوا يعتبرون أن عرقيتهم وأنهم طبقة السادة كفيلة بترقيتهم وإنفرادهم بالسلطة . وملفات الشركس توضح هذه الحقائق بجلاء . فكثيرا ما تعرض كبار الشراكسة للإبعاد من مناصبهم ولم يحمهم الا أن يعودوا فيثبتوا جدارتهم ولا يكاد يخلو ملف احدهم من رفت من الوظيفة أو طرد أو استبعاد (١٧) . فى نفس الوقت الذى تبين وثائق ديوان الخديوى وصول عدد كبير من الاتراك - خصوصا من أبناء قوله - موطن رأس محمد على - الى المناصب الكبيرة دون تأهيل لهذه المناصب (١٨) .

وعناصر الارستقراطية الشركسية كانت تمثل اقلية كثيرة العدد إذا قارناها بأعداد غيرها من الأقليات العرقية الأخرى ، فالأتراك وإن كانوا أكثر منهم عدداً الا أنهم كانوا ينحدرون من أصلاب عديدة وينقسمون الى عدة فرق وموزعى الولاء بين أفراد أسرة محمد على (١٩) على حين كان الشراكسة يمثلون أقلية ينتمى أغلبها الى بلاد الشركس وجورجيا ، فهنك الشركسى او الجورجى وجميعهم ظروفهم متشابهة مما أورثهم تشابهاً مماثلاً فى النزعة والسلوك لذلك كانت الأقلية الشركسية

أكثر تماسكا من الأقلية التركية ، وكان أفرادها يستشعرون هذا التماسك أكثر من الأتراك . لذلك قامت سياسة محمد على وأسلافه على الاستعانة بهم بحرص وباعداد لا تهدد التوازن بينهم وبين الأتراك (٢٠) .

واستطاعت عناصر الأقلية الشركسية في مصر خلال القرن التاسع عشر أن تكون صفات جديدة تجعلها مختلفة عن أسلافهم المماليك ، فقبل عصر محمد على كانوا يحتلون أعلى المراتب فلما جاء محمد على زحزحهم عن هذه المكانة ومع ذلك لم يضعف تأثيرهم وأصبحت أبنائهم في بيوت كبار الأتراك أو الأرستقراطية التركية أدوات للتغلغل في المجتمع التركي (٢١) . فأصبحن القوة الأولى المؤثرة على الحكم والإدارة في مصر ، بالإضافة إلى نجاحهم في السيطرة على مساحات كبيرة من الأقطان الزراعية (٢٢) . لذلك يمكننا القول أن المجتمع الشركسي في مصر وإن انتقل من الناحية الظاهرية إلى المرتبة الثانية بعد أفراد الترك بالسيطرة إلا أنه أصبح أكثر إستقرارا عن ذي قبل وبالتالي أكثر قابلية للاندماج بالأغلبية .

وهذه حقيقة هامة في تاريخ الأقلية العرقية الشركسية تبين لماذا كانت هذه الأقلية أسرع من الأقلية التركية في الذوبان في الأغلبية فيما بعد ، بخلاف الأتراك الذين ربطوا جذورهم العرقية بمناطق نزوحهم الأصلية فظلوا مشتتين في ولائهم ، فباعد ذلك بينهم وبين الأغلبية ، فلم يندمجوا قط بها ، وحرموا من الاستقرار . ولم تفارقهم النعرة العرقية العنصرية .

وكان تزايد أعداد أفراد الأقلية الشركسية خلال القرن التاسع عشر في مصر أمرا طبيعيا ، بعد أن أستقروا وأصبحوا أقلية محكومة فأى نظرة إلى تعدادهم في بيوت الأتراك من واقع إحصائيات عام ١٨٧٠ تبين هذه الزيادة الملحوظة في أعدادهم ، فنجد أن بيوت

بعض كبار الضباط الأتراك بها أغلبية شركسية وأقلية تركية (٢٣) .
صحيح أنهم كانوا رقيقاً في هذه البيوت التركية ولكنهم كانوا يمثلون
نسيجاً يقويه الاستقرار بخلاف الأتراك الذين كانت أعدادهم آخذة في
التناقص ونسيجاً يغلب عليه الوهن . فبعض بيوت الأتراك - في
الأحياء التركية في القاهرة في السبعينات كان عدد أفرادها يبلغ
١٦ فرداً أكثر من نصفهم من الشراكسة ويقارب النصف الآخر رقيق
أسود ولا يزيد عدد الأتراك فيه على الزوج والزوجة (٢٤) .

وعكس ما يتردد بأن تجارة الرقيق الأبيض توقفت في الستينات
من القرن التاسع عشر . فإنه يلاحظ أن مسألة الغاء الرقيق الأبيض
خصوصاً لم يكن من السهل القضاء عليها . وأنه يلاحظ أن أعدادهم
كانت تتزايد - وإن الجلابه أو اليسرجية ، وهم طائفة معروفة آنئذ
كانوا يروجون لهذه التجارة وكان تجار الرقيق في المدن التي تقع على
طريق استانبول الاسكندرية مثل عينتاب وملطيه وخربوط وعربكـير
يمدون مصر بهؤلاء الشراكسة النازحين عبر استانبول الى مصر (٢٥) .

معنى هذا أنه في الوقت الذي كانت الاقلية التركية تتناقص
أعداد أفرادها ، كانت الاقلية الشركسية تتدعم ، وتزايدت هذه الظاهرة
بعد أن إختل التوازن الذي كان يحرص عليه محمد علي ، خصوصاً
في أواخر عصر عباس باشا وفي عصر اسماعيل . وتفيد بعض
الاحصائيات أن عدد الشراكسة بلغ ٥٠٠ فرد في منزل عباس باشا
وحده ، وإن حوسيار والدة اسماعيل باشا كانت تآوى في « قصر
الزعفران » نحو ٣٠٠ فتاه شركسية (٢٦) .

وهكذا يتبين لنا أن التواجد الشركسي في مصر كان يتدعم وأن
هؤلاء المماليك الذين نجح محمد علي في زحزحتهم عن مكان الصدارة ،
أصبحوا عند أواخر القرن التاسع عشر أكثر قوة من ذي قبل . على حين

كان الاتراك - وهم الحكام الفعليون - متفوقين داخل اطار النزعة العنصرية العرقية . لذلك من المهم توضيح ابعاد القوة التى كانت تميز الاتلية الشركسية .

الاحوال الاقتصادية :

كان الشركس يستقدمون الى مصر للعمل فى الجيش والارتقاء عن طريقه الى ارفع المناصب ، فلما أمكن زحزحتهم عن مكان الصدارة فى عصر محمد على وتبواها الاتراك ، أصبحوا أكثر ميلا للانخراط فى الحياة المدنية ، وبالتالي أخذوا يحلون فى الظهور فى المجتمع المصرى بوصفهم أقلية تشارك فى الحياة الاقتصادية . والواقع أن النظام الاجتماعى السائد ، والذى كان يقوم على الرق كان وراء شغل الشركس للمكانة الاقتصادية الهامة التى احتلوها . ومعلوم أن الرقيق الأبيض الشركسى كان له الصدارة فى مجتمع الأقليات العرقية فى مصر آنئذ ، فأناث الشركس - أو الجوارى الخديويات - أو ذكورهم من رجال الحاشية أو الضباط أو كبار الموظفين كانوا الفئة المرشحة لتولى الصدارة أيضا فى المجال الاقتصادى ، فالجارية الشركسية كان لا يكتفى بامهارها المال الوفير عند الزواج بل كانت تقطع أرضا تتراوح مساحتها بين المائة فدان والخمسمائة فدان حسب مقام زوجها . ويتكفل سيدها بجهازها وملابسها وحليها ، وينعم عليها بقصر أو بمسكن فخم، ومركبة بجوادين، ويرتب لها مصروفا شهريا ، ويفضل زوجها على غيره فى الترقية الى المناصب العليا (٢٧) . أما الضباط وكبار الموظفين الشراكسة فقد كانوا يحصلون على الابعاديات والمرتبات العالية (٢٨) .

أما أكثر اناث الشركس ثراء فهن اللاتى تزوجن من أسرة محمد على . ومعروف أن أكثر زوجات ذكور أسرة محمد على كن من الشركسيات . هذه الأسرة التى كانت تملك أكبر مساحة من الأراضى

الزراعية فى مصر فى القرن التاسع عشر . وكان اكبر مالك فى هذه الأسرة هو الخديوى الحاكم (٢٩) . وفى وثائق ملكيات الاراضى الزراعية - التى توضحها سجلات المحاكم الشرعية - مايدل على أن مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية أصبحت مملوكة لاناث الشركس ، وانه كان مرتباً لهن مبالغ شهرية يصرفها ديوان الرزنامة ، وانهن كن يلعبن دورا هاما فى الحياة الاقتصادية فى مصر ، وان قصور وسرايا كبار الاتراك المتزوجين من شركسيات كانت تتم فيها كل صور النشاط الاقتصادى آنذاك ، والتى تركزت فى اتخاذ الأساليب العديدة من أجل تكوين الضياع الكبيرة بعد أن منحهم النظام الجديد الذى استحدثه محمد على بالغاء نظام الالتزام عام ١٨١٤ - كل الفرص للقيام بهذا الدور فى الحياة الاقتصادية ، فازداد حجم المعاملات فى الاراضى ، وقد بلغت مساحة الاراضى التى أصبحت عهدة أسرة محمد على - طبقا للبيانات والاحصاءات الواردة بالمستندات الرسمية - ٣٠٠.٠٠٠ فدان . وان نظام الجفالك ، وهو نظام بدأ فى عصر محمد على أيضا ، ومعناه الارض التى يهبها الحاكم كان أيضا من أهم العوامل فى تكوين الضياع الكبيرة لأفراد أسرة محمد على وورثتهم . وتتردد فى الوثائق أسماء شركسيات متزوجات من كبار أفراد الأسرة المالكة فزن بنصيب الأسد وانهن تملكن جفالك فى نواحي عديدة من أراضى مصر الزراعية فأحدها مملوك لورثة ابراهيم باشا يكن ابن شقيقة محمد على وأخرى يمتلكها طوسون ونجل سعيد باشا وثلاثة جفالك يمتلكها الهامى ابن الخديوى عباس والباقى لأسرة محمد على (٣٠) .

ورغم أنه لا توجد بيانات واضحة عن مساحة الاراضى التى منحت فى القرن التاسع عشر للابعاديات والجفالك الا أنه يمكن من خلال أوراق المحاكم الشرعية تتبع الدور الذى لعبه الشركس فى مجال النشاط الاقتصادى . ويتبين بوضوح انهم أصبحوا الملاك الحقيقيين للاراضى

الزراعية ، فبلغت المساحات التى وزعها محمد على عليهم نحو ربع مليون فدان (٣١) . هذه المساحات كانت فى صورة دوائر زراعية واسعة تخضع لنظام اقتصادى يركز ملكية الاراضى فى يد هؤلاء الشركس ذكورا او اناثا . وهى منتشرة فى جميع أنحاء مصر . وكل دائرة قائمة بذاتها ويتولى كل دائرة أحد النظار الذى كان يتمتع بسلطة مطلقة ونفوذ واسع ويتبين من اوراق المحاكم الشرعية شكل العلاقات الاجتماعية التى كانت تربط أصحاب هذه الدوائر من الشراكسة بكل عناصر الأقليات الأخرى أو الأغلبية الوطنية ، وهى علاقات مترتبة على الاوضاع الاقتصادية للأقلية الشركسية ، التى أصبح أفرادها يمثلون - كما ذكرنا - الملاك الحقيقيين للاراضى الزراعية .

أمالك اناث الشركس :

تحولت - كما أشرنا من قبل - قصور وسرايا أفراد أسرة محمد على الخاصة الى أماكن يتم فيها كل ألوان النشاط الاقتصادى على يد اناث الشركس المتزوجات من الحكام الأتراك من أسلاف محمد على فيتبين أن « انجى هانم أفندى » مثلا ، حرم سعيد باشا (والى مصر) وهى شركسية كانت تمتلك مساحات واسعة من الأطيان الزراعية ، وأنها فى عام ١٨٨٩ أوقفت هذه المساحات - والتى كانت فى شكل أطيان عشورية - وكانت على النحو الآتى ، أربعون فدانا فى أراضى « أبعاوية زاوية نعيم بمديرية البحيرة » ، وخمسون فدانا فى أراضى أبعاوية دمنهور وسبعمئة وعشرون فدانا أخرى فى نواحي مديرية البحيرة فى مناطق شبرا والدمنهورية (٣٢) .

أما « فلكو هانم » الشركسية زوجة محمد على باشا الصغير نجل محمد على ، فقد كانت تمتلك عام ١٨٨٩ أبعاوية (رزق أحباسية)

قدرها سبعمائة وستة وسبعون فدانا وكسور فى أراضى ناحية سنديس
مركز المحلة الكبرى بمديرية الغربية (٣٣) .

هذان المثالان اللذان أوردناهما يعكسان دون شك الأوضاع الاقتصادية
للاقلية الشركسية وأن أفرادها كانوا ينتمون الى أصحاب الملكيات الكبيرة ،
وفى أحيائين أخرى كثيرة يتبين أن اناث الشركس قد تمكنوا من حيازة
مساحات واسعة من الأطيان الزراعية فى شكل دوائر بفضل النظام الذى
كان يسمح لهن بتملك هذه الأراضى . وأن المكانة الاجتماعية للمرأة
الشركسية فى مجتمع الأقليات العرقية كانت مرتفعة للغاية بعد أن تملكن
الأراضى الزراعية . فتتردد اسمؤهن كثيرا فى الوثائق وينتقل الى
قصورهن القاضى الشرعى ليسجل الحجج والوقفيات العديدة التى ترتب
لهن حقوقا أو تحافظ على المكاسب الاقتصادية التى حصلن عليها .
فمعتوقات أسرة محمد على من الشركسيات بصفة خاصة كن يتمتعن بمكانة
راقية ومتميزة بين الأخريات أمثال زينب بنت عبد الله ، وحالت فزا
بنت عبد الله ، وحسن ملك هانم بنت عبد الله ، وجنان شركس ،
وعندليب البيضا الشركسية . وكان يجرى توزيع الأطيان الزراعية عليهن
من الأسرة الخديوية ومن الأمثلة على ذلك ماحصلت عليه حالة فزا
(معتوقة محمد على باشا وزوجة أمين بك وكيل الدونماى بالثغر) من
المالية على أطيان ورواتب مالية شهرية ، وكذا زينب البيضا (معتوقة
محرم بك) التى حصلت على الكثير الاموال والأطيان (٣٤) .

وفى (ناحية بهوت) بمديرية الغربية كانت جنان شركس (معتوقة
سعيد باشا) تمتلك مساحات تزيد على المائة فدان . وكذلك عندليب
البيضا (معتوقة سعيد باشا) تمتلك مساحات واسعة فى نفس
الناحية (٣٥) .

ومن الواضح أن أغلبية الاتراك تزوجن من شركسيات . وفى أغلب

الأحيان تكون هذه الشركسية جارية تم عتقها ، فتصبح معتقة التركى وزوجته ، وبهذا الشكل أمكن لكثير من الشركسيات أن تتحولن الى مالكات كبار فى مصر ، وانحصرت دائرة نشاطهن فى هذا المجال الاقتصادى الحيوى عن طريق وكلاء يقومون بالحفاظ على حقوقهن المرتبة لهن . وهؤلاء الوكلاء فى العادة من أهل الثقة بالنسبة لهن ، وهم فى الغالب من بنى جلدتهم أو من الاتراك أو من المصريين . وفى الدوائر الزراعية كان يوجد فريق يتكون أغلبه من عناصر تركية شركسية يتولى الاشراف عليها كما كان هناك وكيل لصاحبة الدائرة ينوب عنها فى كافة شئونها الاقتصادية . وهناك أمثلة عديدة على ذلك يتضح منها شكل ونوع العلاقات الاجتماعية بين عناصر هذه الأقليات العرقية ، فيتبين منها أن هذه العناصر تمتعت بأكبر قدر من الأمان فى مصر وأنه لم تكن هناك أية حساسيات تذكر لكونها أقليات عرقية نازحة ، مما سمح لها بأكبر قدر ممكن لتمارس دورها دون عوائق . ولاشك أيضا أن الحكومة قد هيات أيضا لهذه العناصر الجو المناسب لذلك وذلك أمر طبيعى اذ أن أغلب أفرادها كانوا ينتمون الى هذه الأقليات العرقية .

وفى وثائق المحاكم الشرعية فى القرن التاسع عشر ما يدل على تضخم الملكيات الكبيرة لاناث الشركس بفضل الظروف التى رتبت لهن حقوقا واسعة على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية وأن الشركس عموما ، بالاضافة الى الاتراك أصبحوا يكونون طبقة كبار الملاك الزراعيين فى عصر محمد على ، وذلك قبل ظهور المصريين فى هذا المجال منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

أبعاديات الشركس :

أما عناصر الشركس من الذكور - وهم أقل عددا من الاناث - وهم بضع مئات من النازحين تحت وطأة الضغط الروسى (١٨٦٩ - ١٨٧٥)

على بلادهم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أو من بقى من سلالة المماليك (٣٦) . هذه العناصر ظهرت فى المجال الاقتصادى بفضل المنح والهبات التى حصلوا عليها من الحكام الاتراك من أسرة محمد على مكافأة لهم على دورهم فى الجيش والادارة بحيث أصبحوا عند نهاية القرن التاسع عشر من كبار ملاك الاراضى ففى عام ١٨٣٧ منح محمد على كبار الضباط ورجال الادارة الشراكسة مساحات واسعة من الاطبان الزراعية فى شكل أبعاديات تتراوح مساحتها بين ٥٠ و ألف فدان فى مناطق مختلفة (٣٧) .

وفى نهاية حكم محمد على كان هؤلاء هم الفئة المتميزة التى استفادت من منح الاراضى ، فكان خورشيد باشا محافظ الدقهلية يملك أكثر من ١/٤ أراضى القرى فى المديرية (٣٨) .

وملفات الموظفين الشراكسة التى تحتوى على أسماء عديدة من الضباط ورجال الادارة طوال القرن التاسع عشر توضح ان هذه النخبة كانت تمثل نسيجاً قوياً فى الصفوة التركية الحاكمة ، وانهم تقلدوا المناصب العسكرية والمدنية وتنقلوا بينها ، وانهم أداة طيعة ، أعطوا ولاءهم بالكامل للاتراك ، ولكنهم فى الوقت ذاته كانوا يتشربون بحكم إقامتهم فى مصر بعض اساليب الحياة فيها (٣٩) . ونظراً لأن ميولهم كانت تركية اكثر فقد تميزوا ، وأصبحت نسبة كبيرة منهم من كبار الملاك ففى عهد إسماعيل مثلاً حصل « عثمان غالب باشا » وهو من الشراكسة البارزين وعضو البعثة التى أرسلها إسماعيل للدراسة الاكاديمية الحربية فى الخارج حصل على حوالى ١١٨١ فداناً أوقف فى نواحي المنيا والدقهلية (٤٠) .

وعمل الشركس فى الدوائر الزراعية المنتشرة فى انحاء مصر فى القرن التاسع عشر - وهى عبارة عن ابعاديات واسعة - بعضهم

بوصفه وكيلًا والآخر ناظرًا - اما الوكلاء من الشراكسة فكانوا ينوبون عن اناث الشراكسة من مالكات الاراضى التى كانوا يحظون بثقتهم ، فآخذوا يضاربون على الاراضى الزراعية ، وأتاب هؤلاء الوكلاء عن موكلينهم فى شراء أو بيع أطيان أو عقارات أو تقسيم أو رهن وغير ذلك من اشكال المعاملات الاقتصادية (٤١) .

ولا شك ان دخول عناصر الشركس من الذكور فى سلك الوظائف المدنية وشغلهم للوظائف الكبيرة كان علامة على التحول العميق الذى طرأ على المهام التى كانوا يجلبون من أجلها منذ قبل عصر محمد على وهى على نحو ما نعرف مهام عسكرية أساساً ، ولم يحدث ذلك التحول الا فى عصر عباس الاول الذى كان يرى نقل العسكرين الى السلك الملكى (المدنى) . (٤٢) ومع ذلك فإن انخراط هؤلاء فى الوظائف العليا المدنية هيا لهم تماماً فرص الحصول على المنح والهبات فأصبحوا - على نحو ما أشرنا - من كبار ملاك الاراضى . وهم أصلاً بحكم تكوينهم وظروف نزوحهم لم يتهيأوا لهذه المهمة مما أدى فى النهاية الى انه عند اواخر عصر اسماعيل لم يعد الحاكم هو المالك الوحيد كما كان الحال فى عصر محمد على وعباس الاول وان بقى نفوذه لامتلاكه معظم اراضى الدولة وايضا لانه مصدر السلطة التى تمنح الاراضى للآخرين ، فكانت الملكيات الكبيرة فى يد أفراد من الاتراك والشركس بصفة خاصة الذين انتقلت اليهم الاراضى تنفيذاً لرغبة الحاكم وتكونت بذلك ارسقراطية تركية شركسية من ملاك الاراضى كان الحاكم يرى ضرورة تكوينها لغرضين الأول ، انه كان يرى أنها قادرة على تحقيق أهدافه الاقتصادية . والثانى انه كان يأمل ان تسانده - اذا لزم الامر - وأن تؤيده فيما يصدر من القوانين والتشريعات .

لم يكن غريباً اذن ظهور عناصر شركسية من العسكريين فى الحياة المدنية اصبحوا كبار ملاك اراضى فمعظمهم بدأوا حياتهم فى المجال العسكرى . ويتبين من ملفاتهم أنهم كانوا يتنقلون بين الرتب العسكرية والمدنية بعدما أصبح ذلك أمر طبيعى . ونورد بعض الامثلة للتدليل على ما نقول ، فقد تدرج « جركس جعفر اغا » وشهرته جعفر صادق باشا فى عدد من المناصب العسكرية ، بعد أن دخل الخدمة فى عهد محمد على عام ١٨٢٣ ، ثم ترك هذه المناصب الى الحياة المدنية ، فتولى عام ١٨٥٠ مدير الشرقية ثم القليوبية والدقهلية والسويس ، وعاد ثانية الى الحياة العسكرية عام ١٨٥٧ وتولى إمارة الحج عام ١٨٥٨ ثم عمل محافظاً لدمياط ثم رئيساً لمجلس طنطا عام ١٨٦٢ وتدرج فى عدة مناصب مدنية أخرى وانتهى فى وظيفة وكيل مجلس الاحكام عام ١٨٧٩ (٤٣) .

اما المثال الثانى ، فإسم صاحبه « اسماعيل جركس » وشهرته اسماعيل باشا زهدى ، فقد تنقل بين عدد من المناصب العسكرية بين عام ١٨٣٩ وعام ١٨٥٦ ثم فصل وأحيل الى الاستيداع ، وعين بعد ذلك ناظرًا لمدرسة المبتديان بالعباسية ، ثم مأمور ادارة المدارس الملكية ، ثم وكيلًا لديوان عموم المدارس وناظر عموم المدارس ، ثم مفتش إيرادات وجه بحرى ، وتقلد وظائف أخرى مدنية منها مدير المنيا وبنى مزار عام ١٨٧٥ ، ثم محافظ دمياط عام ١٨٧٨ (٤٤) .

هذا النموذجان يدلان على انخراط الشركس فى الحياة المدنية وانهم عن طريق شغلهم هذه الوظائف الكبيرة صاروا من كبار ملاك الاراضى ، فحازوا الابعاديات والجفالك . وقد جاء فى مذكرات احمد عرابى باشا أن فى مأدبة لضباط الجيش أقيمت بمناسبة تولى اسماعيل العرش منح اسماعيل ٥٠٠ فدان لكل من الباشوات (الاتراك

والشراكسة) و ٢٠٠ فدان لكل اميرالاي و ١٥٠ فداناً لكل قائمقام ، وكان المفروض ان تكون هذه المنح من فائض مساحة الاراضى الا أن الضباط استولوا على الاراضى الخصبة وعوضوا الفلاحين بفائض الاراضى الصغيرة المساحة (٤٥) .

ولم تكن المنح والهبات وسيلة الشركس الوحيدة - فى بعض الاحيان - لتملك الاطيان والاراضى الزراعية ولكن كانت مرتباتهم العالية التى يتقاضونها من وظائفهم والمعاشات التى ترتب لهم عقب انتهاء مدة خدمتهم فى الجيش والادارة كانت وسيلة مكنتهم من تكوين الضياع الكبيرة . فمعظم هؤلاء الشركس - كما تبين ملفاتهم الوظيفية - كانوا يتقاضون مرتبات شهرية تتراوح بين ٦٠٠٠ قرش و ١٢٥٠٠ قرشاً (٤٦) ويستدل من تركة احدهم ويدعى مصطفى شكرى بك (وكيل مصلحة المطرية) عام ١٨٧٦ انه تمكن من شراء اراضى بالاضافة الى المنح والهبات التى حصل عليها فى الغربية والمنيا وبنى مزار بلغت ١٠٥٢ فداناً وكسور (٤٧) .

اما مصطفى باشا (الخزينة دار) اى أمين الخزنة ، فهو أحد كبار الموظفين الشركس الذين بلغوا مكانة كبيرة فى عصر عباس الاول ، وكان الأخير قد إشتراه وقدمه على سائر رجاله (٤٨) . ومنحه ١٢٦٠ فداناً من أبعاديات الغربية بالاضافة الى ٥٩ فداناً من معمور شبرا الخيمة . وفى عهد سعيد أصبح مديراً لدائرة عباس باشا واشترى من ماله عام ١٨٥٨ ما يزيد على ١٤٠٠ فداناً بالقلوبية . وفى عهد اسماعيل بلغت ملكيته ٣٣٤١ فداناً فى نواحي الغربية والشرقية والقلوبية (٤٩) .

وبالرغم من انه اتيح للشركس تكوين الضياع الكبيرة والابعاديات - كما نرى - إلا أن ما يلفت النظر ان هذه العناصر كانت غالباً لا تترك

ورثة ولا يعتبرون ذرية ، فكانت تركاتهم إما تؤول الى الدولة أو توجه طبقاً لما جاء فى الوصايا التى يتركونها . وفى الغالب كانوا يتركون أراضيهم وابعادياتهم وفقاً خيراً . مثال ذلك مصطفى باشا الخزيندار حين توفى ، وهو الذى بلغت ملكيته فى عهد اسماعيل - كما رأينا - ٣٣٤١ فداناً لم يترك عقباً ولا وريثاً بالرغم من انه خلف ثروة طائلة (٥٠) وغالب ما كانت هذه الثروات التى يتركها الشركس تصير نهباً كما كانت فى كثير من الاحيان سبباً للنزاع فى المحاكم بسبب عدم معرفة نسبهم من ناحية ، وتحيز الاحكام القضائية من ناحية أخرى (٥١) .

الشركس والاقليات الاخرى :

كانت الاقلية الشركسية فى مصر فى القرن التاسع عشر اكثر الاقليات العرقية قابلية للانصهار والذوبان فى غيرها ، فقد اتخذ افرادها التركية لغة لهم وتعاملوا بها وربطوا انفسهم بالتالى بالأتراك فى كل المجالات ، مما باعد بينهم وبين الاغلبية من جهة ، وجعلهم دائماً فى المرتبة التالية بالنسبة للأتراك من جهة اخرى ، ومع ذلك إختلفوا عن الأتراك فى مسألة هامة هى أنهم كانوا على استعداد - اذا واتتهم الظروف - للانخراط فى الاغلبية وذلك شأن أى اقلية لا تكون فى مركز الصدارة اذ المعروف أن الأتراك تفوقوا عليهم منذ مذبحة القلعة عام ١٨١١ ولم تتح لهم الفرصة بعد ذلك مطلقاً لى يتصدروا مجتمع الاقليات العرقية فى مصر .

وبالرغم من المكانة التى احتلها الشركس ، فإنهم كانوا اكثر الاقليات العرقية فى مصر إختلاطاً بالاقليات الاخرى التركية والكردية والارمنية والحبشية وغيرها ، فإناث الشركس ، مثلاً - من الجوارى البيض لم يكن يخلو منهم منزل تركى ، وتمكنوا عن هذا السبيل - كما ذكرنا فى موضع سابق - من الصعود الى أعلى مكانة وأصبحن

عنصراً فعالاً ومؤثراً فى مجتمع الاقلية التركية صاحب الصدارة فى المجتمع المصرى بصفة عامة .

والواقع أن هناك ظروفًا عديدة ربطت بين الاقلية الشركسية والاثليات الاخرى هي :

اولا : المصالح الاقتصادية المشتركة .

فقد استطاعت عناصر الاقليات العرقية أن تكون فيما بينها طبقة متميزة إقتصاديا ، وذلك بعد أن تمكنوا من حيازة مساحات واسعة من الاراضى ، وأصبح العديد منهم من كبار الملاك . ويتضح من وثائق الملكية فى القرن التاسع عشر وحدة المصالح بين الاقلية الشركسية والاقليات العرقية الاخرى ، فالمعاملات على الاراضى الزراعية بالبيع أو الشراء أو التقسيم أو الهبة أو الرهن أو الوقف كانت قاصرة عليهم تقريبا . وبالرغم من أن هذه المعاملات كانت تثير فى كثير من الأحيان منازعات قضائية بينهم إلا أنه من الواضح تماماً التنسيق فيما بينهم من أجل الحفاظ على الوضع الإقتصادى الطبقي الرفيع الذى خلقته عملية نقل الملكية للأفراد بعد الغاء نظام الالتزام (٥١) .

ويمكن أن نعبين بسهولة من خلال وثائق الملكية أيضا انفراد عناصر الاتراك بالصدارة فى الوضع الإقتصادى كما هو الشأن فى المجالات الاخرى ، وكذا الشركس الذين إحتلوا مكانة تالية لهم ، فالعنصر القوالى كان من أكثر العناصر تميزاً من الناحية الإقتصادية وهو العنصر الذى تنحدر منه سلالة أسرة محمد على ، وكانت أكثر معاملات الشركس معه ، وكذلك العنصر المورلى وهو العنصر الذى إكتسب مكانة متميزة بين الإتراك بفضل مساندة محمد على له بعد حوادث المورة (١٨٢٤ - ١٨٢٧) كانت له علاقات إقتصادية متميزة مع العناصر الشركسية . وكذلك العنصر الاسلامبولى . والآخر كان يحتل مرتبة

تالية للقواليين والمورليين فى الأقلية التركية ولكن ربط بين هذه العناصر جميعاً مصالح طبقية فى المقام الأول إذ إختلفت فيها النزاعات العرقية والدينية تماماً ، فكثيراً ما كانت لقاءات هؤلاء من أجل تبادل المنافع تضم التركى والشركسى والارمنى والكريتلى والقبرصلى والملطى والاوربى وأحياناً قليلة المصرى وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، نورد منها المثالين التاليين ، الأول فى منزل ورثة محمد شيرى افندى (فى حى التمرازية بالاسكندرية) عام ١٨٨٩ وفى حضور احمد بك الاسلامبولى ، ومحمد بك ارنؤد ، وسليمان اغا التركى وافقت كل من مهيارة وشهرة وكلفدان الشركسيات بأن يتولى عنهن مصطفى برتو الاناضولى كافة شئونهن المالية (٥٢) . والمثال الثانى ، هو توكيل الست حسن ملك هانم الشركسية فى عام ١٨٨٩ أيضاً - زوجة ومعتوقة حسن برتو بك القوالى - للخواجه كركور اغيا الأرمنى لينوب عنها فى قبض واستخلاص مالها طرف الخواجه مانولى سامويلسون من ايجار ٤٩ فدانا وكسور فى مديرية الجيزة (٥٣) .

وعلى حين تضاءلت الحساسيات العرقية والدينية وحلت مكانها المصالح الاقتصادية بين الشراكسة والاقليات العرقية الاخرى فانه مما يلاحظ أيضاً أنه ربط بينها نوع آخر من العلاقة أشبه بالعلاقات التى تربط بين طوائف أهل الحرف بعضها وبعض . توضيح ذلك أنه كانت تقوم بين هذه الاقليات فواصل ولكنها كانت من طبيعة الفواصل التى تقوم بين الصناع والزراع وأصحاب المهن الحرة والحكام وغير ذلك ، مثال ذلك ، الطوبجية أى الذين يعملون فى الطوابى والتلاع كان معظمهم من عناصر الاقليات العرقية وكانت العلاقات بينهم متينة بحكم انتماءاتهم الطائفية لا العرقية ولا الدينية . فقد اقترض حسين اغا الكردى (طبجى) عام ١٨٦٢ من عثمان اغا الشركسى (طبجى) مبلغاً قدره ٥١٠ قرشاً وكان الشهود على هذه الواقعة محمد اغا العلايلى

التركي ، وحسين اغا التركي وعلى اغا الكريتلى ، وجميعهم من طائفة الطوبجية فى الاسكندرية (٥٤) .

وفى بعض الاحيان كان هؤلاء الذين يعملون فى مهن القتال والحرب من الشركس يسندون الى بنى جلدتهم او غيرهم من الاقليات العرقية الاخرى العمل فى الاطيان الزراعية التى يحصلون عليها من الحاكم ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك نورد منها التوكيل الذى تم بمقتضاه عام ١٨٥٩ نقل ابعادية أمين اغا الشركسى وقدرها مائة فدان وكسور الى ادهم اغا الاسلامبولى ، فى ناحية كفر رجب بقسم صهرجت التابعة لمديرية الدقهلية (٥٥) .

ولما كان بعض الشراكسة يتوفى دون وريث - كما ذكرنا - فقد كانت الحكومة تقوم بالاستيلاء على متروكاتهم ، لذا حرص البعض منهم على أن يوقف تركته أو يوصى بنقلها الى من يرى نقلها اليه سواء من بنى جلدته أو غيرهم من عناصر الأقليات الاخرى . وتسجل وثائق الأيلولة - وهى من وثائق الملكية وضمن وثائق المحاكم الشرعية - حوادث كثيرة فى هذا الصدد فى شكل وقفيات أو وصايا يتضح منها المصالح التى كانت تربط بين الأقلية الشركسية والأقليات العرقية الأخرى فى مصر والروابط الاجتماعية العديدة التى تربط بين عناصرها ، ففى عام ١٨٦١ على سبيل المثال أوقف يوسف صدقى بك الشركسى - ابعادية فى ناحية عزبة النصرى فى مديرية المنيا ومساحتها ٢٠٠ فداناً على زوجته (نسام شكر الشركسية) و (المصونة هانم بنت عبد الله معتوقة تيمور بك) مدة حياتهما ، ثم يصرف الثلث على لوازم المسجد الذى انشأه فى الزقازيق ، ويصرف من الربيع على الفقراء حيثما كانوا واينما حلوا (٥٦) كذلك فى عام ١٨٨١ حين توفى خورشيد افندى الشركسى أوصى بحصر ميراثه فى زوجته مهنور الشركسية وبنت من غيرها وأخيه الحاج بيرم افندى (٥٧) .

ثانيا : الظروف الاجتماعية المتشابهة :

لاشك أن حرص الشركس على الحفاظ على وضعهم الاقتصادي الطبقي المتميز قاد خطاهم على طريق تحديد شكل علاقاتهم الاجتماعية مع الأقليات العرقية الأخرى أو مع الأغلبية ، فالشركس بصفة خاصة كانوا مستعدين دائما لتوطيد أواصر العلاقات الاجتماعية مع الأتراك أولا بوصفهم على قمة الهرم الاجتماعي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانوا لا يترددون في التعامل مع أية أقلية أخرى مهما كان وضعها الاجتماعي ، طالما أن ذلك سوف يحقق لهم المكانة الاجتماعية المتميزة ، فمما يلاحظ أن الشركس أقاموا علاقات اجتماعية مع كافة الأقليات الموجودة في مصر في القرن التاسع عشر . ففي بيوت العديد من الشركس أقامت عناصر من مختلف الجنسيات ، من الأتراك والأقباش والسودانيين والشوام وغيرهم ، وربط بين جميع هؤلاء علاقات اجتماعية واسعة . ففي عابدين - أحد أحياء إقامة الأقليات في مصر وحيث كان يتركز الشركس خاصة - أقام على سبيل المثال عام ١٨٧٠ في منزل محمد ثابت الشركسى ٣٦ فردا تركيبهم العرقى على النحو الآتى :

محمد ثابت باشا شركسى وكيل ديوان الداخلية

ابن ثابت باشا ٥ سنوات بالمكتب (تلميذ)

والدة ثابت باشا شركسى

٩ جوارى بيض شركسى

١ مرضعة من أهالى الشام

٩ اناث رقيق من السودان

١ (اناث) رقيق من الحبشة

١ ابن أخ محمد ثابت باشا تلميذ بمدرسة الابتدائيين

١ ابن أخ محمد ثابت باشا (يتيم) تلميذ بمدرسة الابتدائيين

١ ابن عم محمد ثابت باشا خالى وظيفة

١ ابن المرضعة (شامى)

٩ اتباع محمد ثابت باشا شركس تلاميذ بمدرسة المبتديان (٥٨) .

وكما هو واضح من التركيب العرقى السابق أنه يرتكز أساسا على حرص الشركس على الحفاظ على مكانة الطبقة التى ينتمون اليها أكثر من أن يرتكز على ضرورة ايجاد شكل اجتماعى عائلى مستمد من أواصر القربى أو علاقات الدم ، فهناك ١٩ فردا من الرقيق الأبيض والاسود (٥٠ ٪ تقريبا) من عدد الموجودين بالمنزل ، و ٩ أفراد من الاتباع الشركس (٢٥ ٪) ، لذلك قامت العلاقات الاجتماعية بين الشركس والأقليات الأخرى على أساس من تشابه الظروف الاجتماعية ووحدة المصالح الاقتصادية فيما بينها ، فلم يكن غريبا اذن جنوح هذه الأقليات الى الالتئام وبإتالى تكوين أعراف وتقاليد اجتماعية خاصة بهم استقرت بمرور الأيام وظلت حبيسة تجمعاتهم العرقية لا ينال أو يصيب الأغلبية المحلية منها شيئا ولو أنها أصبحت فيما بعد مثالا يحتذى للأغلبية على اعتبار أن هذه الأقليات العرقية كانت تمثل الارستقراطية الحاكمة آنذاك ، هذه الفئة مكونة من كبار الملاك المصريين الذين سعوا الى مصاهرة هذه الأقليات .

والواقع أن هذه الأعراف والتقاليد الاجتماعية التى التفت حولها الأقلية الشركسية والأقليات العرقية الأخرى كانت مأخوذة من البيئات التى نزحوا منها ، وان ظلت استانبول هى المحور الذى تدور حوله على اعتبار أن معظم الشركس أو الأتراك أو الأرمن أو غيرهم ممن نزحوا الى مصر شخصوا بأبصارهم اليها واخذوا عن طبقة الحكام بها ، فضلا عن أن عددا منهم نال بعض تربيته الاجتماعية وتعليمه هناك قبل أن يأتى الى مصر ، فمن خلال ترككات بعضهم يتضح ذلك ، ففي عام ١٨٥٧ حين

تم ضبط وتحريير وتقويم ما وجد مخلفا ومتروكا عن عثمان كوجك بك الشركسى تبين انه ترك مكتبة تضم كتب صرف تركى ، وكتاب ادعية ، وكتاب تاريخ ال عثمان ، وكتاب انشاء تركى ، وكتب وعظ ، وكتاب الموطأ لمالك ، وكتاب البخارى ، وكتاب روضة الصفا ، وكتاب معرفة نامه تركى ، وكتاب خلدون تركى (٥٩) .

والجدير بالذكر ان هذه التقاليد الاجتماعية فى مجتمع الاقليات العرقية العثمانية فى مصر قامت على إتخاذ أشكال ذليلة من العلاقات الاجتماعية . وأقصد بالاشكال الذليلة نوع العلاقات التى تربط بين بعضهم البعض ، فعلاقة المملوك بالأمير وعلاقة الامراء بعضهم البعض وعلاقاتهم جميعاً بالحاكم ثم بالسلطان ، هذه العلاقات تتنوع بين تقبيل الأيادى والاقدام والسجود ، والقيام بأعمال الخدمة وغير ذلك من اشكال العبودية (٦٠) . وهى مما اتوا به من مناطق نزوحهم الاصلية . وظلت هذه الاشكال تترسخ تدريجياً فى الافهام ونما الى جانبها تقاليد اجتماعية اخرى ، ومع ذلك فإن الذين اتخذوا هذه الاشكال الذليلة من العلاقات كان بإمكانهم الوثوب على من يقدمون لهم هذا الولاء المصطنع فيفتكون بهم او يقتلونهم . لذلك اتخذت العلاقات الاجتماعية بين هذه الاقليات سواء أكانت شركسية او غيرها طابع التريص والحذر ، ولم يمنعهم ذلك من الاختلاط والتزاوج من بعضهم البعض والتعصب لأصولهم العرقية عند الضرورة .

وهكذا نرى ان تشابه الظروف بين الشركس والأقليات الاخرى قد أدى الى ايجاد تشابه مماثل فى النزعة والسلوك بينهم ، فأسس التربية واحدة ، وفى معظم الأحيان تجمعهم منازل واحدة ، مما أدى فى النهاية الى توثيق العلاقات الاجتماعية بين هذه الاقليات .

والواقع أن الشركسيات البيض كن متفرقات فى منازل وبيوت

كل الاقليات الأخرى تقريباً سواء كن جاريات او زوجات مما جعل الشركس يتمتعن بقبالية خاصة عند باقى الاقليات ، وهن بخلاف الارمنيات مثلاً او الروميات على الرغم من ان كلتاهن يتمتعن بنفس الجاذبية غير أن الشركسيات انفردن بالتسلل الى باقى الاقليات مما جعل تأثيرهن فى العلاقات الاجتماعية بين الاقليات ملحوظاً ، ففى كثير من الحالات كن يتحولن بسرعة فى منازل الاغنياء الاتراك من وضع الجوارى الى مكانة الزوجات بعد ان يتزوجن من سيدهن او ابنه كما اشرنا من قبل ، فضلاً عن ان الكثيرات من الشركسيات اللاتى تم إحضارهن من بلاد القوقاز وجورجيا كن مفضلات على نساء مصر الاحرار ويتمتعن بمرتبة أعلى من هؤلاء الاخيرات بين العامة (٦١) .

كما انفردت الشركسيات - فى مجال العلاقات الاجتماعية - باختلاط بالاغلبية عكس باقى نساء الاقليات الأخرى التركيات او الارمنيات واليونانيات ، اذ ان المصريين الاغنياء كانوا يفضلوهن على الاخريات من الملونات الحبشيات او السودانيات ، وكان تفضيل الاغنياء المصريين لهن وراء إندماجهن بالأغلبية وإبداء الكثير من الثقة فى المصريين . فكثيرات من الشركسيات المعتقدات كن يفضلن ان يتولى شئونهن المالية وينوب عنهن فى كافة امورهن هؤلاء المصريين ، ووثائق المحاكم الشرعية تثبت ذلك وتدل عليه . ومن الامثلة على ذلك ، ان ناطمة هانم الشركسية - معتوقة نور قمر الشركسية معتوقة سعيد - باشا والى مصر - عام ١٨٨٩ أنابت عنها حسين افندى اسماعيل - من اهالى بلدة الصالحية - بالشرقية فى كل شىء يخصها (٦٢) .

وقد لادى ارتفاع تكلفة اقتناء الشركسيات ذوات البشرة البهضاء الى جعلهن بعيدات المنال بالنسبة للجميع باستثناء اغنى الشخصيات

فى كل الجنسيات بما فيها الاغلبية من المصريين ، فظلت الشراكسيات فى الترتيب الأول بالنسبة للنساء فى مصر فى القرن التاسع عشر ، وأصبحن على رأس الهرم الاجتماعى ، وبالتالي تكونت أكبر البيوتات - وهى التى كانت فى العادة تنتمى الى طائفة البكوات والباشوات - من أسر ذات طابع عتميز ، فالأم فيها من الشراكسة والابناء خليط من ابناء الزوجة أو ابناء الزوج أو ابنائهما معاً وحاشية تضم جوارى ومماليك من البيض والسود يتأهبون للصعود الى أعلى المراتب فى الهيئة الاجتماعية . فوثائق الاحوال الشخصية الصادرة عن المحاكم الشرعية تكشف عن بناء أسرى معقد للأقليات العثمانية فى مصر آنذاك ، اذ المعروف أن الزيجات كانت تتم عن طريق نظام الجوارى وفيه لا يمكن للسيد ان يبيع جارية حملت منه أو أن يهبها إن هو اعترف ببنة الطفل ، فتصبح تلك الجارية مخولة أن تنال حريتها عند مماته . ويحدث أحيانا ان يعتق السيد جاريته بعد ولادة الطفل مباشرة ويتزوجها لتصبح بذلك زوجة سيدها . وفى هذا النظام أيضا : لا يصرف السيد جاريته الا فى حالات نادرة جداً ، وان فعل ذلك فانه يقوم باعتاقها ويقدم لها مهراً معيناً ويعمد الى تزويجها بشخص طيب السمعة أو تقديمها الى احد اصدقائه « (٦٣) » .

ويتبين لنا من خلال قراءة وثائق الاحوال الشخصية للأقليات العرقية وأسس النظام الاجتماعى لها عموماً فى مصر الاهمال الواضح فى رعاية النسب الى الآباء والافراط فى عادة التبني والالتحاق بالادعياء ، ولم يكن ذلك سوى استمرار لعادات نقلوها من بيئاتهم الأصلية - وأصبح لهؤلاء الذين تغيب انسابهم منزلة وكرامة يغبطهم عليها أهل الاحساب . وهكذا صار الجهل بالانساب ، وفى ظل هذا النظام عادة اصاب عدواها الجميع بما فيهم الاغلبية ، فأصبح البيت القديم المؤسس على مؤتين من السنين لا يعرف أسلافه إلا واحداً أو اثنين .

معنى هذا أن ولع عناصر الأقليات بالجوارى ممن لا تعرف أصولهن قد أفرز بناء أسرياً يقوم على الجهل بالانساب ويعلى من المنزلة الاجتماعية التى تعززها قيم الثراء وأسباب القوة فحسب . ونورد مثالا واحدا يدل على ذلك ، فقد جاء فى وثائق المجلس الشرعى فى مدينة الاسكندرية عام ١٨٨١ ان احمد افندى عونى (وكيل أشغال دائرة حرم سعيد باشا) حين توفى كان متزوجا من نور جهان الشركسية معتوقة المرحوم محرم بيك محافظ الاسكندرية السابق الذى اعتقها وهو يملكها وزوجها له ، ثم توفيت نور جهان وانحصر ميراثها فى ابن أخ معتقها لأبيه حسين باشا فهمى (وكيل ديوان الاوقاف) (٦٤) .

وهكذا حلت العنصرية مكان الاعتزاز بالنسب بين الاقليات العرقية ، فأصبح الانتساب للجنس هو الاساس بغض النظر عن نسب الخثولة أو الابوة ، فنسى الابطناء فى مجتمع الاقليات خذولتهم ، ودعوا الذين يتولون امورهم بالآباء وان لم يكونوا كذلك ، وافتخروا بعرقيتهم لا بأصلاهم ، فكثيرا ما يردد الاسم مقرونا بالاقلية التى ينتمى اليها ، فيقال الشركسى او التركى ولا يعرف له أباً أو عائلة . واتخذوا من انتسابهم الى الجنس أداة للإرتقاء الى رتبة الاشراف ولكن بغير نسب ، وكذلك اتكلوا على العرقية فى نيل المقامات الرفيعة وليس على ما فعلوه بجد واجتهاد . فتثبت وثائق تعداد النفوس فى عام ١٨٤٨ و ١٨٧٠ : أن أعداداً كبيرة منهم تحولوا الى عاطلين يباهون بعنصريتهم لا بجهدهم واجتهادهم « (٦٥) . ووصل الأمر بينهم حد التناوب بالأصل ، فهم وان اتفقوا على أنهم ينتمون الى سلالات تختلف عن الاغلبية من المصريين ، الا أنهم كانوا يتناوبون فيما بينهم بالسلالات التى ينتمون اليها ، فقد ظلت سلالة اسرة محمد على لها المكانة الاولى (٦٦) .

وبالرغم من أنهم ربطوا مصيرهم بمصر الا أن عواطفهم ظلت متأججة نحو مناطق نزوحهم الأصلية بدليل أنهم حرصوا على أن يقرنوا اسماءهم بهذه المناطق ولم يتخلوا عن هذه العادة قط .

وحين تدفق الاوربيون على مصر واصبحوا يمثلون أقلية عرقية تعامل معهم الشراكسة وباقي الاقليات العثمانية الاخرى فأولوهم ثقتهم ، وتولى الاوربيون إدارة شئونهم الاقتصادية خصوصاً . وبرزت اسماء اوروبية فى هذه الناحية امثال : هرمان ادينهايم « البروسى وعيره . ولكن بعد ذلك بدأت الاقليات العثمانية تستشعر القلق من جراء تزايد نفوذ هؤلاء الاوربيين .



الهوامش

- (١) كلوت بك : مرجع سابق ج ١ ص ٥٣٣ .
- (٢) جابرييل بايير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ص ٣٢٠ (مترجم) .
- (٣) نفسه ص ٣٢٥ .
- (٤) الجوائب ١٨٦٨/٦/٩ (بيع الرقيق) .
- (٥) نفسه ١٨٦٨/٦/٢ .
- (٦) نفسه ١٨٦٨/٦/٢ .
- (٧) انظر سجلات تعداد النفوس ، من خلال قراءة أعداد الموجودين فى هذه البيوت يتبين وجود عدد قليل من الوطنيات كن يعملن فى أعمال دنيا .
- (٨) تفتقر سجلات تعداد النفوس بالرغم من أهميتها الى تناول الاصول العرقية للزوجات فى بيوت الوطنيين ولكن من المرجح ان كثيرات من الشركسيات اللاتى تركن العمل فى منازل الاتراك كن يلجأن للزواج من الوطنيين .
- (٩) يتبين من قراءة ملفات الموظفين ان اعداد الشراكسة تزايدت فى مصر فى الستينات بشكل ملحوظ .
- (١٠) محمد امين حسونه : مرجع سابق ص ١٢٩ .
- (١١) نفسه ، نفس الصفحة .
- (١٢) ملفات الموظفين الشراكسة ، دولا ب ٦ عين ١ محفظة ١٢٣ ، ملف ١٧٩ .
- (١٣) انظر وثائق ديوان الخديوى ، لا توجد وثائق تدل على أن أياً من الشراكسة طلب الخروج من مصر عكس الاتراك الذين كانوا يطلبون ذلك فى أحيان كثيرة .
- (١٤) ملفات الموظفين الشراكسة ، من خلال قراءة ملفات هؤلاء الموظفين يتبين تمسك هؤلاء بالبقاء فى مصر .
- (١٥) تقرير البارون دى بوالكميت اول يوليو ١٨٣٣ ص من كتاب دكتور محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على السياسة الداخلية) . القاهرة عام ١٩٤٨ .

- (١٦) ملفات الموظفين الشراكسة ، دولاب ٥ عين ٢ مجموعة ربط
معاشات الموظفين .
- (١٧) نفسه .
- (١٨) وثائق ديوان الخديوى :
(١٨) نفسه .
- (٢٠) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مرجع سابق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
- (٢١) لا يخلو بيت من بيوت كبار الاتراك من الجوارى اللاتى يتمتعن
بمكانة متميزة عن غيرهن من الرقيق الاسود ، ويتبين لنا
ذلك واضحا من خلال قراءة سجلات تعداد النفوس .
- (٢٢) سجلات المحاكم الشرعية ، تدل كافة التوكيلات على أن مساحات
كبيرة انتقلت الى النساء التركيات ، وقد وردت هذه التوكيلات
فى اماكن متفرقة من السجلات .
- (٢٣) سجلات تعداد النفوس . من خلال تناول هذه السجلات والافراد
وفى كل بيت يتبين لنا هذه الحقائق فى وضوح كامل .
- (٢٤) نفسه .
- (٢٥) وثائق ديوان الخديوى محفظة رقم ١١ وثيقة بتاريخ ١٢ ربيع
اول ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م كانت طائفة تجار الرقيق الابيض من
الطوائف المعروفة ، وكان على رأسها آنثى رجب اغا ، ومن
التجار المشهورين طريزون لى اسماعيل ، عينتابلى مصطفى ،
ملاطيه لى محمد ، خربوطلى حسين ، عربكيرلى محمد ،
خربوطلى عثمان .
- (٢٦) جبرائيل بيير : مرجع سابق ص ٣١٩ - ٣١٠ .
- (٢٧) محمد امين حسونة : مرجع سابق ص ١٤٥ .
- (٢٨) حلمى شلبى (دكتور) : الموظفون فى مصر ص ٨٩ ، ٩٠ ،
وجبرائيل بير : مرجع سابق ص ٣٨ .
- (٢٩) جبرائيل بيير : مرجع سابق ص ١٨ .
- (٣٠) نفسه .
- (٣١) محمد امين حسونة : مرجع سابق ص ١٦٢ .
- (٣٢) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) دفتر رقم (٢٠)
ابعاديات البحيرة / ١٢ نوفمبر الى ٢٦ ديسمبر ١٨٨٩ : وقد
اوقفت هذه الاطيان على عقائدها .

- (٣٣) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) سجل رقم ١٨ من
٢ يناير ١٨٨٩ الى ١١ مايو ١٨٨٩ .
- (٣٤) محكمة اسكندرية الشرعية . سجل رقم (٣) ، (٢٣ رمضان
١٢٧٩ - ٢٢ جماد أول ١٢٨٢ هـ) .
- (٣٥) محكمة اسكندرية الشرعية سجل ٤ (١٠ ربيع ١٢٨١ هـ - /
١٨٦٥ م) .
- (٣٦) راسم رشدى : مصر والشراكة ص ٢٠٨ ، ٢١٢ .
- (٣٧) وثائق ديوان الخديوى : محفظة رقم (٦) ٢ محرم ١٢٥٣ هـ /
٦ رمضان ١٢٥٣ هـ (انعامات من الجنا ب العالى الى مأمور
الديوان بدأت فى رجب ١٢٥٣ هـ - / ١٨٣٧ م) .
- (٣٨) جبرائيل بيير : تاريخ ملكية الاراضى ٠٠٠ ص ٤٤ .
- (٣٩) راسم رشدى : شركسى يتحدث عن قومه ص ٥٤ للقاهرة ١٩٤٧ .
- (٤٠) جبرائيل بيير : مرجع سابق ص ٤٥ .
- (٤١) محكمة اسكندرية الشرعية رقم ١٧ اشهادات ١٢/٨/١٨٨٨ م .
- (٤٢) مذكرات مخطوطة مترجمة عن التركية . كتبها ، محمد عارف
باشا ص ١٩ ، ٢٠ .
- (٤٣) ملفات الموظفين الشراكة ملف جركس جعفر اغا رقم ٣ ص ١٢ .
- (٤٤) ملفات الموظفين الشراكة ملف اسماعيل باشا زهدى رقم ١
(١٨٨٣ - ١٨٨٦) .
- (٤٥) مذكرات احمد عرابى ، كشف الستار . كتاب الهلال (٢) جزء
مارس ١٩٥٣ .
- (٤٦) ملفات الموظفين الشراكة (ملف خالد باشا الشركسى وملف
جعفر صادق باشا) .
- (٤٧) محكمة اسكندرية الشرعية (دعاوى) رقم (٣) ١٠ جمادى
١٢٨٥ هـ / ١٨٧٦ م .
- (٤٨) احمد تيمور : تراجم اعيان القرن الثالث عشر واوائل القرن
الرابع عشر ص ٤٠ ، القاهرة سنة ١٩٤٠ .
- (٤٩) على بركات (دكتور) : تطور الملكية الزراعية فى مصر
١٨١٣ - ١٩١٤ ص ١٧٣ .
- (٥٠) احمد تيمور : مرجع سابق ص ٤٥ .

- (٥١) عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الاهلية ص ٢٠ .
- (٥٢) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) رقم (٢٠) وثيقة فى ٢٩ يناير ١٨٨٩م .
- (٥٣) محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١٢) ٦ ربيع اول ١٣٠٣ هـ .
- (٥٤) محكمة اسكندرية الشرعية رقم (٢) ٥ ذى القعدة ١٢٧٧ هـ .
- (٥٥) محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١) ٢٩ جماد ثانى ١٢٧٥ هـ .
- (٥٦) محكمة اسكندرية الشرعية رقم (٢) غرة صفر ١٢٧٧ هـ .
- (٥٧) محكمة اسكندرية الشرعية (ايلولات) رقم (١) عام ١٨٨٨م .
- (٥٨) سجلات تعداد النفوس عام ١٢٨٥ هـ / ١٨٧٠م جزء أول عابدين ل/١/٨٤/٤١ شارع النيمى ، وكانت معظم منازل الشراكسة فى هذا الحى .
- (٥٩) محكمة اسكندرية الشرعية رقم (٢) فى ١٣ شعبان ١٢٧٣ هـ .
- (٦٠) عبد السميع الهراوى : مرجع سابق ص ٢٦٦ .
- (٦١) ادوارلين : عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ص ١٨٧ مترجم (ترجمة سهير دسوم) مكتبة مدبولى (د . ت) .
- (٦٢) محكمة اسكندرية الشرعية (اشهادات) سجل رقم ١٨ ٢٠ يناير ١٨٨٩م .
- (٦٣) ادوارلين : مرجع سابق ص ١٨٨ .
- (٦٤) محكمة اسكندرية الشرعية (دعاوى) رقم (٥) وثيقة محررة فى ٤ رجب ١٢٩٨ هـ / ١٨٨١م وفى الدعوى التى اقامها حسين باشا فهمى يطلب رد مبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى ذهباً كانت نورجهان تستحقها بذمة احمد افندى عونى قبل وفاته ، وايده فى ذلك شهودهم عبد القادر افندى « رودسلى » وعمر افندى « قوللى » ورد مأمور بيت المال المبلغ للمذكور .
- (٦٥) سجلات تعداد النفوس عام ١٢٨٥ هـ / ١٨٧٠م .
- (٦٦) مذكرات عبر البشر لمحمد عارف ص ١ - ٥ مترجمة عن التركية .

الفصل الرابع

الأرمـن

الارمن

الارمن فى مصر فى القرن التاسع عشر هم أقل الأقليات العرقية عدداً ، وتجمع المصادر على أنهم لم يزدوا على الالفين (١) . وأغلبهم تركزوا فى المدن الكبرى خصوصاً القاهرة والاسكندرية . ويصعب جداً أن نضعهم فى الترتيب التالى للاتراك أو الشركس من حيث المكانة والأهمية ، فقد كانوا يضارعونها - إن لم يفوقونها - بعدما تحول الاتراك والشركس الى جموع لا تمارس - فى الغالب - الا الحرب والحكم . أما الارمن فقد تبوأوا مكانتهم كونهم من المثقفين والفنيين والحرفيين والتجار ، اى أنهم يمثلون طبقة مثقفة نشطة .

واكثر الارمن الذين توافدوا على مصر فى القرن التاسع عشر جاءوا من مناطق تركية مثل استانبول وأزمير وارضروم وطرابزون (٢) . وهى مناطق تركز الارمن الذين بلغوا مكانة مرموقة ، وتسموا فيها بالامراء . وازدادت أهمية هؤلاء الارمن النازحين الى مصر مع بناء الدولة الحديثة بها فى عصر محمد على فإزدادت الحاجة اليهم لما لهم من خبرات واسعة كانت الأقليات الاخرى تفتقر اليها .

والواقع أن الأرمن بالرغم من كونهم من المسيحيين فان ذلك لم يحل دون ارتقائهم الى مناصب كانت على درجة كبيرة من الأهمية ، اذ أن (نظام الملل) الذى كان يعترف بالكيانات الدينية المختلفة أدى الى توفير الاستقلال الذاتى المحدود وكفل لهم حفظ كيانهم العرقى بعدما أصبح لرؤسائهم الدينيين سلطة ونفوذ عليهم (٣) .

ولا يختلف الأرمن عن الاتراك والشركس كأقليات عرقية كانت تخشى الذوبان فى الاكثرية ، فاصطنعت التسلط عليها وسيلة لاثبات التميز العرقى ، مع فارق اساسى هو أن الأرمن بخلاف الاتراك والشركس كانوا من ملة أخرى هي المسيحية ، ولكن الارمن لم يكن يعنيه إظهار

هذا الاختلاف الدينى فى وسط أغلبية من المسلمين ، لذلك اختاروا تقليد الاتراك كإقلية من المسلمين اينما حلوا وشاركوهم فى النظر الى الأغلبية بكبرياء و صلف ، كما كانوا على استعداد دائماً للانضمام الى أى أقلية أخرى إذا كان ذلك يؤدى الى الحفاظ على مكانتهم كإقلية متميزة .

ازدهار أحوال الارمن

كان معظم الارمن فى مصر - عند بداية القرن التاسع عشر - وهم قليلون جداً - يعملون فى ألوان عديدة من النشاط الاقتصادى ، وقد أهلتهم ظروفهم لتولى مهام تتلاءم مع التطورات التى يمر بها المجتمع آنذاك خصوصاً فى علاقاته مع الأجانب او الحكومات الأجنبية ، فهم والشوام المسيحيون بسبب وضعيتهم تحولوا الى وكلاء وتراجمة ومقاولين للتجار الاوربيين (٤) .

والارمن خصوصاً سعوا للحصول على امتيازات تكفل لهم الحماية فى التعامل مع الدولة فهم وان كانوا أصلاً أرمن رعوية عثمانية إلا أنهم اندمجوا فى جنسيات أوربية لحمايتهم وفقاً لما جرى عليه العرف وطبقاً للإمتيازات الأجنبية التى كانت تخول السفراء فى الأستانة ان يمنحوا براءات او خطابات حماية يصدرها الباب العالى لعدد من الاشخاص يختارونهم لخدمتهم (٥) .

والواقع ان الارمن كانوا نوعين : الأول ، كان يجمع بين كونه آسيوياً وبين أوربا ويحتفظ بالتقاليد الشرقية وعلى السام باللغة التركية . والثانى ، كان متأثراً تماماً بتقاليد أوربا والفكر الحر . وفى بداية القرن التاسع عشر كان معظم الارمن فى مصر ينتمون الى الفريق الأول ، لذلك كانوا مرشحين أكثر من غيرهم للقيام بدور هام جداً بعد الحملة الفرنسية ، وأخذ دورهم فى التغيير التدريجى من مجرد الاقتصاد على ممارسة دور الوكلاء التجاريين للقناصل فى

كثير من اقاليم مصر الى الترشيح للعب دور هام فى مجال نقل المؤثرات الاوربية الى المجتمع المصرى ، والاقتراب بالتالى من مركز الحكم فى البلاد .

وعندما تولى محمد على حكم مصر كان الارمن من الاقليات التى ابدت له الولاء فكانت محل ثقته وتقديره ، وكان عدد منهم يعمل بالتجارة ، وبرزهم (يغيازار بيد روسيان) ، الذى استوطن مصر عام ١٧٩٠ وعمل فى تجارة الاحجار الكريمة ، وسرعان ما وثق علاقته بالبasha واصبح مستشارا اقتصاديا له (٦) .

ويرجع تعلق محمد على وثقته بهم الى خبرتهم فى مجال التجارة والمال التى نقلوها من مناطق نزوحهم ، فمناطق ارمنيا ذات موقع جغرافى له اهميته وخطورته الاستراتيجية كطريق تجارى حيوى بين اسيا واوربا (٧) ، فاذا اصفنا الى ذلك الظروف التى تعرض لها الارمن والناجمة عن كثرة الحروب والغزوات والكوارث والهجرات ، تبين لنا الرصيد الذى كونه الارمن والذى جعلهم اقلية ذات خبرات وتجارب ولديها الاستعداد لى تحقق مكانة اجتماعية واقتصادية متميزة وتبدى الولاء للسلطة السياسية ، وهو ملاحظه البasha منذ الوهلة الاولى لتولى الحكم ، فكان يصرح بذلك امام كبار رجاله (٨) .

والحق ايضا ان محمد على كان يسير على نهج سلاطين الباب العالى فى ثقته بالارمن ، وكان يعلم مقدار ما يتمتعون به من مكانة اقتصادية فى استانبول ، وكان يدرك ايضا ان ارمن مصر ذوى اصول اجتماعية منحدره من الاناضول ، لذلك كان يدعو عائلاتهم الى مصر ، فحين توفى (يغيازار بيدروسيان) فى عام ١٨٢٥ اخذ محمد على يبحث عن بديل له . ويقول باسكال كارمون الارمنى - قنصل فرنسا فى الاسكندرية - « ان مندوبى محمد على قطعوا مسافة ثلاثة الاف كيلو

متر فى عمق الاناضول لهذا الغرض وانهم عثروا على اثنين من عائلة يگيازار ، أحدهما عمل مستشارا له ، والثانى تولى منصبا فى الحكومة « (٩) .

ان ثقافة الأرمن ولغتهم التركية التى كانت اللغة الرسمية فى مصر ، بالاضافة الى الاخلاص الذى أبدوه للبasha فى بداية حكمه أتاحا لهم فرصة كبيرة لم تتح لهم قبل تولى البasha الحكم فى عام ١٨٠٥ ان يصبحوا ساعده الأيمن فى شئون المال والخارجية ، فكانوا نافذته على أوربا . فبخلاف (يگيازار بيدروسيان) ظهر تدريجيا العديد منهم ممن شغلوا وظائف المالية والخارجية بجدارة ، بل وفى مجالات اخرى مختلفة ، وكان محمد على يعترف امام حاشيته من الاتراك فى مناسبات عديدة بأن الأرمن حين يشغلون المناصب الرفيعة فإنهم يعملون بكل إخلاص أكثر من أى جنس آخر ، وذكر فى حشد من رهبانهم ذات مرة « سوف نظل دائما نذكر كلمة السلطان محمود الثانى التى قال فيها ان المسلمين والمسيحيين هما عيناي ، وهما حين يخرجان من المسجد أو الكنائس يصبحان أخوة .. وأنى إذكركم بأن محمود الثانى كانت أمه فرنسية « وعقب محمد على على حركة الإصلاح التركية بقوله : « إن هذه الحركة أثبتت أن السلاطين فى دمائهم الحركة الاصلاحية المتأثرة بفرنسا ولكنهم عاجزون عن الوصول بها الى مرحلة التنفيذ « (١٠) .

والواقع ان البasha كان يسعى الى جلب الأرمن الى مصر منذ بداية عهده لنفس الغرض ، فبناء الدولة الحديثة وإستقرارها كان يحتاج الى عناصر لا تتصارع على المناصب السياسية ، ولا تشكل أدنى خطر على الحكم ، والأرمن كانوا مرشحين لهذه المهمة ، فهم أقلية عرقية من ناحية ومن ناحية أخرى أقلية دينية ولديهم مخزون من الخبرات والتجارب كونوه قبل مجيئهم الى مصر وفى بيئة مماثلة لما

يجرى فى مصر ، أى فى الآستانة • فلم يكن هناك عائق أمام نزوحهم إلى مصر • وفى مناسبات عديدة كان المقربون من محمد على من الأرمن ينتهزون فرصة تحمس الباشا لمجيئهم الى مصر ويجلبون ابناءهم صغارا بأفضل الشروط ليتلقوا تعليمهم فى دول أوروبا منذ نعومة أظفارهم ويعودوا الى مصر مزودين بثقافة أوروبية واسعة • وهناك أمثلة كثيرة على هذا ، نذكر منها يوسف حكيان ، الذى ولد فى استانبول عام ١٨٠٧ من أسرة أرمنية كاثوليكية • ومنذ طفولته كان والده يحلم بأن يتلقى ابنه تعليمه فى إنجلترا ، وتحققت هذه الأمنية حين توجه الى مصر وأصبح أحد تراجمة محمد على • وحين قرر محمد على فى عام ١٨١٧ إرسال عدد كبير من أبنائه وموظفيه الى باريس لكى يتلقوا تعليمهم هناك ، انتهز والد حكاكيان الفرصة فطلب من محمد على أن يرسل ابنه - الذى كان يقيم مع والدته فى استانبول - الى إنجلترا • ولبى محمد على هذا المطلب (١١) •

وأغلب الأرمن الذين تبوأوا مكانة عالية بين موظفى محمد على كانوا قبل توليهم هذه المناصب قد تلقوا تعليمهم وثقافتهم فى أوروبا • ونجح أغلبهم - الى حد كبير - فى الجمع بين ثقافتين هما الثقافة الشرقية والثقافة الأوروبية ، وكانوا أكثر هضمًا للثقافة الأوروبية من رجال الارساليات التعليمية الأتراك أو غيرهم من الأقليات الأخرى ، فضلا عن أنهم كانوا أقدر على التعامل مع الأوروبيين أكثر من غيرهم ، بتعبير محمد على ذاته الذى ذكر ذلك فى مناسبة ما يثيره هؤلاء الأوروبيون من مشاكل أثناء وجودهم فى مصر (١٢) •

وكان الموظفون الأرمن يدركون أنهم جلبوا من تركيا لأداء مهمة محددة لذلك كانوا يتهياون قبل مجيئهم ليثبتوا جدارتهم عن طريق التأهيل لهذه المهمة • وهم بخلاف الأتراك والشركس فى هذا الشأن الذين تحول عدد كبير منهم ، بمجرد الاستغناء عن خدماتهم الى فريق

من العاطلين يتعيشون من كد الغالبية ، فمن النادر وجود عناصر من الأرمن لا يعملون وهذا ما تثبته وثائق التعداد التى يدون فيها مهنة كل فرد من هذه الأقليات (١٣) . وربما ذلك لأن طبيعة دور الأرمن كان يختلف عن دور الاتراك والشركس فى بناء الدولة الحديثة . فالاتراك والشركس كانوا أرباب السيف والأرمن كانوا أرباب القلم (١٤) .

وهناك فارق هام جدا بين الاتراك والشركس من ناحية والأرمن من ناحية أخرى . فالأرمن لم تغب عن أذهانهم لحظة فكرة اغترابهم فى مصر طالما هم يؤدون مهمة تخدم مصالح الاتراك من ناحية ومصالحهم من ناحية أخرى ، بخلاف الاتراك والشركس الذين كانوا مستعدين دائما لممارسة تمييزهم العرقى على الأغلبية دون الانصهار فيها متسترين بانتمائهم الى دين الأغلبية . لذلك كان أقرب الى الاحتمال ان ينشأ صراع عرقى بين الاتراك والأغلبية على الرغم من انتمائهما الى دين واحد ، على العكس من الأرمن الذين لم ينشأ عن تمييزهم العرقى أى شئ . اذ المعروف أن الأرمن كانوا جميعا من المسيحيين ، وأغلبهم أرثوذكس وأقلهم كاثوليك . ولا يعنينا بالطبع الأرمن الذين دخلوا دين الأغلبية ، وهم نفر قليل لا يقاس عليهم . فالأرمن اذن أقلية عرقية مختلفة دينيا عن الأغلبية بل وعن الأقلية التركية والأقلية الشركسية . وفى الوقت الذى حرصت فيه الأقليتان الاخيرتان على عدم الانخراط بالأغلبية الى حد كبير ولم تعرفا لغتها ، فان الأقلية الارمنية - خصوصا المثقفين منهم - لم تسلك نفس النهج . فهم من ناحية اختلطوا بالأغلبية ومن ناحية ثانية كما عرفوا التركية تعلموا اللغة العربية ولغات أوربية أخرى مثل الفرنسية والانجليزية ، الى جانب لغتهم الأصلية وهى اللغة الأرمنية ، وكون هؤلاء الأرمن فريق الموظفين الكبار الذين شغلوا مناصب رفيعة فى الخارجية والتجارة والموانئ واستطاعوا من خلال هذه

الوظائف أن يسيطروا على عصب الحياة الاقتصادية والشئون الخارجية .
ولدينا أسماء شخصيات أرمنية كمثال على ذلك ، أبرزهم « بوغوص
بك يوسفیان » ، الذى بدأ العمل مع محمد على كترجم ومستشار
شخصى له فى عام ١٨٠٥ ، ثم تولى وظيفة (ناظر الجمارك) .
وحقق من عمله فى الجمارك أرباحا طائلة فى الفترة من عام ١٨١٤ -
١٨١٩ ، وبعد ذلك ترقى فى عدة وظائف أخرى فى الخارجية والداخلية
مثل (ناظر الخارجية وديوان الداخلية) ، وظل يعمل بها حتى توفى
عام ١٨٤٤ ، ويذكر المؤرخ الكبير المرحوم شفيق غريال « أن محمد على
حين علم أن محافظ الاسكندرية لم يقيم بواجبه فى الاحتفال بتشييع
جنازة بوغوص بك ساءه ذلك وكتب اليه موبخا لعدم ارسال العسكر
وخلافه فى الجنازة وقال : ولا أدري ما الداعى لذلك ولا يخفى عليكم
الخدم المبرورة التى أداها بوغوص بك فى نحو ٤١ سنة ونبه عليه
بتدارك ما فاتته (١٥) .

الواقع ان بوغوص بك كان فى طليعة الارمن الذين كانوا يمثلون
نافذة مصر على أوربا فى فترة مبكرة من القرن التاسع عشر . ولاشك
انه يمثل أيضا أداة من أدوات التقارب بين مصر وأوربا . وبراعة
بوغوص بك تكمن فى نجاحه فى النفاذ الى شخصية محمد على القوية
وإقناعه بقبول أفكاره المتأثرة بالثقافة الأوروبية وكونه من الفريق الذى
نجح فى المزج بين الثقافتين الأوروبية والتركية ، فقد كان ولاء بوغوص
للدولة الام - تركيا - كبيرا وكان يرى أنه يقع على عاتقه مهمة المواءمة
بين حركة الاصلاح التى تنتهجها استانبول منذ عصر محمود الثانى وبين
افكار النهضة والحدائث فى أوربا ، والدليل على ذلك تأثره بغزو
محمد على للحدود التركية حيث كان يرى أن محمد على جانبه التوفيق
فى ذلك (١٦) .

وبوغوص يوسفیان بك يمثل جيل من الارمن الذين نزحوا الى

مصر وتولوا وضع أسس للاطلاع على الثقافة الأوروبية ، فلم تكن لديه أدنى حساسيات من التعامل مع أوروبا بسبب الاختلاف فى الدين أو الجنس ، بخلاف الأتراك والشركس الذين كانوا يشعرون بحساسية مفرطة فى هذه الناحية ، لذلك تجمع كتابات الأوربيين المعاصرين لبوغوص بك بأنه كان يعرف كيف يتعامل مع الأوربيين ومع الأتراك على السواء وأنه يمثل بحق أول من وضع ترتيبات وأسس التعامل بينهما ، وأنه كان يجمع فى أسلوبه بين الجراءة والجبن وهى نوعية نادرة من الاخلاق . وأنه كان يتميز بالمرونة والحنكة والدقة وكان يلجأ للتوفيق بين الطرفين (١٧) .

على أن ما يلفت الانتباه بحق هو هذا النفاذ المؤثر للإرمن فى الاقتصاد والسياسة الخارجية فى مصر وظهور فريق من الأرمن قليل العدد كبير التأثير فى الحياة المدنية ، اذ لم يكن لهم شأن ملحوظ فى الحياة العسكرية - على نحو ما هو معروف - فهناك أسماء قليلة ولكن مؤثرة بخلاف بغيازار بيدروسيان وبوغوص يوسفیان ومن بين هذه الاسماء جرابيت اغا بيدروس .

الصفوة المدنية الارمنية

تكونت حول هذه الاسماء الارمنية أسر أرمنية تركز معظمها فى القاهرة والاسكندرية ، ولم يقيم منهم فى غيرهما من المدن سوى نفر قليل جدا ، ولكن هذا النفر كان يقيم لفترات محددة ثم يعود الى القاهرة أو الاسكندرية ، لذا اقامت معظم الاسر الارمنية فيهما . واختاروا الإقامة الى جوار عناصر الاقليات التركية والشركسية وغيرهما ، ولم يقيموا بأحياء خاصة بهم (١٨) .

وابرز عائلات الارمن فى مصر فى بداية القرن التاسع عشر عائلة ميسكيان وعائلة نوباريان وعائلة الطرزي . اما عائلة ميسكيان فكان

منها الكسان ميسكيان أول صراف للبasha ، وهاجوب ميسكيان ، وكانا أخوان عملا بالناحية المالية فى عصر محمد على ، وهما من أسرة (يغيازار بيدروس) فهو خالهما (١٩) .

اما الكسان ميسكيان ، فقد ولد فى تركيا عام ١٨٠٠ ، واحضره خاله يغيازار عام ١٨٢٠ ، وانضم وأخوه هاجوب الى خدمة محمد على ، وأصبح الكسان فى عام ١٨٢٥ أكبر صراف فى مالية الدولة ، وكان المسئول الأول عن الضرائب . وقد تزوج من احدى الارمنيات ابنة أحد كبار التجار الأرمن فى القاهرة ، تدعى (تاكوهيم مريم) . وفى عام ١٨٢٨ كان المسئول الأول عن جمع ضرائب قبلى وبحرى ، بتفويض من عباس حليم . وحين كان يعالج فى ايطاليا (بيزا) عام ١٨٤٨ استقبل محمد على باشا فى (نابولى) . ولم تمر سوى فترة قصيرة حتى توفى ، وحضر جنازته فى مدافن الأرمن فى مصر القديمة - التى تكلفت ٣٠٧٧٦ قرشا - عدد من كبار شخصيات مصر آنذاك (٢٠) .

وفى عام ١٨٢٠ جاء هاجوب ميسكيان الى مصر ، وكان من رجال الدين الارمن ، فضلا عن أنه كان أميناً لمالية مصر . وحصل على نيشان من البasha بسبب أمانته . واشترك فى المجلس المحلى للقاهرة عام ١٨٤٠ وتولى صندوق خدمات الأيتام . وفى الفترة من عام ١٨٤٢ الى عام ١٨٤٤ كان عضو شرف لجريدة تصدر فى أزمير . وتوفى عام ١٨٥٨ (٢١) .

وترك الاخوان الكسان وهاجوب ثروة كبيرة . فقد تبرعا للكنيسة بأرض زراعية فى نواحي اشمون جريس بمديرية المنوفية تقدر بنحو ١١٣ فداناً وكسور . كما أنشأ الأخوان مصحة وداراً للعبادة فى حارة زويلة وأوقفوا أراض أخرى لأعمال خيرية وتربوية (٢٢) .

وهذا الفرع من عائلة (يغيازار بيدروس) ينتمى الى فريق الأرمن الذين عالجوا صنوف التجارة واشتغلوا باستثمار المال ، وكونوا ثروة طائلة وجذبوا اليهم اعدادا اخرى من أرمن تركيا ، أتوا فى ركبهم بعد سماعهم لفرص الكسب المتوفرة فى مصر . ويمثل جرابيث اغا أحد هؤلاء . وجرابيث اغا ، مولود فى (فن) من مناطق ارمينيا القديمة عام ١٧٩٠ ، ووصل الى مصر عام ١٨٢٠ عند اخيه (خاتشادور) وأول عمل قام به هو التجارة مع الاخوان ميسكيان (الكسان وهاجوب) فى منطقة المومكى (٢٢) .

وبعد فترة قصيرة استطاع (جرابيث اغا) تكوين ثروة كبيرة ، واحتكر - بتفويض من محمد على - الملاحات فى المطرية بنواحي الدقهلية وكان يتم توزيع الملح من هذه الملاحات على اقاليم مصر جميعها . وتمكن (جرابيث اغا) من العمل فى تجارة القمح والبنذور ، وتملك عدداً كبيراً من المراكب الشراعية (٥٠ - ٦٠ مركبا) كانت تجرى فى النيل تحمل بضائعه ، وفتح مكتباً تجارياً بجوار ترعة المحمودية بالاسكندرية (٢٣) .

وحين كان عباس باشا ابن طوسون ، والى مصر فيما بعد عام ١٨٤٨ متغيباً فى الحجاز بسبب خلافات مع ابراهيم باشا (٢٤) . قدم له (جرابيث اغا) المساعدة . ويعد توليه الحكم عينه مديراً لمصلحة صك النقود فى الفترة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٨٥٤ (٢٤) .

والواقع ان هذا الفريق من الأرمن الذين عملوا بالمال والتجارة كان يقوم بنفس الدور الذى يقوم به (فريق الاميرال) فى استنبول ، دور التأثير المباشر على الحكم من خلال السيطرة على الاقتصاد . وكأن الاتراك والارمن قد ارتضوا هذا ، ان يتقاسما معا شئون الدولة . والارمن فى هذا الشأن يختلفون عن الشركس ، اذ نستطيع القول ان

الشركس يأتون خلف الاتراك من حيث المكانة لتشابه كليهما فى العمل وهو الحكم والادارة ولكن يصعب أن نقول ذلك عن الأرمن فهم شركاء للاتراك وليسوا أتباعاً بسبب اختلاف العمل ، فهم يكونون صفوة مدنية تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد على حين يتولى الاتراك والشركس شئون الحكم والادارة . ولاشك ان هذا الموقع الذى احتله الارمن فى مصر اثار عناصر الاقليات الأخرى التى كانت تتابع عن كثب تزايد نفوذ الأمن فى بلاط الباشا . فبعد رحيل بوغوص يوسفیان فى اوائل عام ١٨٤٤ كان الأرمن قد حظوا بمنزلة كبيرة وازدادت ثقة محمد على فيهم ، فاختر (ارتين بك تشراكیان) خلفاً له (٢٥) .

وارتين بك تشراكیان يمثل جناح المثقفين الأرمن الذين درسوا فى فرنسا . وهو أرمنى كاثوليكي قام بدور كبير فى ترجمة عدد كبير من الكتب من الفرنسية الى التركية لخدمة الجيش والتحق بوظائف عديدة فيه ، ثم فى مدرسة المهندسخانة ، ثم سكرتيراً اول وترجمانا لمحمد على قبل أن يصبح وزيراً للتجارة والخارجية .

وكان ارتين بك همزة الوصل بين الباشا ودول أوروبا وتركيا . فقد كان يجيد اللغات التركية والفرنسية والايطالية والانجليزية . وفى عام ١٨٤١ ، اى قبل أن يصبح وزيراً للخارجية كان من وفد المفاوضة مع وزير خارجية انجلترا ووزير خارجية فرنسا لحل الأزمة الناشئة عن وصول جيوش محمد على للاناضول . وتوثقت عرى الصداقة بينه وبين رشيد باشا سفير تركيا فى باريس آنذاك (٢٦) .

وكان الاخوان ارتين بك تشراكیان وخسرو تشراكیان يمثلان قطبا الخارجية المصرية بعد بوغوص . ويسبب افكارهما المستنيرة لقياً معارضة كبيرة من فريق الاتراك والشركس ، ومع ذلك ظلا موقفهما قوياً ، وكان نوبار قد نشأ الى جوارهما وهو فى بداية حياته

عام ١٨٤٧ ، فأصبح الثلاثى الارمنى ارتين بك تشاركيان وخسرو ونوبار هم الذين يديرون دفعة الخارجية المصرية وبلغوا الذروة فى نهاية عصر محمد على (٢٧) .

وهكذا كان الارمن هم واضعوا أسس السياسة الخارجية المصرية مع بناء الدولة الحديثة فى مصر . وهم أقوى أجنحة الصفوة المدنية بسبب موقعهم من الحكم وسبب دورهم الهام فى العلاقات مع أوروبا . ويمكننا القول أن هذه الفترة تمثل العصر الذهبى للارمن فى مصر . على انه ينبغى ان نطرح سؤالاً هاماً حول أسباب اختيار محمد على لهم بالرغم من انه كان بإمكانه الاعتماد على الالبانيين من بنى جلدته الذين كان باستطاعتهم القيام بهذا الدور ؟ لاشك ان الباشا كان يعلم ان الالبانيا تقدم سياسيين بارزين الى تركيا ، وكانوا يمثلون عنصراً هاماً فى السياسة التركية فى استانبول ، ولكنهم كانوا بخلاف الارمن منعزلين تماماً عن أوروبا ، فضلاً عن انهم لا يعرفون اللغات الاجنبية كما كان يرى انهم ينزعون الى الناحية العسكرية اكثر ومن المعروف عنهم ميلهم للتمرد وعدم النظام (٢٨) . ولاشك ان ذلك جعل الارمن القوة الاولى المرشحة للقيام بدور هام فى السياسة الخارجية خصوصاً ، وعلى اعتبار انهم سوف يلعبون دوراً مؤثراً فى التعامل مع أوروبا .

وهكذا توفرت العوامل التى أدت الى جعل الصفوة الارمنية تحظى بثقة محمد على بالرغم من عدم اعتناقهم دين الاغلبية وهو الاسلام . فقد كان الباشا يحتكم الى المساواة بين العناصر ويتميز بالعدالة ، ففي عهده كان من تلاميذ البعثات العلمية ارتين خشادور واصطفان خشادور فى مجال فنون الحرب ، واصطفان بك وأوهان افندى اصطفان ويوسف افندى اصطفان فى مجال القانون والسياسة . وبترو يوسف افندى فى مجال الطب والصيدلة . ويوسف افندى فى مجال الزراعة والكيمياء والطبيعة وغيرهم (٢٩) .

المهم انه بانتهاء عصر محمد على أصبح فى مصر صفوة مدنية أرمنية ذات شأن ، بعد أن كانوا مجرد اعداد قليلة فى بداية القرن التاسع عشر ، واصبح لهذه الصفوة طموحاتها ، واخذوا ينافسون الاقليات العرقية الاخرى ويحاولون إثبات جدارتهم مهما كانت التضحيات . وهذا معنى ان الارمن كانوا أقلية لا تركز على كونها طبقة الفاتحين الظافرين ، كما هو الحال بالنسبة للأتراك أو الشركس . وهذا الوضع كان وراء كافة تصرفاتهم ، وجعلهم باستمرار موضع حسد من الاقليات الاخرى ، لأنهم كانوا يرون انفسهم لا يقلون مكانة عنهم .

الارمن فى عصر عباس الأول :

ارتبط ازدهار أو تدهور حال الارمن بدورهم فى بناء الدولة الحديثة . لذا تعرض دورهم للتصفية فى أعقاب انتهاء عصر محمد على ، فى الوقت الذى كانوا يثبتون فيه أقدامهم فى مصر ، وينتقل دورهم من مجرد النشاط الاقتصادى الى النشاط السياسى . ومعروف أن عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) أخذ يراجع كثير من الأمور التى كانت قد بدأت فى عصر محمد على وامن فى سياسة الحذر من الغرب ، ورمى الى هدم النفوذ الأوربى فى مصر ، وبادر فى أول عهده الى ابعاد الارمن من الوظائف العليا التى وصلوا اليها واستغنى عن خدمات أرتين بك - تشريكيان أبرز الشخصيات الأرمنية آنذاك وراعى شئون الارمن - وسجنه ولكنه استطاع الافلات من قبضة عباس وهرب الى فرنسا (٣٠) . كما أبعاد نوبار الى فينا (٣١) .

وبالرغم من ذلك فان تجار الارمن فى مصر لم يتأثروا بذلك ، فظلوا يمارسون أعمالهم التجارية والمالية فى القاهرة والاسكندرية ومدن الأقاليم ، وحققوا ثروات ضخمة ، فضلا عن أن أكثرهم تملك الأتيطان الزراعية والعقارات (٣٢) .

وكان بمصر عدد من الأرمن الذين أتى بهم محمد على من تركيا للعمل فى الحرف المختلفة منهم الحدادون والبنائون والصرماتية والترزية ، وكونوا أسراً أرمنية فى القاهرة والاسكندرية ، من أشهرهم أسرة بليان ، وهى أسرة مشهورة بأعمال الهندسة والعمارة (٣٣) .

معنى هذا أن استغناء عباس الأول عن أصحاب الوظائف الكبيرة من الأرمن لم يقض على الأقلية الارمنية بسبب تغلغلهم فى الحياة المدنية فى المجال الاقتصادى - وهو على نحو ما عرفنا دور قديم أسبق من فترة محمد على - ولكنه اكتسب بعدا جديدا مع بناء الدولة الحديثة وترتب عليه زيادة أعداد الأرمن فى القرن التاسع عشر . ولاشك أن موقف عباس باشا من الأقلية الأرمنية التى تأثرت بسياسته قد أسهم فى جعل أفرادها الأغنياء يتكاثفون من أجل مواجهة الموقف ، اذ لم تعد لهم نفس الحظوة التى كانوا يتمتعون بها فى عصر محمد على ، فأخذوا يهتمون بشئون الأرمن الاجتماعية . فتسجل وثائق المحاكم الشرعية مواقف عديدة تدل على حرص هؤلاء الأغنياء الارمن على التعاطف مع فقراء الأرمن - وهم قلة محدودة ، فضلا عن عنايتهم بشئون الأرمن فى المجالات الاجتماعية الأخرى مثل بناء مدرسة للأرمن وكنيسة وغير ذلك من أوجه النشاط الاجتماعى الخيرى (٣٤) .

والواقع أن هذه الجهود كانت استمرارا للدور الذى كان يقوم به اغنياء الأرمن منذ عصر محمد على ، ولكن مع فارق أساسى هو أنهم دخلوا فى تنافس مع الجاليات الأخرى - خصوصا الأوروبية - التى بدأت فى التدفق على مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فعلى حين ظل تعليم أبناء الأرمن حتى هذه الفترة فى أوربا وبأوامر من الباشا بدأنا نلاحظ لأول مرة عناية أغنياء الارمن بضرورة إقامة مدرسة لأبناء الأرمن فى مصر (٣٥) .

وكان تعليم أبناء الأرمن الذى لايشملهم أمر الباشا بالسفر الى أوربا يتم فى مكان العبادة - وهو الكنيسة - وبشكل تقليدى . وهى الجذور الأولى لتعليم أبناء الأرمن ، وقيام مدرسة أرمنية فى مصر خاصة بأبناء الأرمن عام ١٨٥٤ . ولكن قبل انشاء هذه المدرسة كان يوجد كتاب للأرمن هو كتاب سركيس عام ١٨٢٢ فى حارة زويلة بالقاهرة وفى هذا الكتاب كان الرهبان أو رجال الدين يقومون بدور تربوى فعال (٣٦) .

وحين تزايدت أوقاف أغنياء الأرمن من أجل أبناء الطائفة بدأت مصالح الطائفة تتزايد ولعبت الكنيسة الأرمنية دورا هاما فى هذا الصدد ، وكانت تابعة لكنيسة القدس ثم انفصلت عنها ، فقد كانت معظم الأوقاف من أغنياء الأرمن يتولى مطران الارمن نظارتها ، ويعمد (يغيازار بيدروس) أول من أوقف أملاكا لصالح أبناء الطائفة الأرمنية فى مصر ، وارتبط بها بداية تعليم أبناء الأرمن فى مصر عام ١٨٢٨ وتضمنت وقفه أن يتولى مطران الأرمن نظارة وقف يشمل أطيان وعقارات فى حارة زويلة لصالح الطائفة الأرمنية فى مصر ، يضم هذا الوقف مبنى من ثلاث حجرات ومن دورين ، أحدهما للفقراء لاقامتهم والدور الثانى خاص بالكنيسة وكان هذا أول مكان للعبادة والتعليم للطائفة الأرمنية فى مصر (٣٧) .

أما جرابيت أغا الذى توفى عام ١٨٦٤ فقد ساهم فى بناء كنيسة للأرمن فى عام ١٨٣٨ فى منطقة بين السورين ، ودفع مبلغ ١٠٤٠٠ قرشا . ويعتبر جرابيت أول أرمنى ينفق من ماله بسخاء من أجل اقامة أول مدرسة أرمنية عام ١٨٥٤ على أرض مملوكة للبطريركية ، فدفع حوالى ٢٠ ألف فرنك من العملة الذهبية - ولكى تستمر المدرسة الأرمنية فى أداء رسالتها أوقف أرضا فى مناطق الشيخ عثمان وودلجا (نواحى

الصعيد) ففى دلجا أوقف عزية ٤٠٠ فدان . وفى الشيخ
عثمان - احدى قرى الجيزة - أوقف ٣٤٠ فداناً بها ٦٠٠٠ نخلة ، وكان
ينفق من ريع هذه الأوقاف على المدرسة الأرمنية وإبناء الأرمن
الفقراء (٣٨) .

وهذه الأمثلة عن الشخصيات الأرمنية التى أعطت الرعاية للأقلية
الأرمنية فى عصر محمد على وعباس الأول تبين أن الأرمن فى مصر
ازداد شأنهم ، وانهم وان انكمش دورهم السياسى نسبيا فى عصر عباس
الأول الا أنهم نشطوا اجتماعيا واقتصاديا . ومع ذلك فإن انسحاب
الأرمن من الحياة السياسية آنئذ ترك فراغا ملموسا أمام عباس باشا
مما جعله يضطر الى ملأ هذا الفراغ الذى تركه أرتين بك تشاركيان
بهرويه الى فرنسا ، وذلك باستدعاء (اراكيل بك) و (اسطفان بك
دميرجيان) . والأول هو شقيق نوبار بك ، وتولى ديوان الخارجية .
والثانى تولى ديوان التجارة ، ثم لم يلبث أن قتل عباس باشا بعد ذلك
فى عام ١٨٥٤ (٣٩) .

وبانتهاء عصر عباس باشا لوحظ أن النفوذ الأرمنى فى السياسة
المصرية قد ضعف وأن أعداد الأرمن فى مصر قد تزايدت ، بمعنى أنه
واكب زيادة عدد الأرمن ضعف وجودهم فى المناصب الرسمية ، فعددهم
قبل عام ١٨٢٢ كان لا يزيد عن ٣٠٠ فرد ولكنه عند أواخر عصر محمد
على ارتفع الى ألفين وظهر بينهم عائلات متوسطة الحال وعائلات فقيرة
لأول مرة . وبخلاف بدايات القرن التاسع عشر كانت الأعداد القليلة
الموجودة منهم تبادر الى الدخول فى دين الأغلبية ، نلاحظ أنه مع
تزايد نفوذ الأقلية الأرمنية فى عصر محمد على وأعداد أفرادها حرصهم
تثبيت مكانتهم الاجتماعية والدينية . فعند بداية القرن التاسع عشر كان
هناك بعض الأرمن المماليك أمثال محمد كتحدا المسلمانى (١٧٩٠ -

١٨٠٠) وهو أرمنى اعتنق الاسلام ، ومصطفى كحيا جبرجى وهو أرمنى مملوكى اعتنق الاسلام وبيدروس وغيرهم (٤٠) * ولكن مع مشروع الدولة الحديثة وجدنا الأرمن يكافحون من أجل المساواة بالمسلمين . وابرز مثال على ذلك يوسف الطرزى ، وهو أرمنى كاثوليكي كان يعمل فى وظيفة مترجم ومسئول عن مخازن الذخيرة . وهو الذى قدم شكوى الى محمد على بسبب التفرقة فى الزى المستند الى العقيدة - حيث كانوا يرتدون ملابس خاصة تميزهم - فاستجاب الوالى محمد على له ، وصدر مرسوم فى ١٤ مارس عام ١٨٠٧ يلغى هذا التميز (٤١) . ولكن فى عام ١٨١٨ أصدر المحتسب قرارا فى مصر القديمة برجع الأرمن والمسيحيين للزى القديم وان يرتدوا العمامة الزرقاء المميزة ويمنع عنهم ما استفادوا منه ولا يعمل عندهم موظف مسلم ، وأن يسمح لهم فقط ببناء القصور على ضفاف النيل (٤٢) .

المهم ان الأرمن فى نهاية عصر عباس الاول اصبحوا أقلية متميزة عن الاتراك والشركس واصبح لهم كيانا خاصا بهم ، ويمارسون دوراً اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا فى مجتمع الاقليات العرقية ، ولم يعد بالامكان الاستغناء عنهم . بدليل ان سعيد باشا حين تولى عام ١٨٥٤ بادر الى اعادة تعيين الأرمن المفصولين من وظائفهم ، فعادوا الى الازدهار مرة أخرى ، ولكن هذه المرة بدأت أقليات عرقية أخرى تتوافد على البلاد ، وأقصد بها الأقليات الاوربية ، فدخل الأرمن مرحلة جديدة .

الأرمن فى عصر سعيد

أصبح للأرمن أملاكهم وضياعهم ومؤسساتهم الدينية والتربوية فى مصر بعد منتصف القرن التاسع عشر . وعادت الشخصيات الأرمنية البارزة الى مسرح السياسة الخارجية المصرية للقيام بدور همزه الوصل

بين أوروبا ومصر . وهو نفس الدور الذى رشحهم محمد على للقيام به كما أشرنا من قبل وكان سعيد باشا قد استدعى أكثرهم من أوروبا ، وعلى رأسهم نوبار (٤٣) .

والواقع ان أشد ما كان يقلق الأرمن فى بداية عهد سعيد باشا تدفق العناصر الأوروبية التى كانت تهدف الى الكسب السريع بأى ثمن ، فضلاً عن أن الأقلية الأوروبية كانت مصدر تهديد للأقلية الأرمنية لما تتميز به من همة ونشاط وكفاءة . وكان الأرمن يدركون ان كل زيادة فى نفوذ هذه العناصر تعنى اضعاف شأنهم ، خصوصاً وان سعيد باشا أظهر ميلاً ملحوظاً للاستعانة بهم (٤٤) فأصبح الأرمن بين حسد وغيره الاتراك والشركس من ناحية ، ومباراة وتنافس الأوروبيين من ناحية أخرى ، لذلك كان امتحان كفاءة وقدرة الأرمن موضع اختبار أكثر من أى وقت مضى ، على ان الأرمن كانوا مرشحين للنجاح بفضل كفاءتهم من ناحية ومعرفتهم التامة بالاتراك من ناحية ثانية .

وأشد ما كان يثير الأرمن ان سعيد باشا تزداد فى عهده اعداد الاجانب الاوربيين فى مصر ، لأنهم كانوا يتمتعون بامتيازات - منحتها الدولة العثمانية للاجانب المقيمين فيها منذ عصر سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦) وانه طبقاً لهذه الامتيازات كان الاجنبى لا يحاكم الا فى القنصلية التابع لها ولا تنطبق عليه القوانين المحلية المستقاة من الشريعة الاسلامية ، كما كان مسكنه لا يفتش ولا يتعرض للقبض عليه الا باذن من قنصليته ، معنى هذا أن هذه الامتيازات سوف تجعل الاوربيين فى موقف الترجيع على الارمن الذين لا يتمتعون بهذه الامتيازات ، لذلك كان من الارجح مقاومة الأرمن للنفوذ الأوربى فى مصر اذا تمكنوا من ذلك أو مساومتهم اذا عجزوا عن المقاومة . ولم يكن ذلك غريباً فوضع الأقلية الارمنية حتم عليها هذا ، فلا

الاتراك او الشركس يركنون اليهم بشكل تام ، ولا الاوربيون يقبلون بالزحزحة عن اهدافهم فى الكسب باى ثمن خطوة واحدة . لذلك كان الارمن فى عصر سعيد باشا حريصين على التلويح بخطورة التغلغل الاجنبى الاوربى وتأثيره على استقلال فى مصر ، وكان نوبار الذى تولى وزارة الخارجية فى عام ١٨٥٧ على رأس الارمن الذين نوهوا الى ذلك (٤٥) .

ونوبار هو الذى خلف اراكيل نوباريان شقيقه فى منصب وزير الخارجية عام ١٨٥٧ ، وكان الاخير قد شغل هذا المنصب فى عام ١٨٤٨ ثم نقله سعيد باشا الى السودان ، وكان اول مسيحي ارمنى يعمل فى وظيفة محافظ السودان (٤٦) .

وبفضل الولاء الذى أبداه الارمن للوالى استطاعوا الحصول على مزايا لخدمة اهداف ومصالح الطائفة ، ففي عام ١٨٦١ استطاع بطريرك الارمن - وهو الرئيس الروحى - والذى قدم عريضة للوالى ، أن يحصل على ٤٠٠ فدان ابعادية فى مديرية روضة البحرين (الغربية والمنوفية) كإحسان على فقراء الطائفة الارمنية فى مصر (٤٧) .

معنى هذا أن الطائفة الارمنية إستطاعت العودة مرة أخرى الى سابق انتعاشها ، وأخذت تمارس دورها بشكل كامل . والواقع أن الأقليات بصفة عامة توفرت لها فى عصر سعيد باشا كل الضمانات بعد حركة الاصلاحات الواسعة التى تمت فى عهده والتسامح الذى أبداه مع الاجانب والاقليات عموماً ، فاقبل الارمن على تملك الاطيان ، وفى أواخر عهد سعيد باشا كان منهم كبار ملاك الاراضى العشورية ، أمثال (خسرو بك) الذى أصبح يملك ٩٠٠ فدان من أطيان البحيرة ، و (يعقوب الكسان) وهما ممن نشطوا فى تملك الاراضى الزراعية منذ فترة مبكرة فى نواحي الجيزة (١١٢ فداناً من ناحية ميت القائد) ،

كما آلت اليهما أطيان بوغوص بك بعد وفاته سداداً لديون اقترضها منهما ومساحتها ١٥٠ فداناً بمسطرد والمطرية ، وكان لهما اطيانا أخرى فى نواحي المنوفية (١٠٠ فدان من أبعادية عزبة أشمون) ، وكانا يملكان ٣٠٨ فداناً بنواحي المنوفية والقليوبية والبحيرة (٤٨) .

وفى الاسكندرية إزدادت أنشطة الأرمن خصوصاً فى المجالات التجارية ، وتمكنوا من تحقيق ثروات كبيرة من العمل فى التجارة وكانوا ذوى شأن كبير فى (ديوان المبيعات) بها فكان منهم الصيارفة والتجار وتوارثوا الوظائف التجارية التى كان يشغلها أقطابهم فى عصر محمد على وعلى رأسهم بوغوص باشا ، وهناك شخصيات أخرى جاءت بعد ذلك ، أمثال يوسف ملكون ، الذى كان يعمل صرافاً فى خزانة المبيعات فى عصر سعيد باشا وترك ثروة كبيرة كما تدل وثائق المحاكم الشرعية عام ١٨٥٦ تقاسمها ابنائوه ملكون ، والكسان ، وخسرو ، ومهرتا ، وهيلانه ، وزوجته الأرمنية مكر (٤٩) .

وتدل وثائق المحاكم الشرعية على أن الأقلية الأرمنية كانت أقلية مستقرة . يقوم بين أفرادها ترابط ملحوظ ، وفى كثير من الأحيان كانت مصالحهم الإقتصادية يتولاها أعيانهم ، على سبيل المثال فى مدينة الاسكندرية ، كان منهم الخواجة وانيس بن عزار ، وبوغوص بن ونيس ، وبتراكى بن بوغوص ، وجرابيت بن كركور (٥٠) .

وفى مدينة الاسكندرية أيضاً كانت الأقلية الارمنية تمتلك أراض عقارية كان قد منحها لها عميد الطائفة بوغوص بك فى أواخر عصر محمد على . وقد بنى على هذه الأرض كنيسة القديس بوغوص بيدروس ، كما بنى عليها مدرسة بوغوصيان (٥١) .

أما فى القاهرة ، فقد إنتعشت أحوالهم أيضاً فى عصر سعيد

باشا ، واقاموا فى مناطق معروفة هى شارع بين السورين وما يتشعب منه الى درب الجنينة ودرب مصطفى وحارة زويلة والخرنفش (٥٢) .
ومما يلفت النظر أنهم لم يمكثوا على بقائهم الاول فى الاحياء المجاورة للأقليات التركية والشركسية بل بدأوا يتنقلون الى مناطق اخرى . وفى حارة زويلة إختلطت العائلات القبطية بالأرمن وتصاهروا معهم ، كما تزوج بعض الأقباط من أرمنيات لم يلبثن أن تشيرين عادات ازواجهن (٥٣) .

وفى شارع بين السورين كانت توجد بطريخانة الأرمن الارثوذكس ، أما بطريخانة الأرمن الكاثوليك ففى درب الجنينة (٥٤) . والأرمن الكاثوليك أقل عدداً وأكثر ثراء من الأرمن الارثوذكس . وقد لعبت البطريركية الارمنية عموما دوراً هاماً فى مجال التعليم والتربية وفى مجالات الخدمات الاجتماعية بصفة أساسية . وتولى البطريرك النظارة على الأوقاف للانفاق من ريعها على المؤسسات الدينية والتربوية والفقراء وكان ناظرا على تركة يغيازار بيدروس عام ١٨٢٧ التى أوصى فيها بأن يصرف منها على جميع المؤسسات الأرمنية فى مصر واستانبول والقدس ، وتأسيس مستوصف خيرى للأرمن ، وإقامة بئر فى حارة زويلة للشرب ، وتخصيص عشرة آلاف قرش لدير الأرمن فى القدس ومثلهم لكنيسة استانبول ، لإقامة مستشفى للأرمن فى استانبول (٥٥) .

والجدير بالذكر ان الاقلية الأرمنية الكاثوليكية كانت تتبع مطران الأرمن الكاثوليك باستانبول ، وانه كان لها قانون أساسى خاص بها بناء على فرمان الهمايونى الصادر من الباب العالى فى ٦ يناير عام ١٨٣٠ ، وأن هذا القانون يتناول كافة الشئون المتعلقة بالأرمن الكاثوليك فى مصر ، ومن أهمها المحافظة على ممتلكاتهم والأحوال الشخصية لهم من معمودية وزواج ودفن وخلافه ، بالإضافة الى ما يختص

بالكنائس والاديرة والمدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية وغيرها (٥٦) .

وليس من شك فى أن الأرمن فى مصر ظلوا يهفون بقلوبهم الى بنى جلدتهم فى الاراضى التركية لما يربطهم بهم من علاقات ، فمعظم عادات الأرمن فى مصر هى من عادات الأرمن فى تركيا ، ومنها عنايتهم بأمر عائلاتهم وإيجاد النظام والترتيب فيها والميل الشديد الى التعليم وعدم النزوع الى الثورة . لذلك ظلت البطريركية الكاثوليكية تتبع مطران استانبول ولم تنقطع أواصر هذه العلاقات الاجتماعية بين الأرمن فى مصر ونظرائهم فى استانبول وبلاد الأناضول (٥٧) .

والأرمن فى مصر ينسبون الى مناطق نزوحهم فى تركيا . فهذه الأرمنى الاستانبولى والأرمنى الأزميرلى وغير ذلك ، وهم يتنقلون بين مصر وتركيا عند الضرورة . فبنات مكرديش الأرمنى ، وهن من أرمن أزمير فى عام ١٨٥٩ أنبن عنهن (اصفادور بن ابرو) الأرمنى الأزميرلى فى قبض واستخلاص ما يخصهن من تركة أخيهن (اراكيل بك) مدير الخرطوم ، وكانت هذه التركية تحتوى على نقود وامتعة وعقارات ، وذلك بموجب حجة موثقة من محكمة أزمير ، والشهود عليها عناصر أرمنية هم بيدروس بن اصفادور وزادور بن مرقوص (٥٨) .

ولا شك أن ارتباط الأرمن بأرض تركيا على هذا النحو يدل على مكانة الأرمن الكبيرة عند الأتراك بسبب نجاح الأرمن فى التعامل معهم وحرصهم على أن يكونوا أدنى اليهم فى المعاملات من بقية الأقليات المسيحية الأخرى على إختلافهم فى المذهب والأصول العرقية . وفى مصر كان حرص الأرمن على هذه المعاملات مع الأتراك واضحة ، فهم راغبون فى أن تكون العلاقات بينهم وبين الحكومة متينة ، فلا تثبت الوثائق الخاصة بالعلاقات بين الطرفين ما يدل على عكس ما نقول ، بل تثبت

أنهم كانوا أقلية مستقرة تنعم بهدوء ربما لا يتوفر لأرمن تركيا ذاتها .
فقد أُتيح للعديد منهم الذين لم تتوفر لهم فرصة البقاء فى القاهرة
والاسكندرية . . ان يتنقلوا فى الاقاليم وهم فى حالة أمان تماماً على
أزواجهم وأموالهم وتمكنوا من تحقيق ثروات كبيرة من التجارة والعمل
بالنواحى المالية فضلاً عن المكانة الاجتماعية المتميزة . وكان هناك عدد
منهم فى مديريات البحيرة والمنوفية والجيزة (٥٩) . ولا أدل على
ما نقول من إصدار سعيد باشا الأوامر التى تمنحهم الهبات والاراضى
الموقوفة من أجل الانفاق من ريعها على مؤسساتهم الدينية والترفيهية كما
ذكرنا من قبل .

وفى عصر سعيد باشا برز من الأرمن فى مجال السياسة والدبلوماسية
غير نوبار - الذى سوف نتحدث عنه الآن بشىء من التفصيل - اصطفان
ديميرجيان ، الذى شغل وظيفة وزير الخارجية حتى عام ١٨٥٧ (٦٠) .
ولد نوبار فى أزمير فى ٤ يناير عام ١٨٢٥ . وقبل أن يصل
الى مصر تلقى تعليمه فى أوروبا - كعادة الأسر الأرمنية التركية -
التي كانت ترسل أبناءها الى هناك لتلقى التعليم العلمانى الذى لم
يكن متوفراً فى تركيا . وهنا ينبغى الإشارة الى نقطة هامة ، وهى
ان توافد أبناء أعيان الأرمن الى أوروبا أتاح لهم الفرصة لكى يطلعوا
على التطور الصناعى الهائل وحرية التجارة وجعلهم فى طليعة الطبقة
التركية التى أفادت من التطور الصناعى والتجارى الجديد ، الذى
اصاب الدولة العثمانية ، وكان نوبار أحد الأرمن الذين رشحهم الباشا
فى عام ١٨٤٢ ، بعد أن تلقى قدراً من تعليمه الأولى فى جنيف ، ثم
تولوز فى فرنسا ، حتى عام ١٨٤٠ لكى يتولى وظيفة مترجم وذكر
فى أمره « اننى الحقته - اى نوبار - بمعية مترجمى خسرو بك .
وأنعمت عليه برتبة بكباشى فيصير قيد ماهيته وسائر مرتباته فى
دفاتر الخزينة » (٦١) .

وتدرج نوبار فى عدد من الوظائف أعوام ١٨٤٦ و ١٨٤٩ ، وفى عصر سعيد تولى وظيفة باش مترجم فى ٢٥ صفر ١٢٦٧ هـ / ١٨٥١م ثم استقال فى عام ١٨٥٣ . ولكن أعيد تعيينه بديوان التجارة ، وصدر أمر سعيد باشا الذى جاء فيه « قد عينا نوبار بك وإخاه اراكيل بك ليكونا وكيلين عنا فى التجارة ، الأول فى فينا والثانى فى برنين ، وخصصنا لنوبار ٢٠٠ كيسه ولاراكيل ١٥٠ كيسه سنويا » (٦٢) .

ثم استدعاه سعيد من فينا وعينه رئيساً لمحكمة الاستئناف فى عام ١٨٥٦ ، ثم عين بمجلس القومسيون والوابورات ومديراً لإدارة الترانزيت والسكة الحديد ، وانتهت مدة خدمته بها عام ١٨٥٩ (٦٣) .

وقد أتاح تدرج نوبار فى هذه المناصب له الفرصة فى عهد محمد على وعباس وسعيد لاكتساب ثقة الولاة من ناحية ، كما أتاح له على المستوى الشخصى تكوين معرفة واسعة بأحوال السياسة الشرقية وان يكون أول وجه أرمنى مقبول من ساسة أوربا . وكان نوبار يدرك تماماً ، ان الاتراك لا يمكنهم أن يقفوا على أقدامهم فى وجه المؤامرات والضغط المستمرة التى يوفرها التدخل الاجنبى (٦٤) .

ولا نبالغ اذا قلنا ان كل الظروف فى اواخر عصر سعيد باشا كانت مناسبة لكى يلعب الارمن دوراً فى مصر يشبه فى نواح كثيرة دورهم فى العصر الذهبى لهم - عصر محمد على مع فارق أساسى هو ان دورهم فى عصر سعيد كان محفوقاً بالتحديات من جانب الاوربيين . فدورهم كان لا يقتصر على النشاط الاقتصادى والاجتماعى فحسب ولكن ذات بعد سياسى واضح ونوبار ذاته دليل واضح على ما نقول فقد شغلته المسألة المصرية فى تلك الفترة بشكل ملحوظ ، كما كان معروفاً فى أوساط السياسيين الاوربيين ويحظى باحترامهم جميعاً (٦٥) .

وكان نوبار يمثل طرازاً جديداً من الارمن يفاير فى وجوه

كثيرة سابقه من بنى جلدته ، فلا يشبه بوغوص بك - خاله فى زهده وعزلته بصفته يمثل عنصرا من عناصر الاقليات العرقية ، وكذا خلفاء بوغوص الذين كانوا يمثلون طرازا من الأرمن الشرقيين أصحاب المهارات العالية فى اللغات والتجارة فقط ، بل كان يفوقهم جميعا بإدراكه الواسع ونظرتهم العالمية الخالية من أى نزعة تعصبية ولا يخفى مخاوفه من التدخل الأجنبى فى مصر وما يترتب عليه من آثار .

ودور نوبار باشا فى السياسة المصرية فى عصور أربعة ولاء لا يعنينا بالقدر الذى يعنينا كونه إفراز لاقلية عرقية وافدة على مصر إستطاع أحد أبنائها أن يرتقى فى سلم الوظائف الرسمية بالرغم من إختلافه العرقى والدينى عن الأغلبية الى أعلى المراتب الحكومية ، فقد تولى الخارجية أربع مرات فى الفترة من (١٨٦٦ - ١٨٨٨) وتولى فى عام ١٨٧٨ رئاسة الحكومة ، فمكن - دون شك - للأقلية التى ينتسب اليها أن تزدهر ، بالرغم من كونه كان مشغولا أكثر الوقت بالمسألة المصرية .

الأرمن فى عصر اسماعيل :

يمثل عصر اسماعيل عصر إنتعاش الاقليات العرقية فى مصر على وجه العموم ، فقد بلغ عدد الاجانب بها ٩٧٤٨٣ تابعين لـ سبع عشرة دولة أوربية ، ولأول مرة أصبحت الاقليات التركية والشركسية والارمنية مهددة - بمقياس العدد - فقد كانت أعدادها أقل بكثير من عدد الاجانب ، ففى مدينة الاسكندرية ، مثلا بلغ عدد السكان مائتى ألف نصفهم من الاجانب الأوربيين من جملتهم خمسة وعشرون ألفا من اليونانيين وثمانية عشر ألفا من الايطاليين وستة عشر ألفا من الفرنسيين وثلاثة عشر ألفا من الانجليز والمالطيين والشوام . أما عدد أفراد الديار الشرقية - ويقصد بهم الاتراك والشركس والأرمن ، فلا

يزيد عن اثنا عشر ألفاً ، ونفس الشيء فى القاهرة التى يبلغ عدد سكانها أربعمئة ألف (٦٦) .

وهذه الجماعات العرقية كانت قد ترتبت لها حقوق إجتماعية فى الهيئـة الاجتماعية فى مصر مثل باقى السكان بها ، فلا تكاد الاغلبية تحصل على أية منح أو هبات من الحكومة ، حتى تبادر الأخيرة الى الإغداق على هذه الأقليات أسوة بالاغلبية فى صورة أراض عفار أو أموال وغيرها لدعم وجودها الاجتماعى ففى ١٢ محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٤م مثلاً صدرت أوامر عليها بأن توزع الأموال على طوائف الأرمن والروم واليهود والمارون لأغراض اجتماعية أسوة بما تم توزيعه فى مصر والاسكندرية على المؤسسات التعليمية والاجتماعية (٦٧) . وأدى ذلك الى استقرار هذه الجماعات العرقية اجتماعياً .

فبالنسبة للأرمن تدل وثائق المحاكم الشرعية على أن حركة معاملاتهم قد نشطت أكثر من ذى قبل ، وأن هذه الحركة تعكس إستقراراً ملحوظاً فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وكان لذلك أثره الملحوظ على علاقاتهم بالطوائف الأخرى ، فضلاً عن أن مصالحهم قد إحتكت بمصالح المصريين بصورة أوسع أكثر من أى وقت مضى . ونورد الآن أمثلة من هذه الوثائق ، فقد كان هناك العديد من الأرمن الذين يقيم فى منازلهم جوارى منهم الخواجه جورجى الأرمنى (٦٨) . وكان لهم ديون عند عناصر من الاقليات الأخرى مثل الاتراك ، فقد ثبت للخواجه ونيس الأرمنى مبالغ مالية كبيرة على تركة المرحوم اسماعيل اغا التركى (٩٦) . كما تولى الخواجه اركيت بن اطفالان احد الأرمن ، تولى الوصاية على تركة أحد المغاربة المتوفين الذى أوصى بأن تكون له الوصاية على زوجته وباقى ورثته (٧٠) .

أما فى مجال إحتكاكهم بالمصريين فإن كثيراً من مصالح الأرمن

كان يتم ترويجها بأيدي مصريين ، وكانت لهم معهم علاقات واسعة .
فمراكب الخواجه (جرابيت اغا) كان يتولى عبد الظاهر عبدربه من
أهالى أخميم تشغيلها وإدارتها وكيلا عنه ، وعدد كبير آخر من
المصريين يتولى تسيير أعمال هؤلاء الارمن (٧١) .

ولما كان الأرمن قد إستشعروا الاستقرار ، فانهم لم يجدوا غصاصة فى
المثول أمام المحاكم الشرعية وشيخ الاسلام بصفته الحاكم اشرعى .
واثبتوا من خلالها كافة حقوقهم حرصاً على الحفاظ عليها ، وهم بخلاف
الأتراك الذين كانوا ينقلون ثرواتهم الى ذويهم فى مواطن رؤوسهم ،
فقد دأب الأرمن على تسجيل وصايا الميراث لاسلافهم وذريتهم دون
خوف - واشهدوا عليها عناصر من المصريين ، مما يدل بشكل واضح
على القدر الكبير من الأمان الاجتماعى الذى كانوا يستشعرونه . ومن
الامثلة على ذلك ، حضور (كاتنجو دنجفلو) الأرمنية - من رعايا
الدولة العثمانية - عام ١٨٦٤ أمام القاضى الشرعى بمحكمة الاسكندرية ،
الذى نصبها وصية على اولادها القصر من زوجها المتوفى كركور جرابيت
التاجر الارمنى الكاثوليكي ، وذلك لكى تضبط وتحرر ما يؤول اليهم
بالارث الشرعى وتحفظه لهم (٧٢) .

كما ترتب على إستقرار الارمن وشعورهم بالأمان فى مصر إنتعاش
أحوالهم بصورة ملحوظة ففى الاسكندرية كان التجار الأرمن يمثلون
طائفة إجتماعية لها كيائها الاجتماعى والطائفى ذات التأثير على
الأحوال الاقتصادية فى المدينة ، ومن الأسماء الارمنية البارزة آنذاك
الخواجه كورك لوسبارون - رئيس طائفة التجار الأرمن ، وهو ابن
ونيس بن يغيزار ، والخواجه ارتين للصراف وهو ابن بوغوص بن
ارتين ، والخواجه فيليبوس بن كورك بن اصطفان ، والخواجه كركور
بن اغيا بن صامبال ، والخواجه جرابيت بن كورك بن تان ، والخواجه

سركيس بن كركوريان ، والخواجه مقرديش بن سركسيان ، والخواجه
بوغوص ونيس بن يوسف ، والخواجه يعقوب عاشقيان بن كركور بن ارتين
عاشقيان وغيرهم (٧٣) .

والواقع أن الاستقرار الاجتماعى الذى كان ينعم به الأرمن فى
مصر فى عصر اسماعيل كان إنعكاساً لدور كبار رجال الاقلية الأرمنية
فى السياسة المصرية . ففترة حكم اسماعيل إقترنت باسم نوبار ودوره
فى فترة من أدق فترات التاريخ المصرى ، فترة تعاظم المد الاجنبى
الأوربى والتغلغل فى شئون البلاد ، فضلاً عن التغيير الاجتماعى الذى
تم خلال فترة حكم الوالى سعيد باشا والذى أدى الى أن تدب الحيوية
فى ابناء البلاد ، بحيث لم يعودوا يخشون التعبير عن آرائهم بحرية ،
الا أن تعاظم النفوذ اجنبى أثار مشاكل لا حصر لها بسبب الامتيازات
الاجنبية التى يتمتع بها الاجانب ، ولم يكن الأرمن طرفاً فى هذه
المسألة على اعتبارهم أنهم أقلية عرقية اغلب عناصر رعية عثمانية ،
فضلاً عن أن أى تعاظم لنفوذ الاجانب الاوربيين كان دون شك يمثل
تهديداً للأقليات العرقية العثمانية عموماً وكذلك الأغلبية . فإنبرى نوبار
لمواجهة هذا التحدى من كل هذه الزوايا ، فكان يبحث عن استقلال
مصر المرتبطة بالباب العالى فى مواجهة لزيادة النفوذ الاجنبى ويسعى
فى نفس الوقت الى دعم استقلال مصر عن الباب العالى ، فحين
استدعاه اسماعيل أوضح له نوبار أن طلباته التى قدمها الى السلطان
عبارة عن طلب الاستقلال السياسى التام ، وأفهمه أن استقلال مصر لم
يكن محصوراً فى هذا الامتياز أو ذاك من الحكومة العثمانية بل فى
زيادة قوة مصر بتحسين إدارتها ، وهو أمر لا يتم مادام الى جانب
الحكومة المصرية سبع عشرة قنصلية ينتمى اليها ١٥٠.٠٠٠ أوربى وتتمتع
كل منها بسلطة تضاهى سلطة حاكم مصر مادياً وأدبياً ، وتحول دونها
فى كثير من الشئون (٧٤) .

وكان نوبار أول أرمنى وأول مسيحي يحصل على رتبة الباشوية ،
وفى فترة تقلده المناصب الوزارية كان همه الأول مزاحمة الاوربيين
للاقليات العرقية الشرقية ، وكان يدرك أكثر من غيره مدى تهديد نفوذ
هذه الأقليات فى مصر من جراء هذه المزاحمة ، فيذكر فى رسالة الى
زوجته عام ١٨٦٧ - لقد فسرت لك فى خطابى السابق سبب تأخير
رحيلى الى استانبول . اننى أنتمى الى مصر ولن نستطيع ، أنت
وأنا ، أن نعيش فى مكان آخر .. وذلك رغم أن الحياة فيها مستحيلة
طالما يعيش فيها الأوربيون دون أن تحكمهم قيود أو قانون وطالما
لا توجد لدينا محاكم » (٧٥) .

والتفسير الأقرب الى الصواب لقول نوبار لزوجته هو أن الاستقرار
الذى ظلت تنعم به الأقلية الأرمنية وغيرها من أقليات الديار الشرقية
فى مصر لسنوات طويلة بات معرضا للخطر بسبب دور الأجانب الاوربيين
الذين يريدون العيش فى مصر دون قيود أو قانون وفى حماية الامتيازات
الأجنبية ، وبالتالي يمكننا فهم الجهود المتواصلة التى بذلها نوبار فى
عصر اسماعيل من أجل مصر فى هذا الاطار . فمسألة اقامة المحاكم
المختلطة فى عام ١٨٧٥ التى أراد بها اسماعيل ونوبار مواجهة الدول
السبع عشرة المتمتعة بالامتيازات الأجنبية لم ينجح نوبار فى أكثر من
تنظيم القضاء القنصلى وعجز تماما عن أن يجعل أى دور للقوانين
المطبقة فى البلاد - وهى قوانين تستند إلى أحكام الشريعة الاسلامية -
بحيث جاءت هذه القوانين مختلفة إختلافاً أساسيا عن الاحكام المعمول
بها ، فلم يسمح باستعمال اللغة العربية فيها ، وكانت اللغات السائدة
فيها هى الفرنسية والانجليزية والايطالية (٧٦) . مما جعل هذه
القوانين وسيلة لابتزاز الاغلبية على أيدي الاجانب ، كما خولت هذه
المحاكم النظر فى كل الحالات التى تمس فيها الاجراءات الإدارية حقوق
الأجانب ، وإدعت لنفسها ضرورة الموافقة على كل قانون يمس الضرائب

•• وعرضت إسماعيل وكل أفراد أسرته لأحكامها فى كل ما يمس مصالح الاجانب (٧٧) •

وبدلاً من أن ينجح نوبار فى الحد من تصاعد النفوذ الأجنبى الأوروبى ليزداد تهديد الأقليات الأوربية لأقليات الديار الشرقية وبصفة خاصة الأتراك وعلى رأسهم اسماعيل باشا ذاته واسرته ، وأصبحت سلطته مهددة بانشاء هذه المحاكم المختلطة • واهم من هذا انه بقيام هذه المحاكم تراجعت لأول مرة أحكام الشريعة الاسلامية وحلت محلها أحكام القضاء القنصلى وتولى قضاة أجانب البت فى مسائل تهم الأغلبية • إذن صاحب نجاح نوبار فى تنظيم القضاء القنصلى الاجنبى الأوروبى تهديد مصالح الأقليات العرقية لعناصر الديار الشرقية الى جانب الأغلبية من المصريين •

وبالرغم من ذلك كله لم تكن هناك أصوات مناهضة لهذه التغييرات الاقتصادية الاجتماعية فى حقوق الأقلية والأغلبية ، بل كان التصور أن هذا يندرج ضمن حركة إصلاح قضائى واسعة • وفى اليوم الاول بعد وفاة نوبار تم عمل اكتتاب لاقامة تمثال له فى الاسكندرية - حيث قامت فيها محكمة الاستئناف للقضاء المختلط - وساهم فى هذا الاكتتاب الاجانب والاقلية العثمانية والأغلبية المصرية جميعا (٧٨) •

وبمرور الوقت كان نوبار الأرمنى يزداد حنفاً على الأوربيين لأنه كان يدرك مدى ما يتمتعون به من قوة لا سبيل أمام أية أقلية أخرى شرقية مجابهتها ، وكان يدرك أيضاً أن كل ما يمكنه عمله هو تأخير انفراد هؤلاء الاجانب بالسيطرة وزحزحة الأتراك والشركس والأرمن عن مكانتهم التى تربعوا عليها طويلاً • وحقيقة الأمر أن ذلك لم يؤثر على تعلق الأرمن بمصر ورغبتهم فى البقاء بها بل على العكس زاد من هذا التعلق ، وكان هذا طبيعياً ، فالأسر الأرمنية

العديدة فى مصر كونت تقاليد وعادات تداخلت فى نسيجها الاجتماعى بحيث يصعب التخلّى عنها ، وربط بين الأرمن على امتداد أرجاء مصر علاقات إجتماعية واسعة ، فهناك علاقات بين أرمن الاسكندرية وأرمن القاهرة وباقى عناصر الارمن فى الاقاليم فتدل الوثائق عام ١٨٨٥ مثلا على ان الخواجة ارتين كالبيشان (تاجر دخان) بالاسكندرية اناب عنه انطون بايولسيان التاجر الارمنى بالقاهرة لكى يتولى جميع شئونه وكل ما يجوز فيه الانابة امام المحاكم الاهلية الابتدائية والاستئنافية (٧٩) .

كذلك التف الارمن فى أرجاء مصر حول الكنيسة والمؤسسات التعليمية والخيرية التى كانت تزدد قوة يوما بعد يوم بفضل الرعاية التى كانت متوفرة لكل الاقليات ومن بينها الاقلية الأرمنية فى عصر اسماعيل ، ولم يعد الأرمن يروا غير مصر بلدا لهم واصبح تعلقهم باستانبول أضعف من ذى قبل ، على حين ظلت تربطهم بأرمينيا الوطن الأم أحاسيس غامضة فكانهم كانوا يعيشون عالمين : الأول ، وهو الذى يقيمون على أرضه واختلطت أسرهم بعاداته وتقاليده واستقرت مصالحهم فيه وكونوا تجاهه مشاعر وطنية من هذه الزاوية . والثانى ، وهو العالم الذى نزحوا منه ، اقصد وطنهم الاصلى أرمينيا - عبر استانبول وهو مسقط الرأس ، فظلوا يهفون اليه . ولكن كان من العسير أن يحققوا فيه ما حققوه فى مصر ، فأعطوا ولاءهم لها من هذه الزاوية على عكس الاتراك والشركس الذين كانوا يرون أن بقاءهم فى مصر قائم على قوة الفتح ، لذا كان تعلقهم باستانبول أشد وأقوى من الأرمن ، يقول نوبار فى مذكراته : « الانسان لا يتخلّى عن بلده كما يتخلّى عن زوج احذية بال والمقصود ببلده هنا مصر - واذا كان الوالى لا يرحب بى فبإمكانى ان اكون فى بلدى شخصا عاديا أنعم باستقلالى ولكننى لن اكون على الاطلاق موظفا فى الباب العالى ، أى

ولم تكن جهود نوبار المتواصلة من أجل تقليص امتيازات الاجانب الاوربيين سوى محاولة تهدف الى إنقاذ ما يمكن انقاذه من استقلال مصر ، فقد شن حملة على شركة قناة السويس وتوصل الى اتفاق مع دلسبس وافق الاخير بمقتضاه على الغاء السخرة وإعادة الأراضي التي نص عليها الامتياز الى الحكومة . وتفاوض مع الباب العالي من أجل توسيع استقلال مصر الذاتي مما أدى الى تعديل نظام وراثته العرش فى مصر . والواقع أن هذه الجهود المتواصلة جعلت نوبار - أكبر رجال الارمن فى ذلك الوقت - يزداد تمسكاً وتعلقاً بمصر ويسعى الى مقاومة التدخل الاجنبى الأوربى ويرى اكثر من غيره ان استقلال مصر مهدد ، وان اى نجاح للاوربيين فى احتلال مصر سوف يعصف بوجود الاقليات العرقية الشرقية ، لذلك ليس من المستبعد ان نوبار باشا كان يطمح على اى نحو من الانحاء أن يربط بين المسألة المصرية والمسألة الارمنية بمعنى ان يجعل من المناداة باستقلال مصر وسيلة لانشاء مملكة أرمنية يقوم بأمرها أحد ابناء الارمن ، أى تعيين حاكم « أرمنى عام » لبلاد أرمنيا . ويذكر باسكال كارمون « ان نوبار حضر مؤتمر برلين - بصفته الشخصية وليس ممثلاً لاسماعيل - وقدم مشروعاً عن المسألة الارمنية » وأن هذا المشروع كان مغايراً للمشروع الذى تقدم به ارمن استانبول مما اثار خلافاً بين كليهما » (٨١) وان نوبار كان يطمح ان يعينه الباب العالي والياً على ارضروم التى كان ثمة مشروع بمنحها استقلالاً ذاتياً ووضعاً شبيهاً بوضع لبنان (٨٢) .

وعلى حين كان نوبار هو الرجل الاول بين ارمن مصر ، والذي كان يثير اعجابهم لما له من دور بارز فى السياسة الخارجية آنئذ ، فإن ما كان يسعى اليه كان بعيداً عن أذهانهم ، فلم يكن يعينهم دوره السياسى الا بالقدر الذى يتيح للأقلية الارمنية فى مصر أن تنتعش اقتصادياً واجتماعياً . لذلك يمكننا القول ان الدور السياسى لنوبار باشا دعم

موقف الأرمن الاقتصادي في مصر وجعل ولاءهم لها يتزايد ، بنفس القدر الذي جعل نوبار موزعاً بين ولائه لمصر ورغبته في ان يقيم لارمينيا - موطنه الأصلي - كيانا قومياً مستقلاً . وهذا يفسر أنه بالرغم من انه تصدى لتزايد النفوذ الاجنبى في مصر الا انه لم يحظ قط بعطف الأغلبية المصرية ، فقد كانوا يعتبرونه أرمنياً ذمياً وأداة لفرض الوجود البريطانى في مصر ، وانه يماثل غيره من الاقليات العرقية العثمانية الاخرى التى اثرت على حساب المصريين ، كذلك فهو لا يختلف عن الرأسماليين الأوربيين لأنه في أذهانهم لا يختلف في شيء عن المرابين اليونانيين أو الايطاليين أو غيرهم . ولم تخل نظرة المصريين اليه من ريبة وقلق بالرغم من تصديه لتزايد النفوذ الأوربى في مصر وعجزه في أحيان كثيرة عن الصمود أمام ضغوط الأوربيين . وفى الفترات التى تولى فيها مسئولية رئاسة الوزارة كان يواجه بالسخط العام في الداخل ، وكانت تنتهى بخروجه من مصر ، ثم عودته مرة أخرى ، خصوصاً قبل خلع اسماعيل باشا عام ١٨٧٩ . وتولى الوزارة مرات أخرى عديدة في عصر توفيق وعصر عباس الثانى .

المهم أن نوبار باشا ظل بالنسبة للأقلية الارمنية رمز تفوقهم على الاقليات العرقية الاخرى ، وظلت الخارجية المصرية بفضل الدور الذى لعبه نوبار في السياسة المصرية حكراً على الأرمن حتى أواخر القرن التاسع عشر . فتولى (ديكران دبرو) وزارة الخارجية عام ١٨٩٤ خلفاً لنوبار ، وديكران هو خامس وزير خارجية أرمنى في مصر ، وهو زوج ابنة نوبار باشا (٨٣) . والواقع أن هذه الأسر الأرمنية المكونة من بوغوص بك - خال نوبار - وديكران باشا ونوبار باشا هم الذين انفردوا بالخارجية المصرية طوال القرن التاسع عشر ، وليس في ذلك أدنى مبالغة فالأتراك أو الشركس كأقلية تركوا للأرمن كل فرص الانفراد بأمور العلاقات الخارجية لأنهم كانوا عاجزين عن التعامل مع الأوربيين .

الأرمن فى اواخر القرن التاسع عشر :

وهى الفترة التى أعقبت عصر اسماعيل وإرتبطت بنجاح الأوربيين فى الظهور والتأثير فى مجريات الأمور وعلى وجود الاقليات العرقية فى مصر والتى إقترنت ببداية ضعفهم وزوالهم . ويمثل الاحتلال البريطانى لمصر المسمار الذى دقه الأوربيون فى نعش هذه الأقليات . فنوبار باشا ، على سبيل المثال ، الذى ظل يناور ببراعة من أجل تأجيل موعد وقوع مصر فى يد الاحتلال والسيطرة الأجنبية تم تحجيم دوره تماماً على مسرح السياسة المصرية وتم تحجيم أدوار آخرين غيره أيضا . كما لاحظنا أن « ديكران باشا » الذى تولى الخارجية خلفاً لصهره أصبح أكثر طواعية وأقل صلابة منه ، ورأى أن يهادن ويبتعد عن خوض المعارك السياسية مع الأوربيين باسم الوطنية المصرية كما كان يفعل سلفه نوبار ، بالرغم من أن ديكران من مواليد القاهرة فى عام ١٨٤٦ وينتمى الى سلالة ملوك أرمينيا (أسرة بكرادونى) (٨٤) .

ودخل ديكران باشا لأول مرة وزارة الخارجية عام ١٨٦٨ ، وكان مقرباً من ذو الفقار باشا الذى كان يثق فيه تماماً . وبدأت شهرته فى عام ١٨٨٢ ، حيث كان يتفاوض مع الاسطول البريطانى وقت غزو انجلترا لمصر ، بتفويض من توفيق باشا . وفى عام ١٨٨٤ تولى وظيفة نائب وزير الخارجية ، ثم وزير خارجية مفوض فى الفترة من عام ١٨٩١ الى عام ١٨٩٤ (٨٥) .

والملاحظ أن الأرمن عند أواخر القرن التاسع عشر كانوا أكثر انتعاشاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من أى وقت مضى ، على الرغم من بداية ضعف دورهم السياسى . ويعزى ذلك الى أنهم طوال فترة حكم سعيد باشا وحكم اسماعيل تمكنوا من تكوين ثروات كبيرة من نشاطهم الواسع فى المجال الاقتصادى والمالى ومن التجارة

بشكل اساسى ، ثم من تملك الاطيان الزراعية ، اذ دخلوا كما رأينا من قبل ميدان تملك الأراضى الزراعية وعلى رأسهم نوبار ذاته ، الذى كان يدير شركة رى البحيرة - وهى من اكبر شركات الاراضى ، وكانت له دائرة خاصة به . وعناصر أخرى من الارمن أصبحوا من كبار ملاك الأراضى العشورية ، أمثل دليو بأ طبيب الخديوى اسماعيل الذى أصبح يملك ٦٠٠ فدان من ابعاديات الدقهلية وكركور الارمنى الذى كان يعمل ترزيا بالسكة الحديد وكان يملك ٤٣٣ فدانا من اطيان زاوية سالم بالبحيرة (٨٦) .

كما انتعشت أحوالهم الاجتماعية ، وتمتعوا بحرية فى مجالات الحياة الاجتماعية فى مسائل الزواج والطلاق والوصاية والارث والوقف وغيرها . وصدرت الأوامر الحكومية التى تكفل لهم حرياتهم الاجتماعية فهناك أوامر صدرت فى ٢١ سبتمبر عام ١٨٦٥ و ٢٩ نوفمبر عام ١٨٧٠ . وبراءة خاصة بطائفة الأرمن الكاثوليك فى ١٢ أغسطس ١٨٧٩ وجميعها تؤكد ذلك . فالأمر الصادر فى ٢١ سبتمبر عام ١٨٦٥ نبهت فيه نظارة الخارجية حكام الجهات والاقاليم ونوابهم « الى عدم التدخل فى تركات الأرمن عندما يكون الورثة بالغين راشدين اللهم الا فى حالة مايشكو احدهم الى المحكمة فيحال الأمر الى المحكمة الشرعية ، واذا كان بين الورثة صغير أو غائب أو مجنون فتحصر تركته بمعرفة رجال الحكومة ويعين للصغار أوصياء من أبناء ملتهم . واذا لم يعرف للميت وارث تؤول تركته الى بيت المال وأجاز الأمر للشخص أن يقسم أمواله على ذوى قرابته قبل وفاته وهو بحال الصحة » (٨٧) .

أما الأمر الصادر للداخلية فى نوفمبر عام ١٨٧٠ فهو عبارة عن تعليمات خاصة بالأرمن تتعلق بالارث والوصاية والوقف . ويتضح منها أن بعض الوصايا أحييت الى المجالس المحلية للنظر فيها بمقتضى القواعد الشرعية والنظام (٨٨) .

وفى ١٢ أغسطس عام ١٨٧٩ صدر القانون النظامى للارمن الكاثوليك فى مصر ، والذي بمقتضاه تكون مجلس لادارة شئون الارمن فى كل من مدينتى القاهرة والاسكندرية من تسعة أعضاء ، ولهذا المجلس اختصاصات تتعلق بجرد كافة ممتلكات الطائفة من عقارات ومنقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية ، واتخاذ كافة الطرق الضرورية لحسن ادارة هذه الممتلكات (٨٩) .

ويتضح من هذا القانون الحريات الواسعة التى منحتها الحكومة للأقلية الأرمنية فى المجالات الاجتماعية . « فلا يحق لأحد أن يتعرض لهم فى اجرائهم أمور مذهبهم فى بيوتهم ومساكنهم بحرية وما يتفرع عنها من الأعمال وان لايمانعهم أحد فى الكنائس والاديار والمعابد التى بيدهم وتصرفهم منذ القديم أو فى دفن موتاهم بحسب الأصول المعتادة عندهم أو فى بقية الأمور الدينية التى يجرونها وان لا يفحص أحد ولا يفتش الكنائس والاديار الخاصة بالطائفة بدون أمر شريف ولا يمنعهم أحد من تعميرها وترميمها الذى يجرى بحسب وضعها القديم وبحسب الأصول » .

وفى المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية نص هذا القانون على « انه متى اراد أحد من الطائفة الارمنية أن يعقد زواجا أو يفسخ زواجا بحسب مقتضى مذهبهم يجرى ذلك بمعرفة المرخص له (اى المطران) او وكلائه الذين يعينهم وان لا تصير مداخله من طرف أحد غيرهم » .

اما بالنسبة لثرواتهم ومواريتهم فقد حفظها هذا القانون ونص على « ان كل من له نقود وخيول وأشياء غير ذلك يأخذها المرخص له ، ولا يتداخل فيها أحد من بيت المال . ومن كان لهم ورثة لا يصير وضع اليد على نقودهم واموالهم وممتلكاتهم » .

كذلك أباح هذا القانون حرية الاعتقاد الدينى ، وان لا يجبر أحد من الأرمن تحت أى ظرف من الظروف على ترك دينه فنص على « ان من يطلب من الأرمن الدخول فى الاسلام بلا غرض ولا عوض يكون سالماً من المداخلة المذهبية - ولكن لا يجبر أحد على الدخول فى الاسلام من الذين لا يقبلون برضاهم » (٩٠) .

ونظرا لهذا الانتعاش والاستقرار الذى توفر للأرمن فى مصر ، فقد نشطوا فى ممارسة شعائرهم الدينية وازدهرت حياتهم الاجتماعية ، فطلبوا انشاء المدارس والكنائس والأديرة واقامة الجمعيات الخيرية ، ووقفوا الاطيان على هذه المؤسسات . وهناك امثلة عديدة ، نذكر منها الطلب الذى تقدم به بطريرك الأرمن للحكومة لبناء كنيسة والترخيص له بقطعة أرض فى عام ١٨٨٣ (٩١) . وموافقة نظارة الداخلية فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ على اقامة جمعية خيرية لمساعدة الفقراء الارمن (٩٢) . والاطيان التى اوقفها اعيان الطائفة لكنيسة مريم العذراء بالقاهرة ولفقراء الطائفة فى عام ١٨٨٩ وقدرها ١٢٣ فدانا وكسور فى مديرية بنى سويف (٩٣) .

وفى مدينة الاسكندرية فى حضور اعيان الارمن عام ١٨٨٩ « أوقف نوبار باشا عقاراً قرب حمام الافرنج على فقراء الأرمن المقيمين والواردين والمترددین على دير الأرمن فى خط حمام عطية بالثغر لکی ينتفعوا به ، وتولى ناظر وقف فقراء الارمن الانفاق من ريعه على هؤلاء الفقراء (٩٤) .

والجدير بالذكر ان انتعاش احوال الارمن اقتصاديا واجتماعيا أدى الى بناء مجتمع أرمنى حضرى له ملامح خاصة ترجع بداية تكوينه الى عصر محمد على واتاحت له ظروف تعاقب سلالة محمد على على حكم مصر فرصة الزيادة العددية والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ،

فأصبحت أعدادهم فى بداية القرن العشرين نحو ثلاثين ألفاً أغلبهم من الارثوذكس ، إستقر نحو نصفهم قبل الحرب الاولى . ولغلبهم جاءوا من أرجاء تركيا . وهذا المجتمع الأرمنى حافظ على لغته وتقاليده . وأصبحت مصر بالنسبة للأرمن من المراكز الرئيسية للثقافة الارمنية (٩٥) .

كذلك أصبح الأرمن فى مصر مشهورين بأنهم أقلية تتمتع بالثراء ، وأصبحوا قوة إقتصادية تهدد أثرياء الاسرة الخديوية ذاتها ، اذ اشترى اثريائهم أطيافاً واسعة من أفراد الاسرة المالكة ، مثال ذلك ، الاطيان والعقارات الواسعة التى اشترتها (فوليك هانم بنت كورك بك) الأرمنى صراف باشا باستانبول وهى حرم نوبار باشا ، من انجى هانم حرم الخديوى سعيد باشا فى البحيرة والاسكندرية (٩٦) .

والملاحظة الجديرة بالتنويه هى أنه على حين كان الأرمن يقيمون مجتمعاً أرمنياً بصفتهم أقلية حضرية كانت الاقليات التركية والشركسية تتدهور احوالها الحضرية بشكل ملحوظ وتتعرض للذوبان فى الاغلبية بصورة لم يسبق لها مثيل بفعل ظهور عناصر من الأغلبية على مسرح الحياة المدنية فى اواخر القرن التاسع عشر . ويعزى ذلك الى عجز الاتراك والشركس عن المحافظة على كيانهما العرقى ، خصوصاً بعد أن تراجعت اللغة التركية عن ميدان الحياة العامة ومزاحمة الاوربيين لهم ، ولذلك تعتبر الاقلية الارمنية أقل الاقليات العرقية فى مصر ذوباناً وأكثرها قدرة على مواجهة تصاعد دور الأغلبية فى الحياة العامة وهى الأقلية الوحيدة التى لم تذب فى الاغلبية . وربما كان على رأس الاسباب التى جعلت الأرمن كأقلية عرقية تحافظ على كيانهما انخراطها فى الاغلبية عكس الشركس والاتراك الذين ابتعدوا عنها ، ففى الوقت الذى حافظوا فيه على طابعهم الخاص كانت لديهم القدرة الفائقة على تعلم لغة الاغلبية فضلاً عن أنهم كانوا

أقل استعلاء وصلفاً عن الاتراك والشركس ، فلا غرو اذن أنه فى الوقت الذى كانت عناصر الاتراك والشركس تتلاشى كان الأرمن يزدادون رسوخاً وقوة كاقلية عرقية لديها القدرة على التأقلم والحفاظ على الذات فى آن واحد .

والواقع ان الأرمن فى مصر فى اواخر القرن التاسع عشر قد ظهر بينهم تيار ينادى بضرورة إتحاد الارمن فى كل انحاء الدولة العثمانية للحفاظ على القومية . وكان على رأس هذا التيار (تيتو بك) وهو ابن يوسف حكاكيان الارمنى الكاثوليكي . واخذ يتجمع حوله نفر من الأرمن الذين يعملون فى مختلف المهن ، امثال يوسف جراف وسوكياس جراف ومايتيوس سرمكسيان وداود شيرجيان واسطفان وروريان بن بوغوص . وتبلورت دعوتهم فى النهوض باحوال الارمن الكاثوليك فى مصر وغيرهم اينما كانوا وحيثما حلوا ، واوقف تيتو بك عقارات وأطيان فى القاهرة وغيرها لهذا الغرض (٩٧) .

ولا شك ان ظهور هذا التيار الارمنى انما كان يعكس بقاء عاطفة القومية والانتماء الى بلاد الارمن بالرغم من ان أرمن مصر كغيرهم من الأرمن فى كل انحاء الدولة العثمانية ظل احساسهم بالحرمان من وجود وطن قومى لهم متاججاً . والدليل على ذلك أنهم أقبلوا على التكيف مع الحياة المدنية فى مصر وساهموا فى بنائها ونهضتها طوال القرن التاسع عشر ولكنهم أبوا باصرار الاثخراط فى الحياة العسكرية ، ولم يوجد ما يدل على إقبالهم عليها بل على العكس حين صدر قانون الخدمة العسكرية عام ١٨٨٥ وأرسلت الحكومة المصرية الى البطريركية لكى تطلب بيانا بأسماء الاشخاص الروحانيين الذين يخدمون الكنائس لكى يعافوا من القرعة دون غيرهم ، انعقد مجلس يمثل الأرمن جميعاً وبحث هذه المسألة وانتهى الى ما يلى :

١ - « ان الأرمن لا يتبعون الحكومة المصرية ، بل هم تبع الدولة العثمانية وعلى الحكومة المصرية ان تخابر الدولة العثمانية فى هذا الشأن وان التخابر يكون مع بطريركية الأرمن فى استانبول .

٢ - « ان الارمن الموجودين يبلغ عددهم نحو ٣٠٠٠ تقريباً ليس مولوداً فى مصر الا نحو ١٥ عائلة والباقيون يجيئون الى هنا من بلادهم ومن سيواس وارضروم وبغروت وغيرها لأجل مزاولة التجارة فليسوا وطنيين تابعين للحكومة المصرية حتى يؤخذوا فى العسكرية (٦٨) .

والحق أن تنامي الشعور القومى للأقلية العرقية الارمنية فى مصر كان جزءاً من احساسهم العام بالاضطهاد من جانب الدولة العثمانية ، وبداية التوتر الذى أخذ يتصاعد فى علاقة الأرمن بالدولة العثمانية ، فمع ان ارمنيا كانت ولاية تركية منذ بداية القرن السادس عشر ، وان الأرمن لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ الدولة العثمانية الا انهم احتفظوا بشعورهم بالوحدة مع الشعوب المسيحية برغم الحاجز الاسلامى الذى كان يحول بينهم وبين دول اوربا (٩٩) .

ومنذ بداية التسعينات أخذ الأرمن يتبرمون من مظالم الولاة الاتراك ، ويهددوا بأنه اذا لم ينصفهم الباب العالى فانهم سوف يهاجرون الى ايران (١٠٠) . وبالتالى أخذت المسألة الارمنية فى الظهور . ومما يدل على تعاطف الأرمن فى مصر مع بنى جلدتهم فى تركيا ، انه لم يصدر شئ يؤيد سياسات الباب العالى ، بل كانت الصحف تنقل الاضطهاد الذى يتعرض له الأرمن وتطالب بوضع حد للارزمة معهم . ومع ذلك ظلت العلاقات بين الطرفين تتجه الى مزيد من التآزم ومذابح الارمن خير دليل على ذلك ، فمع تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إشرابت اعناقهم الى تحسين أوضاعهم السياسية فى نطاق

الدولة العثمانية ، وقد رأوا ان شعوباً مسيحية فى اوربا كانت خاضعة للدولة العثمانية ثم ظفرت باستقلالها التام أو استقلالها الذاتى وتحررت من السيطرة العثمانية (١٠١) .

والواقع أن المسألة الأرمنية إزدادت تكريسا فى أذهان أرمن مصر فى الثمانينات والتسعينات ، بمعنى أن النزعة القومية الأرمنية عاودتهم وأصبحوا أكثر حنينا الى مناطق نزوحهم الأصلية بعدما تناهى الى اسماعهم اخبار المذابح الأرمنية واشتغال الصحف بنقل هذه الاخبار ، وابدوا تعاطفا ملحوظا نحو بنى جلدتهم ، وازدادوا إرتباطا بعضهم ببعض سواء فى مصر أو خارجها كما لم يحدث من قبل فوجدنا أحد الأرمن ويدعى يعقوب عاشقيان وهو من أرمن قيصرية - ويتبع دولة روسيا فى عام ١٨٨٨ يخصص اوقافا خيرية للأرمن فى مصر (١٠٢) وتكونت جمعيات فى مصر للاشتغال بأمور الارمن فى كل انحاء العالم (١٠٣) . كما بادر البعض منهم الى النزوح الى مصر حين بلغت المذابح ذروتها . ورأينا ان بعض أرمن مصر ينهى معاملته فى استانبول حيث كان لازال على اتصال بها أمثال الخواجه (اسطفان هوانيس) وشقيقته اللذان أنابا عنهما (مرتشيا) الأرمنية القيمة فى استانبول فى بيع كل ما يخصهما فى حارة جعفر آغا (١٠٤) .

ولا شك ان أرمن مصر الذين ظلوا لسنوات طويلة يعتبرون انهم امتداد لأرمن تركيا - بعد وقوع مذابح الارمن فى انحاء تركيا فى الفترة من ١٨٨٤ - ١٨٩٦ - كان قد استقر فى خلدتهم انتمأؤهم لبلاد الأرمن - موطنهم الأصلى - من ناحية ومصر من ناحية أخرى حيث كانوا ينعمون بالاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ، اذ تدل وثائق المحاكم الشرعية على النجاح الكبير الذى أحرزوه فى مصر ، وبنائهم مجتمع أرمنى ذات كيان مستقل .

وفى ذات الوقت تحولت المسألة الارمنية الى مسألة دولية ،
فأصبح تعلق الأرمن بوطنهم الاصلى هو تعلق من لا يعرفون لوطنهم
الاصلى حدودا ، فهم موجودون فى مناطق عديدة محاطة بروسيا وتركيا
وايران وتتراوح نسبتهم الى غيرهم فى هذه المناطق بين ١٠ و ١٥%
وفى مناطق تركزم لا يزيدون عن ٣٥% (١٠٥) . لذلك ظل حلم تكوين
أمة ارمنية يراود أرمن مصر كما يراود غيرهم من الأرمن فى كثير من
البلدان اخرى .



الهوامش

- (١) تقرير البارون دى بوالكميت ص ٢٤٧ من كتاب محمد فؤاد شكرى : مرجع سابق ، وكلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ج ٢ ص ٢١٢ .
- (٢) ولى الدين يكن : مرجع سابق ص ١٠٦ فى ولاية سيواس - وهى من مناطق الاناضول التى تضم ارضروم وطرابزون ، بلغ عدد الارمن طبقا لاحصاء عام ١٩٠٣ نحو ١٤٩ الفاً من ١٨٥٠٦ الى ١٩٠٦ وهو ما يدل على ان اعداد الارمن كانت كبيرة فى هذه المناطق .
- (٣) احمد الصاوى : الاقليات التاريخية فى الوطن العربى ص ٢٥ مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر السلسلة القومية العدد (١) القاهرة عام ١٩٨٩ .
- (٤) جب ، بوون : المجتمع الاسلامى والغرب جزء ثانى ص ١٦١ مترجم .
- (٥) نفسه ص ١٦٢ .
- (٦) ارداشيس : فصول من تاريخ الأرمن فى مصر فى القرن التاسع عشر ص ٢٥٥ باللغة الأرمنية .
- (٧) مروان المدور : الأرمن عبر التاريخ ص ٦٨ من مطبوعات دار مكتبة الحياة بيروت (بدون تاريخ) .
- (٨) باسكال كارمون : دور الارمن فى مصر فى القرن التاسع عشر (محاضرة القاها فى المعهد الفرنسى بالقاهرة . فى جريدة هوسابير الأرمنية فى ١٠/٢/١٩٩٢ .
- (٩) نفسه عدد ١١/٢/١٩٩٢ .
- (١٠) نفسه .
- (١١) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : عصر حكاكيان ص ٧٣ ، ٧٤ .
- (١٢) وثائق ديوان الخديوى محفظة رقم (٥) فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ/١٨٣٦م ذكر محمد على ذلك فى خطابه الى مأمور الديوان حين علم بتذمر الاجانب من الاحكام الصادرة فى القضايا المتعلقة بمصالحهم وأمره بعدم أحالة قضايا الاجانب الى المجلس العالى فيما بعد واحالتها الى بوغوص بك للفصل فيها « حيث انه قادر على التفاهم معهم بسهولة » .

- (١٣) سجلات تعداد النفوس ، عام ١٨٤٨ و ١٨٧٠ عدة سجلات متفرقة .
- (١٤) فؤاد حسن حافظ : تاريخ الشعب الارمنى ص ٨٩ يذكر « أن هؤلاء الارمن كانوا تراجمة لدى الدولة العثمانية ، وفى السفارات الاجنبية لديها - وانهم مارسوا التجارة واحتكروا صناعات وفنون ومهن ووظائف حكومية حتى قيل أن الارمن هم « اصحاب القلم » بهذه الدولة .
- (١٥) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ص ٩٤ .
- (١٦) باسكال كارمون : مرجع سابق ، عدد ١٩٩٢/٢/١١ من جريدة الهوسابير .
- (١٧) نفسه .
- (١٨) كلوت بك : مرجع سابق ج ٢ ص ٢١٢ .
- (١٩) ارداشيس : مرجع سابق مجلد ٢ ص ٤٦ - ٥٠ .
- (٢٠) نفسه .
- (٢١) نفسه .
- (٢٢) نفسه .
- (٢٣) نفسه .
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل الجزء الاول ص ١١ مكتبة النهضة بالقاهرة ط ٢ عام ١٩٤٨ .
- (٢٥) ارداشيس : مرجع سابق مجلد ٢ ، ص ٢٤٣ .
- (٢٦) الاهرام عدد ١٨٤٩٥ فى ١٩٣٦/٦/٩ مقال عزيز خانكى الارمنى عن « الارمن فى مصر » .
- (٢٧) الهوسابير عدد ١٩٩٢/٢/١١ محاضرة باسكال كارمون الارمنى .
- (٢٨) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ٢ ص ٢١٣ .
- (٢٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٥٦٤ - ٥٦٧ .
- (٣٠) نبيل زكى : نويار فى مصر ص ٨٦ (كتاب اخبار اليوم) .
- (٣٢) سجلات المحاكم الشرعية ، يتبين من قراءة سجلات المحاكم الشرعية فى نواحي البحيرة والمنوفية وغيرهما أن الارمن تملكوا مساحات واسعة من الاطيان الزراعية .
- (٣٣) الهوسابير عدد ١٩٩٢/٢/١١ .
- (٣٤) ارداشيس : مرجع سابق ج ٢ ص ٣١٧ .
- (٣٥) نفسه .
- (٣٦) نفسه .

- (٣٧) نفسه ص ٣٢١ ، ٣٢٣ .
- (٣٨) نفسه ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .
- (٣٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جزء اول ص ١٩ مكتبة النهضة ط ٢ عام ١٩٤٨ .
- (٤٠) ارداشيس : مرجع سابق ج ٢ ص ١٤ .
- (٤١) نفسه : ص ٢٤ .
- (٤٢) نفسه ص ٢٥ .
- (٤٣) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مرجع سابق ص ١١١ .
- (٤٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ج ١ ص ٤٧ تولى عضو أرمنى عضوية قومسيون مصر عام ١٨٦١ م .
- (٤٥) نفسه .
- (٤٦) الاهرام عدد ١٩٣٦/٦/٩ وكان اراكيل بك قد اشترى بعد ذلك فى حملة اسماعيل باشا ضد الحبشة وفيها خر صريعاً فى ساحة الوغى .
- (٤٧) محافظ الابحاث محفظة رقم ١٣٠ صادر من ديوان المعية السنية التركية الى مدير روضة البحرين فى ٢٥ جماد الآخر ١٢٧٩هـ / ١٨٦١م .
- (٤٨) على بركات (دكتور) : مرجع سابق ص ٢٠٠ - ٢٠٣ .
- (٤٩) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١) اشهادات ١٣ شوال ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م .
- (٥٠) نفسه .
- (٥١) ارداشيس : مرجع سابق ج ٢ ص ٧٤ .
- (٥٢) الاهرام عدد ١٩٣٦/٦/٨ مقال بتوقيع صحافى عجوز (وشارع بين السورين عبارة عن تقاطع بين شارع الازهر وشارع بورسعيد الآن وكان يقيم معهم اليهود فى نفس الحى) .
- (٥٣) نفسه .
- (٥٤) نفسه .
- (٥٥) ارداشيس : مرجع سابق مجلد ٢ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .
- (٥٦) وثائق مجلس الوزراء ، بدار الوثائق القومية (الطوائف والجاليات الأجنبية) حول الارمن والروم محفظة (١/١) (١٨٣١/١/٥ - ١٩٢٠/١١/١٣) .

- (٥٧) الفيكونت دى كورسون : ثورة أرمينيا ص ٦ مترجم القاهرة (بدون) .
- (٥٨) محكمة اسكندرية الشرعية . رقم (١) اشهادات وثيقة بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٥هـ / ١٨٥٩م .
- (٥٩) محكمة مديرية المنوفية مضابط قيد المواد الشرعية سجل (١) ١٢٨٤هـ .
- (٦٠) الهوسابير عدد ١٢/٢/١٩٩٢ .
- (٦١) ملفات ربط المعاشات الملكية مجلد ٢ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (٦٢) نفسه .
- (٦٣) نفسه .
- (٦٤) احمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سابق ص ١١٢ .
- (٦٥) الهوسابير فى ١٢/٢/١٩٩٢ .
- (٦٦) الجوائب عدد ٢٢/٣/١٨٦٩ رقم ٣٨٢ كان كبار كل جنس وملة يلتقون فى الحفلات الخاصة بطوائفهم . والاحصاء الوارد مأخوذ من (الجوائب) فى ٢١/٤/١٨٦٨ . وتؤكدده احصائيات تعداد النفوس عام ١٨٧٠ .
- (٦٧) محافظ الابحاث رقم ١٣٠ أوامر كريمة صادرة فى ١٢ محرم عام ١٢٨٠هـ / دفتر رقم ١٩٠٢ (الأوامر الصادرة الى نظارة الامور الخصوصية) .
- (٦٨) محكمة اسكندرية الشرعية ، دفتر سجل تقارير رقم (١) وثيقة مؤرخة فى ١١ جماد أول عام ١٢٧٣هـ .
- (٦٩) نفسه . سجل رقم (١) اشهادات وثيقة بتاريخ أول صفر عام ١٢٧٥هـ .
- (٧٠) نفسه ، نفس السجل ، وثيقة بتاريخ غاية ربيع أول ١٢٧٥هـ .
- (٧١) نفسه ، نفس السجل ، وثيقة بتاريخ ١٦ شوال ١٢٧٥هـ .
- (٧٢) نفسه ، سجل رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٧٩هـ .
- (٧٣) نفسه . نفس السجل ، وثيقة بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٨١هـ .
- (٧٤) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقات مصر بتركيا ... ص ١٠١ .
- (٧٥) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : عصر حكاكيان (مذكرات نوبار باشا) ص ١٢١ .

(٧٦) لطيفة سالم (دكتورة) : القضاء المصرى الحديث ص ٧٦
تذكر « أنه تقرر أن تكون اللغات الرسمية المستخدمة أمام
المحاكم العربية والفرنسية والايطالية وبعد الاحتلال البريطانى
لمصر أدخلت اللغات الانجليزية عام ١٩٠٥ » ، وأضافت « ان
اللغة العربية أهملت تماماً حتى القضاة المصريون اعتمدوا على
اللغة الفرنسية » .

(٧٧) نفسه .

(٧٨) جريدة الاتحاد المصرى عدد ١٩٠٤/٦/٥ ، قالت الجريدة
بمناسبة الاحتفال الذى جرى برفع الغطاء عن تمثال نوبار باشا
انه قد حضر هذا الاحتفال مصطفى فهمى باشا عن الجناب
العالى وكثيرون من اعيان القطر والثغر والقى المحافظ ورئيس
المحكمة المختلطة خطاباً فى هذه المناسبة . وهذه أول مرة يقام
فيها تمثال لوزير مصرى » .

(٧٩) محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١٢) وثيقة بتاريخ ٢١ ذى
الحجة ١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م .

(٨٠) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : عصر حكايا
ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٨١) الهوساير ١٢/٢/١٩٩٢ .

(٨٢) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) مرجع سابق ص ١٢٩ .

(٨٣) فؤاد حسن حافظ : مرجع سابق ص ١٩١ .

(٨٤) نفسه .

(٨٥) الهوساير فى ١٣/٢/١٩٩٢ .

(٨٦) على بركات : مرجع سابق ص ٢٠٢ وانظر ايضا محكمة الاسكندرية

الشرعية رقم ١٨ وثيقة مؤرخة فى ١٨/١٢/١٨٨٨ « كان نوبار

يمتلك دائرة واسعة فى البحيرة ، ويتولى ابنه بوغوص باشا

(ادارة قومبانية رى البحيرة) وفى دائرة نوبار كان يعمل عدد

الاجانب الاوربيين وعدد من الوطنيين من بينهم الخواجا يوسف

كروينى (وكيل قومبانية رى البحيرة) ويعمل كاتب بنفس الدائرة

ومحمد عوض سالم (مستخدم بقومبانية رى البحيرة) .

انظر محكمة اسكندرية رقم ١٨ فى ٣ أبريل ١٨٨٩ .

(٨٧) عزيز خانكى بك : مرجع سابق ص ٤٨ - ٤٩ .

(٨٨) وثائق مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الاجنبية) محفظة
١/١ (١٨٣١/١/٥ - ١٩٢٠/١١/١٣ عن الارمن والروم) .

(٨٩) نفسه .

(٩٠) نفسه .

(٩١) نفسه (صورة ما تحرر من بطريرك الارمن الكاثوليك بمصر
الى رئيس الحكومة فى ٢ يناير ١٨٨٣) .

(٩٢) نفسه . (صورة ما تحرر تحت رقم ٢٧٤ من مجلس النظام
لنظارة الداخلية بتاريخ ١٢ صفر ١٣٠٣ / ١٩ نوفمبر ١٨٨٥) .

(٩٣) نفسه (صورة المذكرة المعروضة من نظارة الحقانية الى مجلس
النظار فى ١٨ / ٧ / ١٨٨٩) .

(٩٤) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (١٨) اشهادات من
٢ يناير ١٨٨٩ الى ١١ مايو ١٨٨٩ (الحضور هم انطون ارتين
الارمنى الازميرلى وهو من ذوات الاسكندرية والمقيم بخط باب
شرق ، وخسرلى افندى سركيس بن كورك الارمنى ، وهو كاتب
بقومبانية رى البحيرة والمقيم بخط شارع ابراهيم ، وبوغوص
باشا ابن نوبار ، مدير قومبانية رى البحيرة والمقيم بجهة الرمل
والوكيل المفوض عن والده) .

(٩٥) A. H. HouRani : Minorities in the Arab world, P.P. 49 — 50
Oxford Univ. Press, 1947 .

(٩٦) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم ١٨ وثيقة بتاريخ ٢٩ أبريل
١٨٨٩ .

(٩٧) نفسه رقم ٢٠ وثيقة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٨٩ .

(٩٨) وثائق مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الاجنبية فى مصر)
محفظة ١/١ فى ١٨٨٥/٨/٢ وجريدة الزمان عدد ٦٩١ فى
١٨٨٥/٨/١٩ .

(٩٩) الماوتلن : عبد الحميد ظل الله على الارض (أرمنيا) ص ١٣٤
ترجمة راسم رشدى القاهرة عام ١٩٥٠ .

(١٠٠) جريدة الوطن عدد ١٩٦٢ السنة الثالثة عشرة ١٨٩٠/٥/٢٢ .

(١٠١) عبد العزيز الشناوى (دكتور) : الدولة العثمانية ص ١٥٤٥
الجزء الثالث ، مكتبة الانجلو بالقاهرة عام ١٩٨٣ .

- (١٠٢) وثائق مجلس الوزراء : الطوائف والجاليات الاجنبية فى مصر
محفظة ١/١ مذكرة من نظارة الحقانية الى مجلس النظار فى
٢٣ ربيع الثانى ١٣٠٥هـ / ٧ يناير ١٨٨٨ .
- (١٠٣) جريدة الزمان (جريدة يومية) بتاريخ ١٨٨٦/٣/٢٢ .
- (١٠٤) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية رقم (٢٠) فى ١٢ نوفمبر
١٨٨٩ ، والموتلى : مرجع سابق ص ١٤١ .
- (١٠٥) جريدة الوطن عدد ١٠٦٤ السنة الرابعة عشرة فى ١٨٩١/١/٧ .



خاتمة

لم يَقم فى مصر فى القرن التاسع عشر على الرغم من تعدد الاقليات العرقية شرقية أو غربية بها ، مجتمع على أساس عرقى . كما لم تشعر أى أقلية عرقية فى أى مكان بالأمان كما شعرت به الأقليات العرقية فى مصر ، ومع ذلك أن هذه الأقليات أصاب سلوكها ما يصيب أى أقلية عرقية وسط أغلبية وطنية ، من ظهور رغبة عارمة فى الحصول على الثروة من أى طريق فلم يتورع أفرادها عن سلوك كافة السبل مهما كانت من أجل الوصول الى هذه الغاية .

والواقع أن الأتراك قادوا الاقليات العرقية الأخرى الشركسية والأرمنية واتجه الجميع بولائهم الى استانبول مع تفاوت فى درجة الولاء بين أقلية وأخرى . وولأولهم لاستانبول كان من النوع الذى يربط بين أصحاب المصلحة الواحدة ولكنهم كونوا ولاء آخر الى الحاكم فى مصر لأنه كان محور الارتكاز بالنسبة لهم فظلوا يدورون حوله .

وقد ظلت هذه الاقليات العرقية تشعر انها بدون جذور محلية من الناحية الاجتماعية وانعكس ذلك على سلوكها الاجتماعى ، فأصاب أفرادها الشعور بالاستعلاء والكبرياء واكدوا فى كل مناسبة على هذا ، ولم يكن ذلك غريباً . فقد كان ينتابهم القلق خشية الذوبان فى الاغلبية .

ولكن لوحظ ان هذه الامور جميعها تتراجع حين تصبح هناك مصالح اقتصادية مشتركة ، فلا تجد اثرا للحزازات العرقية او الدينية او الطائفية او غيرها .

والحق ان تراجع هذه الحزازات قد خلق شكلاً آخر من اشكال العلاقات بين هذه الاقليات اشبه بالعلاقات التى تربط بين طوائف اهل

الحرف بعضها وبعض توضيح ذلك انه كُنت تقوم بين هذه الاقليات فواصل ولكنها كانت من طبيعة الفواصل التى تقوم بين الصناع والزراع وأصحاب المهن الحرة .

على كل حال لم يتزحزح الوضع الذى ظلت هذه الاقليات العرقية تنعم به من مكانة اجتماعية متميزة وتسلط على الأغلبية الا بعد أن زحف الأوروبيون على مصر وزاحموا هذه الاقليات ثم بعد أن ظهرت عناصر تدريجيا الى أن ذابت فى الأغلبية فى النهاية .



المصادر والمراجع



المصادر

(١) دار الوثائق القومية :

(١) دار الوثائق القومية :

- وثائق ديوان الخديوى (١٨٠٥ - ١٨٧٤) وهى عبارة عن ثلاث عشرة محفظة وبها الوثائق التى تتناول شئون الأقليات التركية والشركسية وغيرها .

- وثائق ديوان المعية السنية عربى - مترجمة عن التركية .

- دفتر رقم ١١ ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر .

- دفتر س ٢/١٣/١ يوسف الحوابات والوامر الصادرة .

- دفتر ٢٣ يومية الجوابات والوامر الصادرة .

- محافظ أبحاث - مستخرجة من المعية التركى :

- محفظة رقم ١٣٥ .

- محفظة رقم ٤٢ .

- محفظة رقم ١٠٢ .

- محفظة رقم ١٣٠ (اقلليات جزيرة طاشيوز) .

- محفظة رقم ١١٤ (البولونيون فى مصر) .

- محافظ الذوات -

عدة محافظ ، اعتمدنا على المحفظة رقم (١) .

- محافظ بحر برا

- عدة محافظ ، اعتمدنا على المحفظة رقم ١٧ .
- سجلات تعداد النفوس عام ١٢٦٤هـ ، عام ١٢٨٥هـ .
- اطلعنا على عشرات السجلات ، وفى هذه السجلات تدوين
اسماء عناصر الاقليات العرقية فى مصر فى كافة احيائها ،
ويعتبر أهم مصدر فى الدراسة .
- سجلات محكمة اسكندرية الشرعية ، خلال فترة الدراسة .
- وتتناوب الجوانب الآتية :

● الاحوال الاقتصادية لعناصر الاقليات العرقية ، واهمها وثائق
المال .

● الاحوال الإجتماعية ، واهمها وثائق الاحوال الشخصية لعناصر
الاقليات .

- وثائق مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الاجنبية فى
مصر) :

محفظة ١/١ (١/٥ فى الفترة من ١٨٣٠ - ١٩٢٠)
ملف خاص بالارمن والروم .

(٢) دار المحفوظات العمومية

ملفات الموظفين ، وهى ٤٤٧٥ ملفا فى الفترة من ١٨٣٠ -

١٨٧٢ .

- ملفات الموظفين الاتراك : فى دولاب ٥ ، ٨ .

ارقام ملفات متعددة اهمها ٤٦ ، ٦٠ .

- ملفات الموظفين الشراكسة : فى دولاب ٥ ، ٦ .

ارقام ملفات متعددة ، اهمها ٣٧٧١ .

- ملفات الموظفين الارمن : ٥ ، ٨ .
- ارقام ملفات متعددة ، أهمها مأخوذ من ملفات ريسط
- المعاشات الملكية (مجلدان) فى الفترة من ١٨٨٣ - ١٨٨٦ .

ثالثا : وثائق منشورة :

- المحفوظات الملكية المصرية . بيان بوثائق الشام (مجلدان)
- قام بجمعهما دكتور اسد رستم .
- مطبوعات جمعية اصدقاء الثقافة الارمنية ، ارمينيا على
- مر العصور مطبعة ماتوسيان . القاهرة ١٩٤٤ .
- شرف خان البديلى : شرفنامه مترجم عن الفارسية
- (وثائق) ترجمة محمد على عونى . القاهرة ١٩٥٨ .

مذكرات منشورة :

- مذكرات أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة
- المصرية المشهورة بالثورة العرابية . كتاب الهلال فى جزئين . فى
- فبراير ومارس ١٩٥٣ .
- مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديوى عباس الثانى . كتاب
- الهلال العدد ٣٥٦ أغسطس ١٩٨٠ .
- محمد عارف (تركى) : مذكراتى . عبر البشر مترجمة عن التركية .

رسائل جامعية غير منشورة :

- حلمى محروس اسماعيل : دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر
- فى النصف من القرن التاسع عشر . (دكتوراه - آداب القاهرة
- ١٩٧٧) .
- محمد صلاح الدين : حياة الأتراك الاجتماعية فى مصر (ماجستير
- آداب القاهرة ١٩٦٠) .

المراجع

أولا : المراجع :

- احمد تيمور باشا : تراجم اعيان القرن الثالث عشر . القاهرة ١٩٤٠ .
- احمد فتحى زغلول : المحاماه . القاهرة ١٩٠٠ .
- احمد السعيد سليمان (دكتور) التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة القاهرة ١٩٦١ .
- احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ .
- عصر حكاكيان (مصر النهضة) عام ١٩٩٠ .
- احمد الصاوى : الاقليات التاريخية فى الوطن العربى (السلسلة القومية - مركز الحضارة العربية . القاهرة عام ١٩٨٩) .
- احمد فؤاد متولى (دكتور) : الالفاظ التركية فى اللهجات العربية وفى لغة الكتابة . القاهرة ١٩٩١ .
- الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩ . المجلد الاول . دار الكتب المصرية . القاهرة ١٩٢٣ .
- جمال الدين الشيال (دكتور) : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى مصر فى عصر محمد على . القاهرة د.ت
- جمال حمدان (دكتور) : استراتيجية الاستعمار والتحرير . كتاب الهلال . القاهرة ١٩٨٩ .
- حلمى شلبى (دكتور) : الموظفون فى مصر فى عصر محمد على (تاريخ المصريين) ، عدد ٣٠ . القاهرة عام ١٩٨٩ .
- راسم رشدى : شركسى يتحدث عن قومه . القاهرة عام ١٩٤٧ .
- مصر والشراكسة . القاهرة (د.ت) .

- صبحى وحيد : فى اصول المسألة المصرية . مكتبة مديولى القاهرة (د . ت) .
- عبد الرحمن الرافعى : - عصر محمد على . الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٥١
- عصر اسماعيل . الجزء الاول . مكتبة النهضة . القاهرة عام ١٩٤٨ .
- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ج ٤ القاهرة ١٣٣٢ هـ .
- عبد العزيز الشناوى (دكتور) : الدولة العثمانية دولة مفتري عليها عدة اجزاء الجزء الاول والثالث مكتبة الانجلو بلقاهرة ١٩٨٣ .
- عبد السميع الهراوى : لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر . الكتاب الاول : الصادر عن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . القاهرة عام ١٩٦٣ .
- على بركات (دكتور) : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثره على الحركة السياسية . القاهرة ١٩٧٧ .
- على مبارك باشا : الخطط التوفيقية . الجزء الاول . مطبعة بولاق القاهرة (د . ت) .
- عمر طوسون : البعثات العلمية فى عصر محمد على . القاهرة (د . ت) .
- عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الاهلية . القاهرة (د . ت) .
- فؤاد حسن حافظ : تاريخ الشعب الارمنى . القاهرة ١٩٨٦ .
- لطيفة سالم (دكتورة) : القضاء المصرى الحديث (تاريخ المصريين) عدد ٤٧ القاهرة ١٩٩١ .
- محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ - ١٩١٤ الانجلو المصرية (د . ت) .
- محمد فؤاد شكرى (دكتور) ، عبد المقصود العنانى ، سيد محمد خليل : بناء دولة مصر على (السياسة الداخلية) القاهرة ١٩٤٨ .

- محمد شفيق غريبال : محمد على الكبير . كتاب الهلال العدد ٤٣٠
أكتوبر ١٩٨٦ .
- محمد رفعت : تاريخ مصر فى الأزمنة الحديثة . القاهرة ١٩٢٤ .
- محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية القاهرة ١٩١١ .
- مروان المدور : الارمن عبر التاريخ . بيروت (د . ت) .
- محمد امين حسونة : كفاح الشعب من عمر مكرم الى جمال عبدالناصر
القاهرة ١٩٥٥ .
- نبيل زكى : نوبار فى مصر كتاب اخبار اليوم . القاهرة ١٩٩١ .
- ولى الدين يكن : المعلوم والمجهول . القاهرة ١٩١١ .

ثانياً : المراجع المترجمة :

- ادوارلين : عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ترجمة
سهير دسوم - مكتبة مدبولى . القاهرة (د . ت) .
- جليلى جليل (كردى) : انتفاضة الأكراد ١٨٨٠ (بيروت) مترجم
عام ١٩٧٩ .
- حقى درسنى يلديز : التطور التاريخى للعلاقات التركية العربية .
مترجم عن التركية . ضمن ابحاث ندوة دراسات الادب والتاريخ
التركى المصرى - جامعة عين شمس عام ١٩٨٥ بالقاهرة مطبوعات
دار الفكر العربى .
- ارداشيس : قصول من تاريخ الارمن فى مصر (باللغة الارمنية) .
- الموتلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ترجمة راسم رشدى .
القاهرة ١٩٥٠ .
- آنى شابرى ولورانت شابرى : سياسة واقلية فى الشرق الادنى .
ترجمة ذوقان قرقوط . القاهرة عام ١٩٩١ .
- جبرائيل بيير : - دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة .
ترجمة وتقديم د . عبد الخالق فهمى الجمال . مكتبة جامعة
عين شمس . الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٧٩ .
- تاريخ ملكية الارض فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠
ترجمة عطيات محمود . سلسلة الالف كتاب الثانى .
الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ .

- فيجان : (كتاب مخطوط بدون عنوان مودع بـدار الوثائق)
مترجم عن اللغة الفرنسية ، ترجمة حمدان سلطان محافظ الابحاث
رقم ١٤٣ .
- ١ . ب . كلوت بك : لمحة عامة الى مصر الجزء الأول ، الجزء
الثانى . ترجمة محمد مسعود . القاهرة (د . ت) .
- هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامى والغرب (جزآن)
ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى .
القاهرة دار المعارف ١٩٧١ .
- مورو بيرجر : البيروقراطية فى مصر . ترجمة د . محمد توفيق
رمزى . القاهرة ١٩٥٩ .
- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ترجمة أمين فارس
ومنير البعلبكي . بيروت ١٩٤٨ .
- يوسف عزت باشا (شركسى) : تاريخ القوقاز ترجمة عبد الحميد
غالب بك . القاهرة عام ١٩٣٣ .
- الفيكونت دى كورسون : ثورة ارمنيا مترجم . القاهرة (د . ت) .

الدوريات :

- الجوائب اعوام ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ، ١٩٧٠ .
- الاهرام ١٩٣٦ .
- الاتحاد المصرى ١٩٠٤ .
- الهوسابير (ارمنية) عام ١٩٩٢ .
- الوطن ١٨٩٠ ، ١٨٩١ .
- الزمان ١٨٨٥ .

كتب أجنبية :

- Dodwell, Henry : the Founder of Modern Egypt, Oxford, Press,
1938 .
- Hourani, A. H.; Minorities in the Arab world, Oxford Univ. Press,
1947 .

الفهرس

صفحة	
٣	مقدمة . :
٩	الفصل الأول : أصول الأقليات العرقية
٢٩	الفصل الثاني : الأتراك
٩٧	الفصل الثالث : الشركس
١٣٣	الفصل الرابع : الأرمن
١٨٣	خاتمة :
١٨٥	المصادر والمراجع :

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٣ / ٩١٤١

دار الشباب للطباعة

١٥ ش.عباسية - ميدان الجيش بالقاهرة

ت ٩٢٩٧٣٠

